LE MONDE AMAZIGH

الأمازيغي العالم

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

www.amadalpresse.com

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476

العدد: 197- يونيو- Juin- 2017/ 2967 ⵓⵙⵎⵙ الثمن: 5 دراهم /Euro 1.5

إكتشاف أقدم إنسان عاقل بالمغرب

حراك الريف بين مشروعية المطالب وقمع الدولة !!!

قضايا نسائية 14

الحراك الشعبي بالريف... بصيغة المؤنث

قضايا الكرد 13

السياسي الكوردي حاجي كالو

دولة اتحادية، فيدرالية وتعددية هي الحل الأمثل للشعب الكوردي بسوريا

أساتذة وباحثون يسائلون التنمية بالريف

من حسنات حراك الريف، أنه حرك البرك الراكدة في كل المجالات السياسية، الاجتماعية، الإدارية، الاقتصادية وحتى النفسية مما أدى إلى بعث روائح أزكمت النفوس قبل الأنوف، فبفضل هذا الحراك أصبح الكل يناقش مسؤولية الدولة ، بحكومتها و منتخبيها على ضوء الصلاحيات التي يمنحها الدستور لكل مؤسسة من هذه المؤسسات.

بفضل الحراك تحررت الألسن والعقول لتفتح المجال لطرح أسئلة حول مكامن الداء للبحث عن الدواء، وفي إطار هذا البحث فلا مناص من تشخيص المرض وأعراضه، إلا انه في خضم البحث عن الداء اتضح أن الكل، الصغير قبل الكبير و الأمي قبل المتعلم، كان يعرف أن اصل الداء يكمن في سلوكيات المسؤولين الذين لا تربطهم بالمسؤولية إلا «سين».. السرقة، لأنهم سرقوا الأراضي وما تحتها وما فوقها، سرقوا البحار وما تجود به، سرقوا نضالات آباءنا وأجدادنا، سرقوا أحلام شباب وشابات هذا الوطن، لقد سرقوا كل شيء.

مسؤولينا لا تربطهم بالمسؤولية إلا «سين» الكراسي التي يجلسون عليها، ليحكموا في النهاية على أبناء الشعب بالسجن وبالجلوس على «القرعة»..

مسؤولينا لا تربطهم بالمسؤولية إلا «سين» سن القوانين التي تصب في مصلحتهم أو لخرقها إن لم ترقهم.

مسؤولينا لا تربطهم بالمسؤولية إلا «سين» الانسان الذي انتهكوا حقوقه الاجتماعية و السياسية و الحقوقية و الثقافية.

مسؤولينا لا تربطهم بالمسؤولية إلا «سين» التسيير الفاشل لكل المرافق العمومية لما يفوق نصف قرن كونهم يعتقدون أن الشعب وجد لخدمتهم و ليس هم من في خدمته، وأن الدولة والسلطة غنيمة.

مسؤولينا لا تربطهم بالمسؤولية إلا «سين» المس بصورة البلاد أمام شعب بكامله و أمام المنتظم الدولي لدرجة أن ثمة إجماع وطني ودولي على إدانة تعامل الدولة المغربية مع مواطنين أبرياء كل ذنبهم أنهم احتجوا، و الاحتجاج حق مكفول دستوريا وقانونيا. مسؤولية الدولة تابثة في إطار مؤسساتها وفي شخص ممثلي هاته المؤسسات ولكن:

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة لنحاسب وزارة الداخلية على ما تقترفه من خروقات ضد المغاربة بجميع مناطق المغرب؟

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة لنحاسب رئيس الحكومة السابقة عبد الاله ابن كيران الذي فوت ما مجموعه ثلاثون الف هكتار من أراضي القبائل في إقليم الحسيمة لوحدها، في اطار تحديد الملك الغابوي بمقتضى مراسيم كلها موقعة في يوم واحد و هو يوم 16 ديسمبر 2016 تاريخ «البلوكاج» الحكومي و فترة تصعيد الأحداث في الحسيمة.

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة ليفتح تحقيق حول من وراء استشهاد محسن فكري و اعتقال الزفزافي و سيليا و جلول و أخرون ليستولي على الحراك؟

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة ليفتح تحقيق حول من من مصلحته إشعال الفتنة بتهييج الشعب ضد الشعب و الزج بالمغرب في حرب أهلية؟

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة ليفتح تحقيق حول مصدر تصريحات الأغلبية الحكومية التي اتهمت منطقة بكاملها بالانفصال؟

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة ليفتح تحقيق حول اتهامات إلياس العماري الأمين العام لثاني حزب في المغرب الذي اتهم رئيس الحكومة الأسبق عبد الاه ابن كيران بمعاقبة الريف و الانتقام من اهل الحسيمة؟

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة لمحاسبة إلياس العماري رئيس الجهة ومعه رؤساء الجماعات المنتمية إلى حزبه في ما آلت وضعية الريف؟

متى سنربط المسؤولية بالمحاسبة ليفتح تحقيق حول المسؤولين الذين يسخرون من الشعب وربما يراوغون أعلى سلطة في البلاد بمشاريع وهمية، وذلك بوضع حجر أساس في كل مرة يزور فيها جلالته منطقة ما، ولو جمعنا كل تلك الأحجار الأساس لبنينا بها ليس فقط مستشفيات أو معامل بل مدنا؟

وقديما قال الحكيم الأمازيغي

ⵓⵔ ⴷⴰ ⵢⵜⵜⵍⵍⴳⵀ ⴰⵏⵣⴰⵔⵏ ⵏⵏⵙⵏ ⴳⵀⴰⵙ ⵉⵇⵣⵉⵏⵏ

Ur da ytllgh anzarn nnsn ghas iqzinn

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

ابن الشيخ ضيف مهرجان الفرانكوفونية ببلغاريا

نظمت السفارة المغربية في بلغاريا معرضا للوحات التشكيلية للفنانين الرسامين المغربيين محمد ابن شيخ وفاطمة الزهراء مرجاني، وبذلك يكونان قد مثلا المغرب رسميا في مهرجان «الشمس».

ابن الشيخ ومرجاني قاما، خلال فترة إقامتهما في مدينة سوزوبول البلغارية، بتشكيل عدد من اللوحات لفائدة إدارة المهرجان، سيتم عرضها إلى جانب أعمال غيرهما من الفنانين التشكيليين الدوليين في جميع أنحاء العالم.

وكانت اللجنة المنظمة لمهرجان الفرانكوفونية في دورته السابعة قد اختارت المغرب للمشاركة في المهرجان كضيف شرف في دورة هذا العام التي انطلقت نهاية شهر ماي الماضي وتواصلت إلى غاية 8 يونيو الجاري بمدينة سوزوبول الساحلية الواقعة شرق بلغاريا على بعد 416 كلم من العاصمة صوفيا.

وقد خصص منظمو المهرجان يوم 6 يونيو بالكامل لتقديم وعرض مختلف الأوجه الثقافية والاجتماعية والسياحية المغربية خلال هذه الأيام الثقافية الفرانكفونية المنظمة تحت شعار الصداقة بين الشعوب.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب سبق وأن كان رئيسا شرفيا للمهرجان خلال دورتيه السابقتين، وبإطلاق هذا المهرجان تدشن السلطات البلغارية الموسم السياحي السنوي بمدينة سوزوبول، وشمل المهرجان الذي انطلق في 30 ماي الماضي عرض أشرطة وأفلام ومعارض للصور والفنون، وشارك المغرب إلى جانب ثلاثين بلدا بمعروضات تبرز الغنى الثقافي والسياحي للمملكة ومعرضا للملابس التقليدية وأشرطة سينمائية علاوة على رواق لاكتشاف وتذوق المطبخ المغربي.

*كمال الوسطاني

بلاد الأمازيغ تقلب تاريخ البشرية رأسا على عقب

اكتشاف أقدم إنسان عاقل في جبل «إيغود»

اكتشف علماء آثار مغاربة وأجانب بقايا عظام لأقدم إنسان عاقل في موقع جبل «إيغود»، نواحي مدينة اليوسفية جهة مراكش تانسيفت. إلى ذلك يعود تاريخ أقدم بقايا عظام إنسان، المكتشفة من قِبل باحثين مغاربة من المعهد الوطني لعلوم الآثار وباحثين ألمان، وهي عبارة عن جمجمة وفكّ سّفلي وجانب من فك علوي، وأجزاء من أعلى الرقبة، إلى 315 ألف سنة؛ وبذلك يكون موقع جبل إيغود يضم أقدم إنسان عاقل HOMO SAPIENS. هذا الاكتشاف العلمي التاريخي، يستدعي إعادة النظر في كتابة تاريخ البشرية.

ويعود اكتشاف الموقع الآثاري في جبل إيغود إلى عام 1961، إذ اكتشف فيه الفرنسي إميل نوشي بقايا إنسان ، يعود تاريخها إلى 50 ألف سنة، وفي الثمانينيات من القرن الماضي جرى اكتشاف بقايا إنسان جديدة يعود تاريخها إلى 110 آلاف سنة، قبل أن يتمّ اكتشاف البقايا الأخيرة، والتي يعود تاريخها إلى 315 ألف سنة.

وفي بداية اكتشافه، وجد في إيغود العديد من البقايا البشرية التي تم الاختلاف على تاريخها وعمرها ونسبت هذه البقايا لإنسان نياندرتال . وبعد سلسلة من التنقيبات، و إ خضا عها لعمليات تأريخ كشفت عن عمر يتجاوز 300 ألف سنة (النتائج بين 000 280 و000 3500 سنة). وجد أيضا غزال مقطع بطريقة تسمح بأخذ نخاعه العظمي وذلك قرب بقايا نار. عدة حجارة صوان مرتبطة بالعظام، محروقة وملقاة بعد استعمالها قرب بقايا نيران قريبة، سمحت بوضع تأريخ دقيق ب000 315 سنة، وذلك باستخدام تقنية الحرارة الضوئية المستعملة على الإلكترونات الحرة المحاصرة داخل الصوان والحجارة المعدنية. الإلكترونات التي خرجت في البداية عن النار، وبعد ذلك أعيد امتصاصها في المعادن من الأيونات المحيطة. تم صناعة هذه الأدوات بتقنيات سابقا كانت تنسب لإنسان نياندرتال.

قبل هذا الاكتشاف، كانت أقدم بقايا معروفة للإنسان العاقل الحديث تشريحيا أي الإنسان الحالي هي بقايا أومو(Omo 1 و Omo 2)، والتي تتكون من جمجمتين اكتشفتا في أثيوبيا وتم تأريخهما بعمر 195 ألف سنة. لديهما سمات مماثلة لجمجمة فلوريسباد التي يرجع تاريخها إلى 260 ألف سنة مضت، والتي وجدت في الطرف ا لآ خر من القارة، في فلوريسباد قرب بلومفونتين في جنوب أفريقيا، والتي نسبت إلى الإنسان العاقل على أساس ما وجد في جبل إيغود.

تحت مناخ جاف نسبيا، كانت بيئة جبل إيغود بيئة مفتوحة نسبيا، مغطى بشجيرات موزعة على المكان إلى حد ما، وبها كذلك مجموعة من الخيول والأبقار والغزلان ووحيد القرن والحيوانات المفترسة الأخرى.

وحسب المعطيات التي قدمها عبد الواحد بنصر، الباحث في المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وهو من الباحثين الذين ساهموا في الاكتشافات الحديثة، إلى جانب باحثين ألمان، في ندوة صحفية نظمت بأكاديمية المملكة بالرباط أوائل شهر يونيو الجاري، فقد جرى اكتشاف بقايا تعود لخمسة أجساد بشرية، عمرت ما بين أربعين وخمسين سنة قبل وفاة أصحابها، مرجحا أن تكون بقايا العظام التي كشفت التحاليل الدقيقة التي خضعت لها أنها تعود إلى 315 ألف سنة لأمرأة.

جاءت اكتشافات جبل إيغود لتجعل من المغرب مهدا لأقدم إنسان عاقل، لكن هذا المعطى ليس قارا، إذ يمكن أن يتمّ اكتشاف بقايا إنسان أقدم من الذي اكتشف في المغرب مستقبلا، حسب عبد الواحد بنصر.

وانطلقت الأبحاث التي أشرف عليها باحثو المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وباحثو معهد ماكس بلانك للأنتروبولوجيا المتطورة الألماني سنة 2004، إذ عثر على أولى بقايا الإنسان في جبل إيغود سنة 2007. وبعد اكتمال الأبحاث تم نقل العظام المكتشفة إلى ألمانا لإجراء تحاليل مخبرية عليها، قصد معرفة تاريخها. وبعد إنهاء الأبحاث نشرت مقالات في مجلة NATURE العلمية حول هذه الإكتشافات.

الإنسان العاقل المكتشف بجبل إيغود بإقليم اليوسفية ، جهة مراكش تانسفت، أقدم من آدم وحواء، بآلاف السنين، ما يستدعي إعادة كتابة تاريخ البشرية، وإعادة قراءة نظام خلق الإنسان وعلاقتها بالجدين المفترضين للبشرية ، اللذين يحكى أنهما خلق من تراب.

وإذا كانت هذه الاكتشافات بمثابة حدث تاريخي كبير يشرف الأمازيغ، حيث أصبح موقع جبل إيغود الذي جرت به الاكتشافات قبلة للباحثين، وللزوار العاديين، فعلى وزارة الثقافة والاتصال أن تعبئ أجهزتها لحماية الموقع الأثري لإيغود ومختلف المواقع الأثرية التي تعيد الاعتبار لإنسان شمال أفريقيا، مع تعميق البحث والتنقيب في مختلف الجوانب المتعلقة باللقى الأثرية المكتشفة.

الأمازيغي العالم AMAZIGH
www.amadalpresse.com

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
ساعيد الفرواح
منتصر أحولي (إثري)
كمال الوسطاني

• المتعاونون:
سعيد باجي
يونس لوكيلي
خيرالدين الجامعي

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

* الإيداع القانوني:
2001/0008

• وكيل تجاري:
محمد إبن الشيخ

* الترقيم الدولي: 1476-1114

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة
المكتوبة أ.م.ش 046-06

• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalpresse.com

• السحب:
GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:
ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH

• Editeur
Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

إعداد: منتصر إثري
كمال الوسطاني

دخل الحراك الاحتجاجي بمنطقة الريف شهره الثامن، وأخذت الأمور منحا تصاعديا في الأيام الأخيرة، مع اعتقال قادة الاحتجاجات في الحسيمة والناظور وتصاعد حدة الحراك، وظهور إرهاصات وبوادر لتوسعه جغرافيا بعدما نزلت عدد من المدن داخل المغرب وخارجه للتظاهر في الشارع تضامنا مع الريف. حراك صاعبته موجة عنيفة من القمع والاعتقالات بالريف وعدد من المدن المتضامنة معها. ولتسليط مزيد من الضوء على ملف «الحراك الشعبي بالريف» نظمت جريدة العالم الأمازيغي مجموعة من الندوات، وتابعت محاكمات النشطاء، وأعدت لكم الملف التالي:

دفاع معتقلي الريف يؤكد تعرضهم للتعذيب ويستعد للترافع دوليا

أكد عدد من المحامين والمحاميات، ممن تطوعوا للدفاع عن معتقلي حراك الريف، على أن المعتقلين تعرضوا كلهم إما للتعذيب الجسدي أو اللفظي، وذلك استنادا إلى أقوالهم المسجلة في محاضر التحقيق، ما اعتبره المحامون جريمة في حق المتابعين يجب على النيابة العامة أن تفتح تحقيقا بشأنها.

جاء ذلك في ندوة وطنية حول موضوع «معتقلو حراك الريف بين القوانين الوطنية والتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان»، نظمتها جريدة «العالم الأمازيغي» بتعاون مع «الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان»، مساء الجمعة 16 يونيو 2017.

الندوة التي جاءت بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، قامت بتسيير أشغالها مديرة جريدة «العالم الأمازيغي» أمينة ابن الشيخ، وعرفت حضور كل من المعتقلين عبد المنعم صرتوحي وزكرياء قدوري، اللذين قررت النيابة العامة باستئنافية الدار البيضاء، تمتيعهما بالسراح في انتظار التحقيق التفصيلي.

وخلال الندوة أكد، محمد ألمو، المحامي بهيأة الرباط، على أن محاكمة معتقلي حراك الريف، تثبني على التصريح الأول للأغلبية الحكومية وتذهب في اتجاه التخوين، مستندة في ذلك على بنود وقوانين لم يتم تحريكها منذ ما قبل سنوات الرصاص، من قبيل زعزعة ولاء المواطنين للدولة وتلقي أموال أجنبية.

وأضاف ألمو أن البنود التي تم الاستناد إليها في نقل المعتقلين من الحسيمة إلى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء قصد متابعتهم من طرف الفرقة الوطنية، ليست في محلها، إذ لا يسمح بنقل المتهمين كيفما كانت قضيتهم، من منطقة اعتقالهم إلى أخرى قصد متابعتهم، إلا في حالة الحرب.

ومن جهته أكد عبد الصادق البوشتاوي، المحامي بهيأة تطوان، أن اعتقالات نشطاء حراك الريف سياسية، حيث أن ملف المعتقلين لا يستند لأي عناصر مادية أو دلائل يمكن أن يحاكم النشطاء على أساسها، وقال بأن الدولة والحكومة هي من تعمل على زعزعة ولاء المواطنين للمؤسسات من خلال مقاربتها الأمنية وعدم تحقيقها للمطالب.

وأضاف بوشتاوي أنه قام بمجموعة من المراسلات قصد إعطاء الملف بعدا دوليا، بالإضافة إلى تقديم ملف المعتقلين لدى منظمة الأمم المتحدة بجنيف، وذلك نظرا لتورط القضاء المغربي في المقاربة الأمنية المتبعة من طرف الحكومة، كما حدث أثناء سنوات الجمر والرصاص، والتي أثبتت هيأة الإنصاف والمصالحة ذلك.

ودعا بوشتاوي القضاء أن يكون حكيما وأن يكون محايدا.

وبعد سرده لكرونولجية مسار الحراك منذ انطلاقه

في 28 أكتوبر من السنة الماضية، استنكر بوشتاوي العسكرة والحصار الأمني الذي تعرفه مدينة الحسيمة، وانتقد بشدة الطريقة التي تم بها التحقيق في قضية مقتل محسن فكري، وقال بأن حراك الريف كان ضروريا من أجل التمرد على الظروف التي أنتجت الشهيد محسن فكري.

المحامي عزيز رويبح، عن هيأة الرباط، قال بأن الدولة، على عكس سنوات الجمر والرصاص، أصبحت تخترق مواثيق حقوق الإنسان علانية، في رسالة منها على أنها مستعدة لخرق القانون والتراجع عن المسلسل الديمقراطي، من أجل ردع المجتمع عن التظاهر السلمي، وأستدل رويبح في ذلك على الصور التي تم نشرها للمعتقلين أثناء ترحيلهم، والتي قال بأنه يصعب على أي شخص عادي تصويرها ونشرها.

والرسالة الثانية التي تريد الدولة توجيهها، حسب رويبح، هي أن الدولة تريد أن تعلن على أن جهات معينة قد أفلست سياسيا، ويمكنها أن تقول ما يملى عليها، وما يتم توجيهها إليه، وأضاف الرويبح «ما كنا ننتظر يوما، حزبا من الأحزاب الوطنية الكبرى التي قدمت الشيء الكثير خلال سنوات الرصاص، والتي كان لها الفضل فيما حققه المغرب، أن تنقلب 180 درجة، وأن تجعل من حراك سلمي حركة انفصالية».

من جهته الحسين الملكي، المحامي بهيأة الرباط، قال بأن المطالب التي رفعت في حراك الريف، تنتمي إلى الجيل الجديد من الحقوق التي جاءت بها الألفية الثالثة، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مقابل الحقوق والحريات الفردية التي تميزت بها الألفية الماضية.

وقال ملكي أن أغلب المطالب المرفوعة في الريف، تبقى بالرغم من تعنت الدولة في الاستجابة لها، مجرد أعراض، لأن الداء الحقيقي حسب، الحسين ملكي، يكمن في انتزاع الحقوق الاقتصادية الجماعية وعلى رأسها الحق في الملكية، وقال أن الدولة انتزعت في إقليم الحسيمة وحده 55 ألف هكتار، وصنفتها ملكا غابويا خاصا للدولة، وذلك بناء على 32 مرسوما.

ومن الجانب الأمازيغي، قال المحامي أحمد الدغرني عن هيأة الرباط، بأن قضية اللغة الأمازيغية لا زالت تطرح مشكلا داخل السجون بالنسبة للدولة، وقال أن عددا من معتقلي الحراك منعوا من التحدث باللغة الأمازيغية مع عائلاتهم، آخرها ما حدث مع المعتقلة سيليا الزياني التي منعت من التحدث بالأمازيغية مع والدتها التي لا تتقن إلا هذه اللغة.

وقال الدغرني بأن أغلب الأسئلة التي كانت توجه لمعتقلي الدار البيضاء، «والذين بلغ عددهم لحدود يوم 5 يونيو 45 معتقلا»، كانت حول الراية الأمازيغية والريفية المرفوعتين خلال المظاهرات، وهي التهم التي توجه لأول مرة بالمغرب حسب الدغرني، وأضاف الدغرني أن أغلب المعتقلين يعيشون حالة نفسية متدهورة، وهم في أمس الحاجة للعلاج.

وفي ختام الندوة أكدت عائشة ألحيان، عن هيأة المحامين بالرباط، أن تهم الانفصال التي وجهها المسؤولون لحراك الريف، وهي منطقة أمازيغية، ليست بريئة، خاصة، تضيف ألحيان، «ونحن على مشارف إخراج القوانين المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية»، وإلا «لماذا لم يتم اتهام حركة 20 فبراير أو غيرها بالانفصال من قبل».

ونبهت ألحيان إلى ضرورة الإبلاغ عن الخروقات الواضحة المتعلقة بحراك الريف، ودعت المحامين إلى تقديم شكاية لدى النيابة العامة من أجل فتح تحقيق حول المسؤول عن نشر الصور الشخصية لناصر الزفزافي، وكذا تقديم شكاية إلى الهاكا بخصوص توضيف القناتين الأولى والثانية لصور تخريب ناتجة عن شغب جمهور الوداد، على أساس أنها من فعل متظاهرين بحراك الريف.

وقالت ألحيان أن معاناة النساء والأمهات في حراك الريف مضاعفة، نظرا للطريقة التي يتم بها تكسير الأبواب واقتحام البيوت، وكذا تأثير الصور المنشورة للمعتقلين أثناء فترة اعتقالهم، ودعت ألحيان المحامين المتطوعين للدفاع عن معتقلي الحراك إلى التنسيق فيما بينهم وتشكيل لجنة للدفاع، نظرا لحساسية الملف وطبيعته السياسية.

* كمال الوسطاني

إيداع «دينامو» حراك الريف «أحمجيق» سجن عكاشة

آمر قاضي التحقيق لدى الغرفة الأولى بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، مساء الثلاثاء 12 يونيو 2017، بإيداع «دينامو» الحراك الشعبي بالريف، نبيل أحمجيق بالسجن المدني «عكاشة» بالدار البيضاء.

وحسب مصادر من هيأة الدفاع عن معتقلي «حراك الريف»، فإن أحمجيق يتمتع بمعنويات مرتفعة، وواجه كل التهم الموجهة إليه من طرف قاضي التحقيق بشجاعة، نافياً كل التهم الموجهة إليه، وأكد «احمجيق» لقاضي التحقيق أن مطالب الحراك واضحة، وهي مطالب اقتصادية واجتماعية، ولا علاقة لها بالتهم الموجهة إليه ولرفاقه المعتقلين.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن التهم الموجهة إلى «دينامو» الحراك، هي «المس بالسلامة الداخلية للبلاد، والتحريض على المظاهرات والتجمعات، والمس بسلامة الدولة عبر جمع الهبات والفوائد بغرض زعزعة ولاء الشعب المغربي لمؤسساته، وتهديد قوى أمنية والتحريض عليها".

وكانت عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، قد أحالت نبيل أحجميق بعد اسبوع من الحراسة النظرية، على الوكيل العام للملك باستئنافية البيضاء، حسان مطار، قبل أن يحيله هذا الأخير على قاضي التحقيق الذي أمر بدوره إيداعه سجن «عكاشة»، في انتظار استكمال التحقيق التفصيلي.

وكان فريق من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، قام باعتقال «احمجيق» من داخل منزل عائلته صباح الاثنين 05 يونيو الجاري، قبل أن يتم نقله إلى مقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء".

قاضي التحقيق يأمر بإيداع «سيليا» و«أمغار» سجن «عكاشة»

أمر قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، يوم السبت 10 يونيو، بإيداع «أيقونة» الحراك الاحتجاجي بالريف، سيليا الزياني والناشط كريم أمغار، السجن المدني «عكاشة» بالدار البيضاء.

وجاء قرار قاضي التحقيق بإستئنافية البيضاء، بعد أن تم إحالة المعتقلان عليه من طرف الوكيل العام للملك من أجل استكمال التحقيق الابتدائي، ليأمر بعد زهاء ثلاثة ساعات من التحقيقات بإيداع المعتقلان السجن الاحتياطي في انتظار تحديد جلسة الاستنطاق التفصيلي.

وقدمت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء، «أيقونة» الحراك الشعبي بالريف، سيليا الزياني وكريم امغار على النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، بعد إنتهاء مدة الحراسة النظرية التي استمرت لأسبوع.

حري بالذكر أن السلطات الأمنية قامت باعتقال الفنانة سيليا الزياني يوم الأحد 04 يونيو الماضي من منزل عائلتها، في إطار حملة الاعتقالات والاختطافات التي طالت حسب مصادر حقوقية ما يفوق 100 معتقل من نشطاء «الحراك» الذي تشهده عدد من المدن الريفية، منذ أواخر أكتوبر الماضي على خلفية «طحن» سماك الحسيمة محسن فكري، قبل أن تقوم بنقلها إلى مقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء.

تفاصيل إحالة «الزفزافي» ورفاقه على سجن «عكاشة» وهذا الأخير يؤكد تعرضه للتعذيب بالحسيمة

أحيل مساء يوم الاثنين 05 يونيو الجاري، قائد الحراك الشعبي بالريف، ناصر الزفزافي وستة معتقلين آخرين من «حراك الريف» على الوكيل العام للملك وقاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

ونقلت السلطات الأمنية ناصر الزفزافي ورفاقه من مقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية إلى المحكمة، تحت حراسة أمنية مشدّدة، وتابعت «العالم الأمازيغي» الاستنفار الأمني الذي سبق وصول ناصر الزفزافي إلى داخل المحكمة، كما شاهد «الجريدة» ثلاثة سيارات الأمن التي تنقل الزفزافي ورفاقه المعتقلين على ذمة التحقيق، إلى داخل قبو المحكمة، قبل أن تقوم السلطات الأمنية بإغلاق الأبواب.

وبعد تحقيق استمر إلى صباح مبكر من يوم الثلاثاء 06 يونيو، أمر قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، بإيداع قائد الحراك الشعبي بالريف، ناصر الزفزافي وستة من رفاقه السجن المدني بالدار البيضاء.

وجاء قرار قاضي التحقيق إيداع المعتقلين السبعة وهم على التوالي: ناصر الزفزافي، فهيم غطاس، أحمد هزار، الحنودي الحبيب، شكير المخرواط، محمد المحداني ومحمد حاكي، سجن عكاشة بالبيضاء، بعد زهاء خمسة ساعات من التحقيق الابتدائي.

وفي خضم التحقيقات، أكّد ناصر الزفزافي، القيادي بـ «حراك الريف»، أنه تعرض للتعذيب الجسدي والمعنوي وسوء المعاملة أثناء اعتقاله من طرف السلطات الأمنية بالحسيمة صباح يوم الاثنين 29 ماي الماضي.

ونقل المحامي، محمد زيان عن موكله ناصر الزفزافي، أنه أخبر الوكيل العام بالتعذيب الجسدي والمعنوي الذي تعرض له من طرف أمن الحسيمة أثناء اعتقاله، مضيفاً (زيان) أن الزفزافي ينوي متابعة الأمنيين الذين عذبوه قضائيا.

وأوضح زيان في تصريح مباشرة بعد خروجه من مقر النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، أن ناصر الزفزافي ركز على مجموعة من النقاط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا علاقة لها بالسياسة ولا الانفصال.

ونقلت مصادر من داخل هيئة الدفاع «للعالم الأمازيغي» إن الزفزافي أخبر قاضي التحقيق أنه تعرض للسب والشتم والتهديد بهتك العرض، مضيفا أن عددا من الأمنيين الملثمين صرخوا في وجهي بالقول (قل عاش الملك يا ابن العاهرة)، ثم قاموا بتغطية وجهي بقميصي كي لا أرى من كان يقوم بضربي، ليتم نقلي مباشرة في سيارة سوداء وسط رجال الأمن إلى المطار».

وأوضحت ذات المصادر أن الزفزافي أخبر الوكيل العام للملك وقاضي التحقيق أن تعامل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء كان إنسانيا، عكس الفرقة التي اعتقلتني بالحسيمة واعتدت عليه بالضرب والعنف المبرح، وأنوي متابعتهم قضائيا» يردف الزفزافي.

ذات المصادر أوضحت أن ناصر الزفزافي أعلن أمام الوكيل العام للملك، وأمام قاضي التحقيق أن «حراك الريف» حراك شعبي له مطالب اقتصادية واجتماعية وثقافية.. نافيا أن تكون له أي علاقة بـ«حركة 18 شتنبر التي تدعو إلى استقلال الريف»،مشيرا في معرض توضيحاته أنه شخصيا (الزفزافي) تدخل لمنع أي رفع لسقف مطالب الحراك، مؤكدا في كلامه أن المطالب واضحة والملف المطلبي واضح وعلى أساسه خرجت الساكنة للاحتجاج منذ ما يزيد عن 7 أشهر.

و اعترف الزفزافي أمام الوكيل العام للملك، أنه تلقى مبالغ مالية لا تتجاوز 2700 درهم من أحد معارفه لأنه كان يعيش حالة عطالة، وليس من أجل القيام بما يروج وما جاء في التهم الموجهة إليه ولمعتقلي الحراك الشعبي.

وفي وقت مبكر من صباح يوم الأحد 04 يونيو 2017، قرر قاضي التحقيق بنفس المحكمة، إيداع 25 معتقلاً من نشطاء الحراك الشعبي بالريف، رهن الاعتقال الاحتياطي على ذمة التحقيق، في حين قرر الإفراج عن معتقل واحد، وهو رشيد المساوي بكفالة تصل إلى 30000 درهماً.

وجاء قرار قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، بعد استنطاق المتهمين ابتدائياً بناءا على مطالبة الوكيل العام، والذي استمر لأزيد من ست ساعات، وهم على التوالي: «وسيم البوستاتي، اشرف اليخلوفي، محمود بوهفوش، زكرياء ادهشور، ابراهيم بوزيان، وسيم الادريسي، بلال اهباض، سليمان الفاصلي، عبد الحفيظ اليسناري، عبد الحق صديق، عثمان بوزيان، جمال بوصدر، فؤاد السعيدي، فاضل محمد، عمر بوهراس، سمير اغيد، الياس الحاصي، غطاس فهيم، احمد هزاط، رشيد آعماروش، ربيع الابلق، النوري اشهبار، يوسف الحنودي والحسين الادريسي».

وللإشارة فقد تمت إحالة ملف معتقلي نشطاء الحراك الشعبي بالريف، بشكل مفاجئ على محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، وذلك بناء على قرار صادر عن الغرفة الجنائية التابعة لمحكمة النقض بطلب من الوكيل العام بها.

الدار البيضاء/ منتصر إثري

يونيو 2017 - العدد 197
197 ⵓⵔⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⵏⵜⵉⵙ – 2967 ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ 1
www.amadalpresse.com
الأمازيغي العالم AMAZIGH ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ www.amadalpresse.com

محمد ألمو، محامي بهيئة الرباط يشرح الأساس القانوني لمحاكمة معتقلي «حراك الريف» خارج الحسيمة ويزور «الزفزافي»

أكد المحامي بهيئة الرباط، محمد ألمو أنه «استثناء على القواعد العامة للاختصاص المكاني في مجال الجنائي والجنحي»، «فالمشرع فتح إمكانية إحالة الملفات على محاكم أخرى خارج النطاق الترابي أو خارج إلقاء القبض على المتهم وهذا الأمر تؤطره كل من المواد، 270ـ 271ـ 272 من قانون المسطرة الجنائية».

وأضاف ألمو «للعالم الأمازيغي» أنه بناء على هذه النصوص «يمكن للغرفة الجنائية بمحكمة النقض أن تأمر بالإحالة على محكمة أخرى من أجل الأمن العمومي بناء على ملتمس من الوكيل العام لهذه المحكمة كما يمكن أيضا لنفس الغرفة أن تأمر بإحالة المتهمين لتحقيق سير العدالة بناء على ملتمس من الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف المعنية (الحسيمة)».

وشدّد المحامي بهيئة الرباط، على أن هذه الحالة يشترط فيها أن لا ينتج عن ذلك أي ضرر يعرقل ظهور الحقيقة أو يمس بممارسة حقوق الدفاع، ويجب تقديم هذه الطلبات قبل أي استجواب أو مناقشة في الجوهر».

وأوضح ألمو وهو عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك في تصريحه «للعالم الأمازيغي» أن» تهريب الملف بهذا الشكل في غياب الأسباب المبررة له قد يشكل مؤشراً أولياً على ابداء القلق حول المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع».

وكان المحامي بهيئة الرباط، محمد ألمو قد تمكن يوم السبت 03 يونيو، من الحصول على الإذن من الوكيل العام للملك باستئنافية الدار البيضاء، قصد زيارة القيادي بـ»حراك الريف» ناصر الزفزافي الموضوع تحت الحراسة النظرية بمقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء.

و حصل المو على إذن كتابي من الوكيل العام للملك، بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، لزيارة موكله الموجود لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية.

وفور خروجه من مقر الشرطة القضائية بالدار البيضاء، أكد المحامي محمد ألمو «للعالم الأمازيغي» أن هناك مؤشرات على تعرض ناصر الزفزافي للتعذيب.

وأكد ألمو أن آثار التعذيب والضرب واضحة على مستوى العين اليسرى وعلى مستوى الرأس ورضوض على مستوى ظهره، مضيفا أنه كدفاع سيتولى مباشرة الإجراءات القانونية واللازمة دفاعا عن موكله.

*م,إ

عبد الصادق البوشتاوي دفاع معتقلي «حراك الريف» يطالب الأمم المتحدة بمراقبة المحاكمات وأماكن احتجاز المعتقلين ويؤكد تعرض العديد من الموقوفين للتعذيب والمعاملات القاسية

أكد المحامي بهيئة تطوان، عبد الصادق البوشتاوي أن هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك الشعبي بالريف، في تواصل مع مكاتب الأمم المتحدة في جنيف من «أجل إيفاد مراقبين دوليين يقفون على سير المحاكمات وأماكن احتجاز الموقوفين والمعتقلين»، على خلفية الأحداث الجارية في عدد من المدن الريفية.

وأوضح البوشتاوي، وهو عضو هيئة الدفاع عن معتقلي «حراك الريف»، أن «المراقبين الدوليين سيتكلفون بإصدار تقارير وتفعيل الآليات الأممية بخصوص انتهكات حقوق الإنسان والتعذيب والمعاملات القاسية واللانسانية والمهينة التي تعرض لها المعتقلون والموقوفون».

وأضاف أنه في اتصال مستمر مع منظمة الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة صحفيي بلا حدود وغيرهما لوضعها في صورة انتهاكات حقوق الإنسان و»تطورات الهجمة القمعية على منطقة الريف وما واكبها من مداهمات وخروقات و اعتقالات ومحاكمات لنشطاء الحراك الشعبي بالريف ذي المطالب القانونية والمشروعة وهذه الإتصالات تتم وفق القانون والإتفاقيات التي صادق عليها المغرب».

وأوضح البوشتاوي أن الهدف من التواصل مع المنظمات الدولية هو «توضيح عدم التزام المغرب بتعهداته الوطنية من خلال الدستور والتشريعات وتعهداته الدولية من خلال المصادقة على الإتفاقيات الدولية الأساسية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإتفاقيات المتخصصة والبروتوكولات الملحقة بها ذلك»، مشيرا إلى أن المغرب «صادق على مجموعة من الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومن بينها العهدين الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب وجميع المعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة والحاطة بالكرامة وكذلك البروتوكول الإختياري الملحق بها وقام بإيداع ملف المصادقة والتصديق لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة».

كما أشار المتحدث إلى أن المغرب «قام بتعديل وتكييف القوانين الداخلية بشكل يتلاءم مع تعهداته الدولية في مجال حقوق الإنسان فجرم جميع أفعال التعذيب أو المعاملات القاسية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة في القانون الجنائي ونص على ذلك في دستور 2011 ونص على أنه لا يمكن تبرير فعل التعذيب أو أي معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة بأي مبرر كان»، بل أكثر من ذلك يضيف البوشتاوي «الدستور المغربي لسنة 2011 ينص على أن المعاهدات والإتفاقيات الدولية المصادق عليها والمستوفية لجميع شروط المصادقة والتصديق بما في ذلك النشر في الجريدة الرسمية تصبح واجبة التطبيق وترجح على القانون الداخلي في حالة التعارض».

وزاد عضو هيئة الدفاع عن معتقلي حراك الريف موضحا إن «الهيئة تقدمت بشكاية إلى السيد الوكيل العام للملك بالحسيمة بالنسبة لمعتقلي إمزورن العشرة وسنتقدم أمام الوكيل العام للملك بالحسيمة وكذلك الدار البيضاء بشكايات أخرى لمجموعة من الضحايا من المعتقلين، كما أننا راسلنا الأجهزة التابعة للأمم المتحدة خاصة اللجان والمقررين المعنيين بحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإتفاقيات المصادق عليها من طرف المغرب الذي يعترف بصلاحيات واختصاص هذه اللجن والمقررين المعنيين لكونه صادق على هذه الإتفاقيات والبروتوكولات الملحقة بها وبالتالي من حقنا كدفاع اللجوء إلى جميع الوسائل وتفعيل جميع الآليات والمساطرالقانونية الوطنيه والدولية»، مشيرا إلى «ثبوت تعرض العديد من الموقوفين والمعتقلين لأعمال التعذيب والمعاملات القاسية واللاإنسانيه والمهينة والحاطة بالكرامة من قبيل السب والقذف بألفاظ نابية ومخجلة»، واصفا ذلك بـ»الأفعال المجرمة بمقضى ا لقا نو ن ا لجنا ئي و ا لد ستو ر و ا لإ تفا قيا ت الدولية، وهي جرائم تتكرر بشكل مستمر وممنهج وليس حالات فردية سلوك تعرض له معظم الموقوفين والمعتقلين لحظة إيقافهم من طرف القوات العمومية ونقلهم إلى أماكن الإحتجاز والبعض منهم حتى داخل أماكن قضاء الحراسة النظرية وأثناء البحث التمهيدي».

وأكد البوشتاوي، وهو أيضا ناشط حقوقي أن من حق هيئة الدفاع «اللجوء إلى المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة أمام ما يحدث من تجاوزات سواء على مستوى الواقع من خلال قمع الإحتجاجات السلمية ذي المطالب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وكذلك من الممارسات التي ترقى إلى مستوى الجرائم الجماعية والعنصرية التي تقوم بها القوات العمومية في مواجهة ساكنة الريف من ضمنها الإضرار بالممتلكات الخاصة وترويع الأمنين بالليل والقصف بالغازات المسيلة بالدموع وفي الأماكن الضيقة والتجمعات السكانية الكثيفة والإعتقالات بالجملة للمواطنين إلى غير ذلك من التجاوزات والجرائم الموثقة بالصور والفيديوهات والشهادات»، حسب تعبيره

وشدّد البوشتاوي على حق الهيئة في «إطلاع المنظمات التابعة للأمم المتحدةبهذه التجاوزات وطلب مراقبين ومقررين أمميين وفضح هذه الممارسات على المستوى الدولي لضمان عدم التكرار وللضغط على بعض المسؤولين الذين يخاطرون بالوطن والمواطنين من أجل المصالح الخاصة الضيقة وتهديد مستقبل جيل بكاملة لا ذنب له سوى المطالبة بحقوقه المشروعة».

*م,إ

صحافيون وباحثون يجلدون «الإعلام العمومي» ويصفونه «بالمحرض» ضد حراك الريف

أجمع صحافيون وباحثون، في ندوة وطنية نظمتها جمعية «الحرية الآن» مساء أمس الاثنين 19 يونيو الجاري، بالرباط، على أن الإعلام العمومي ساهم بشكل أو بآخر في الاحتقان الذي تعرفه منطقة الريف، محملين إياه مسؤولية حملة الاعتقالات والاختطافات التي تعرض لها نشطاء الحراك الشعبي، متهمين الدولة بتسخير الإعلام العمومي لتشويه الحراك والتحريض عليه ومغالطة الرأي العام.

وقالت الإعلامية، فاطمة الإفريقي، التي قامت بتسيير أشغال اللقاء، إن المواكبة الإعلامية لحراك الريف تباينت بين وسائل إعلام دولية ووطنية، وعلى المستوى الوطني، تباينت بين الإعلام الرسمي و»المستقل» وبين صحافة المواطن ومواقع التواصل الاجتماعي.

وأوضحت الإفريقي، أن الإعلام الرسمي، اختار المقاربة الأمنية للتناول الإعلامي «لحراك الريف» واختار «التضليل والكذب والفبركة ولم ينفتح على صوت الحراك»، في المقابل تضيف المتحدثة «هناك إعلام مستقل حاول أن ينحاز عاطفيا ومبدئيا للحراك وصوره بنوع من البطولة والمثالية والتقديس، وهناك إعلام حاول أن يكون موضوعيا مهنيا وينقل الحدث والصورة والحقيقة ومنحاز لقيم الصحافة كمبدأ وكوظيفة اجتماعية أولا وليس فقط وظيفة صحافية وتقنية، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعية التي تنقل الأخبار والحدث في إطار بث مباشر يومي للحراك».

واعتبرت الإفريقي أن «حراك الريف» كشف الواقع الإعلامي المغربي، مضيفة «لم تكن لنا تقاليد مهنية مرسخة في الجسم الصحافي على مستوى المواكبة لمجموعة من القضايا السياسية، وعندما يكن مأزق سياسي مثل ما نعيشه اليوم، تكتشف هذه الحقيقة المرتبطة أصلاً بالانتقال الديمقراطي المجهض والمتأخر والذي لم يتحقق أو لن يتحقق»، على حد قولها مبرزة أن «الإعلام الرسمي هو انعكاس لهذا الإصلاح السياسي الموعود منذ سنين».

بدوره، اتهم عبد الله البقالي، رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية، الدولة بتسخير وسائل الإعلام العمومية لمعادة «حراك الريف» وتقديم صورة خاطئة على الحراك لتأويل مضامين الحراك ومغالطات الرأي العام في موضوع الأحداث الجارية في منطقة الريف، وبتسخير وسائل إعلام مستقلة «بين قوسين» لإحداث هذا التكامل ما بين الإعلام العمومي وامتدادها في المجتمع».

وأضاف البقالي في مداخلته، إن وسائل الإعلام العمومية تحولت في حراك الريف إلى محرض رئيسي ضد منطقة الريف وهذا يكتنفه خطر خطير جدا، مشيرا إلى أن هناك « تكامل وتقاطر ما بين الإعلام العمومي وامتداد لإعلام الدولة داخل المجتمع لمحاولة بسط وجهة نظر معينة»، وزاد: «الإعلام العمومي أخطاء الرهان لأنه عوض أن يساهم في إتمار قناعة ايجابية في المجتمع من خلال نقاش حقيقي نجده مهتم بمفهوم الجهوية الموسعة.»

وتساءل البقالي عن السبب الذي دفع بعض وسائل الإعلام لكي تنصب نفسها معادية لظاهرة اجتماعية وعلى أي أساس وهل من قبيل الصدفة؟ مبرزا أن هناك «افتتاحيات في بعض الجرائد التي سماه بالاسم كـــ»الأحداث المغربية و «الصباح» و «الأخبار» تعادي الحراك ولذلك كان هناك ردود فعل مهمة وتستحق أن تدرس، كأن يصور نشطاء الحراك جريدة ما في المرحاض وهذا موقف يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار».

كما تساءل رئيس نقابة الصحافة، في معرض مداخلته عن سبب «الحضور المباغت لوسائل الإعلام العمومية فجاءة لتتبع ما يجري في الريف ويطرح وجهة نظر معينة دون سابق إنذار» مضيفا استمر الحراك في منطقة الريف 7 أشهر

وللحظة تدخلت وسائل الإعلام العمومية بوجهة نظر واحدة وأحادية وتناصر اتجاه معين»، مردفا القول:»أخلاقية المهنة الصحافية في وسائل الإعلام العمومي أكثر فظاعة وانتهاكا لحقوق الجمهور وللقيم التي تنبني عليها مهنة الصحافة «.

من جانبه، قام الأستاذ الجامعي، والباحث عبد الرحيم العلام، بتنصيف تعامل الإعلام المغربي مع الحراك الشعبي بالريف إلى ثلاثة أصناف، موضحا أن هناك صنف إعلام المواطن أو المناضل الذي تبنى قضايا حراك الريف ودافع عليها، وصنف أخر تجند بقوة لتشويه صورة الحراك ونعته بمجموعة من النعوتات، وهناك إعلام حاول أن يقبض العصا من الوسط وحاول أن يوازن ويحافظ على نوع من الحيادية وفي الغالب لم يتوافق فيها، وإعلام دولي تخترقه مصالح داخلية وخارجية».

وقال العلام في معرض مداخلته، إن الإعلام العمومي ساهم في خلق ما وصفها بالفئوية المجتمعية، مضيفا بأنه ساهم في تشويه صورة المغرب عندما قام التلفزيون العمومي بنقل مشاهد شغب وقعت بين جماهير كرة القدم ونسبها لحراك شعبي نضالي، مطالبه اقتصادية اجتماعية سياسية «.

من جهته، أكد الصحافي سليمان الريسوني، أن الإعلام المغربي ينقسم إلى ثلاثة أصناف، الصنف الأول هو إعلام البروبوغندا المستعد لشيطنة وتشويه أي حراك أو صوت نقدي.

وأضاف الريسوني إن الدولة تتوفر منذ سنة 1956 على ترسانة إعلامية ورقية والكترونية مستعدة لتشويه ومهاجمة كل الأصوات النقدية التي تغرد خارج السرب، أما الصنف الثاني يضيف الريسوني فهو إعلام مستقل تأسس في التسعينات ولا يزال يقوم من أجل أن يكون مستقلا، وهناك إعلام يرعي ويبرر بعض التجاوزات بحجة هبة الدولة.

وأوضح الريسوني أن الإعلام الرسمي دائما ينتصر للدولة، «حكومة وملكا ومحيطا ملكيا ومخزنا»، مبرزا أن الحكم في المغرب يعي أهمية الإعلام والدور الذي يلعبه، ويعي جيدا أن «يواجه نشطاء إعلاميين في حراك الريف، بالتالي يكرس جزء كبير من جهده لتمويل ودعم وخلق مجموعة من الإعلاميين والمواقع الإلكترونية، موضحا في ذات السياق أن في السابق من كانوا يدافعون عن الدولة والنظام كان لهم قدر من الثقافة والوعي والتكوين والذكاء، أما اليوم يقول الريسوني فـ»البلطجية» والعديد من المواقع التي خلقها النظام ويمولها ويعطيها المال والمعلومة الخاطئة لتشويه الأصوات المغردة خارج السرب عي من تتولى مهمة الدفاع عن الدولة «.

إدريس كسيكس، أستاذ باحث في الإعلام، قام بسرد كرونولوجي لمختلف مراحل انفتاح الإعلام العمومي، وربط ما وصفه بالتذبذب في الإعلام العمومي بالحراك الذي عرفه المجتمع، مشيرا إلى أن هناك تواطؤ وتبخيس من طرف بعض الإعلاميين والصحافيين وبعض المؤسسات لحراك الريف.

وأضاف كسيكس أن الانفتاح الإعلامي في المغرب يخضع لموازن القوى ولضغط المجتمع والمؤسسات السياسية، مبرزا أن البرلمان المغربي نفسه ليس مدافعا عن حرية الإعلام، مشيرا إلى أن المؤسسات الإعلامية أصبحت ضعيفة وليست لها القدرة لكي تصبح مستقلة بشكل واضح».

وانتقد المتحدث في معرض مداخلته، ما وصفه بغياب أي تطرق لموضوع يتحدث عن تاريخ الريف وعن العلم الريفي الذي واجه المستعمر، قائلا إن «هناك تنميط في إنتاج الخبر واليوم ننتج التواصل أكثر ما ننتج الخبر».على حد قوله

بدوره، هاجم فيصل أوسار، عضو فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة، وسائل الإعلام العمومية وطريقة تعاملها مع الحراك الشعبي الذي تعرفه منطقة الريف منذ أواخر أكتوبر الماضي، تاريخ طحن «سماك الحسيمة» محسن فكري.

وقال أوسار إن الإعلام العمومي يقوم بتشويه للحقائق التي نعيشها في منطقة الريف منذ مقتل محسن فكري، مضيفا نحن لا ننتظر من الإعلام العمومي شيئا».

واعتبر الحقوقي أوسار، أن الإعلام الرسمي يعتبر من الأموات ولا يستحق الحديث عنه «فما بالنا بمناقشته»، متسائلا عن موقع الإعلام المغربي أمام الإعلام الأجنبي ووكالات الأنباء الدولية التي تنقل الأخبار لحظة بلحظة من الحسيمة.

كما انتقد المتحدث بشدة فبركة الإعلام العمومي لصور شغب في كرة القدم وإلصاقها بالوقفات والمسيرات الاحتجاجية السلمية التي تعرفها منطقة الريف، مؤكدا أن ليس هناك أي نقاش ولا أي حوار دون إطلاق سراح جميع معتقلي الحراك.

* منتصر إثري

أساتذة وباحثون يسائلون التنمية بالريف

أجمع عدد من النشطاء والأساتذة الباحثين على أن حراك الريف يستدعي مقاربة تنموية تقوم على الحوار بين الدولة والمواطنين المحتجين، بدل القمع والاعتقالات التي تطال نشطاء الحراك، جاء ذلك خلال أشغال المائدة المستديرة التي نظمتها جريدة «العالم الأمازيغي» تحت عنوان «حراك الريف وأسئلة التنمية الجهوية «، مساء السبت 17 يونيو 2017، انطلاقا من الساعة العاشرة ليلاً، بمقر نادي الصحافة بالرباط.

وأكد رشيد الراخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، الذي أشرف على تسيير أشغال المائدة المستديرة، في كلمته الافتتاحية على أن الحراك الشعبي بالريف وما يشهده من تضامن بمختلف المدن المغربية والأوروبية، وكذا ما يعرفه من تضامن للشعب الأمازيغي بالجزائر وتونس والولايات المتحدة الأمريكية، «كل هذا من شأنه أن يعزز الطريق نحو الديمقراطية، ويقطع الطريق أمام قيام أي نظام ديكتاتوري».

وقال الراخا بأن الريفيين عانوا خلال القرن العشرين وحده من ثلاث ديكتاتوريات متتالية، كانوا هم السبب الرئيسي في تأسيسها، أولاها ديكتاتورية بريمو دي ريفيرا، الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1923 وتسلم الحكم في إسبانيا، وذلك بعد هزيمة إسبانيا في معركة أنوال، والثانية ديكتاتورية فرانكو الذي قاتل الريفيون إلى جانبه خلال الحرب الأهلية، والثالثة ديكتاتورية الحسن الثاني الذي برز خلال أحداث 58 و59 في الريف.

أما عن اتهامات الانفصال التي توجهها الحكومة لنشطاء الحراك بالريف، بمبرر حملهم لراية الجمهورية الريفية، قال الراخا أن «الراية التي يرفعها بعض المحتجين في الريف علم للذاكرة الجماعية وعلم المقاومة وللتاريخ حتى لا ينسى المواطنون تاريخهم».

وأكد الراخا أن الريفيين لم يكونوا انفصاليين يوما، «حيث أنه عندما نجح محمد بن عبد الكريم الخطابي في الانتصار على الجيش الإسباني، فيما هو معروف بمعركة أنوال، وحرر منطقة الشمال، سعى إلى تأسيس دولة لتسيير شؤون المواطنين الخاضعين لها، بحكم أنه انتصر على الجيش الإسباني، لكن فرنسا أدركت أن الخطابي كان يرغب في تحرير المغرب كله من الاستعمارين الفرنسي والإسباني، فبدأت الحرب التي انهزم فيها ليوطي».

وأضاف أن عبد الكريم الخطابي لم يفكر طوال حياته بالانفصال، بل واصل، حتى وهو في المنفى، دعمة لحركات التحرير بشمال إفريقيا.

ومن جهته أكد محمد شطاطو، الباحث في علم الاجتماع، على أن منطقة الريف ومعها كل المناطق الأمازيغوفونية، تعاني من استمرار التهميش، وحسب شطاطو فإن المغرب ينقسم إلى منطقتين، منطقة عرفت تنمية على مستوى البنية التحتية والمستشفيات والجامعات، أسماها المثلث الذهبي، ومناطق تنعدم فيها الطرق والمدارس والمستشفيات والمعامل، وفي المناطق الأمازيغوفونية، أو ما أسماه شطاطو بمثلث اليأس.

وقال اشطاطو أن مصدر الرزق الوحيد لمنطقة الريف وغيرها من المناطق الأمازيغية كان هو الهجرة، فكانت البداية مع الهجرة إلى الجزائر، حيث أن العديد من المغاربة من شمال المغرب ومن سوس خاضوا تجربة هجرتهم لأول مرة إلى الجزائر التي كانت مستعمرة فرنسية منذ 1830، بسبب الطلب المتزايد على اليد العاملة الأجنبية في المزارع العصرية كان الآلاف من الفلاحين بالخصوص يقطعون مئات الكيلومترات مشيا على الأقدام حتى مغنية وسيدي بلعباس ووهران للعمل كعمال موسميين.

وبعد 1950 بدأت الهجرة نحو أوروبا، يضيف شطاطو، لترتفع حدة هذه الهجرة بالريف بعد سنة 1984، وهذا ناتج حسب شطاطو، نظرة لغياب إرادة لدى الدولة المغربية لتنمية المنطقة، وقال شطاطو بأن مدن الريف لا تصلح إلا لقضاء العطلة الصيفية، وغير ذلك لا شيء، لا معامل لتشغيل الشباب، لا جامعة ولا مستشفيات، رغم معاناة أهل المنطقة مع أمراض السرطان الناتجة عن القصف الكيماوي الذي تعرضت له إبان المرحلة الاستعمارية.

واستخلص الباحث السوسيولوجي أن استمرار تخبط المنطقة في العديد من المشاكل رغم توفرها على المؤهلات المالية والبشرية اللازمة لتحقيق إقلاع تنموي هو مؤشر واضح على الاختلالات المرتبطة بطبيعة تدبير المركز للتراب الجهوي، وطالب شطاطو بإطلاق سراح كل المعتقلين، وفتح حوار مباشر مع المواطنين، الذين فقدوا ثقتهم بالمنتخبين.

ويرى الدكتور النفسي أحمد الحمداوي، أحد أعضاء لجنة البحث في ملف الغازات السامة بالريف، أنه لا يمكن فهم الحراك إلا من خلال ربطه بالذاكرة الوطنية والتاريخية، مؤكدا من خلال مقاربة نفسية اجتماعية، أن الحراك هو متنفس لضغط وتراكم نفسي متزايد، فيه ما هو نفسي وما هو اجتماعي واقتصادي وتاريخي.

وأضاف الحمداوي أن الحراك «تعبير عن معاناة نفسية، ناتجة عن فقدان الشغل، غياب التأطير الحزبي، غياب الفضاءات، وكذلك فقدان الأمل، نظرا للوعود الكاذبة التي تراكمت منذ الستينات».

ومع ذلك يرى الحمداوي أن هذه الاحتجاجات ظاهرة صحية، وأنها رقابة شعبية على السياسات الحكومية، مؤكدا على أنها أمل تصحيح مسار لأعطاب سياسية، داعيا إلى قراءة خروج الشارع في ضوء رمزية الشارع بالمفهوم الأنثربولوجي.

وأضاف الحمداوي أن الغضب الشعبي العارم الذي تشهده الحسيمة مهدد اليوم بمقاربة أمنية صرفة من قبل الحكومة، التي قامت في أول مبادرة لها بتجريم هذا الحراك ووصف النشطاء بما لا يوصف من انفصاليين وعملاء للخارج، وذلك من أجل شرعنة التدخل، في حين أن مطالب هذا الحراك هي مطالب شعبية اجتماعية اقتصادية وثقافية».

ودعا الحمداوي كل من اتهم الريفيين بالانفصال، للاستقالة من مناصبهم، كأول الحلول من أجل تلبية مطالب حراك الريف، وقال أن «الحكومة تأخرت كثيرا في الاستجابة للمطالب المشروعة التي رفعها الحراك».

وأضاف الحمداوي أن الريف يطالب اليوم بعدالة اجتماعية ويقول بصوت مرتفع بأن المصالحة التي كان من المفروض أن تقع في المغرب لم تتحقق في الريف كما أنها لم تتحقق كذلك في جهات أخرى مع الناس ومع الجهات بكاملها، كما يطالب الحراك أيضا بفتح حوار جاد ومعقول حول مطالبه، لكن اليوم المطلب الأول أصبح هو إطلاق سراح المعتقلين.

وأكد أحمد الحمداوي أن الدولة مطالبة بأن تطلق سراح المعتقلين، وتستجيب لمطالب الريف المستعجلة وأن تفتح أوراشا للتنمية الحقيقية، وكذا ورش محاربة الفساد والريع المتفشي بالمنطقة ووضع حد للفساد والمفسدين.

الحسين الملكي، محامي بهيئة الرباط، قال بأن النقاش الذي أثاره رفع العلم الريفي في مظاهرات حراك الريف، وما صاحبه من اتهامات بالانفصال، هو فرصة لعودة النقاش حول تاريخ المغرب وإعادة تصحيحه.

وقال ملكي أن ظهير تأسيس الراية المغربية بشكلها الحالي يعود إلى سنة 1915، وهي السنة، حسب ملكي، التي كان يحكم فيها الجنرال ليوطي، كمقيم عام للجمهورية الفرنسية، إلى جانب الصدر الأعظم (بمثابة رئيس الحكومة حاليا)، في الوقت الذي كانت مقاومة الاستعمار على أشدها للاستعمارين الإسباني والفرنسي.

ومن بين القضايا التاريخية التي أثارها حراك الريف أيضا، حسب ملكي، هو إعلان إقليم الحسيمة منطقة عسكرية بموجب ظهير شريف رقم 1.58.381، المؤرخ ب 17 جمادى الأول 1378/ الموافق ل 29 نونبر 1958، أي بعد حوالي شهرين من تزعم محمد سلام أمزيان انتفاضة 59-58، موقع من طرف أحمد بلافريج أحد القيادات المؤسسة والتاريخية لحزب الإستقلال، وهو ذاته والذي سيخلفه في خضم هذه الأحداث عبد الله إبراهيم كرئيس للحكومة قبل إقالتها هي الأخرى بعد حوالي سنتين من تعيينها.

وأضاف أن هذا الظهير جاء عقب الانتفاضة الريفية لسنتي 1959/1958، والتي اندلعت في خضم مجمل ما طبع الحياة السياسية والاقتصادية والتحولات الاجتماعية بالمغرب غداة مرحلة ما بعد الاحتلال الأجنبي، وكذا التطورات والأحداث المأساوية التي بدأت تبرز على السّاحة آنذاك في أعقاب كل هذا، شكلت منطقة الرّيف مسرحا لكثير من هذه التطورات والأحداث التي كانت تغذيها العديد من الشروط والمعطيات.

وفي ختام الندوة أكد ميمون الشرقي، الباحث في ملف الغازات السامة بالريف، والرئيس الشرفي لمنظمة التجمع العالمي الأمازيغي، أن ما يحدث اليوم في الريف، يبين بالملموس أن مفهوم الجهوية الموسعة الذي تبناه المغرب مجرد شعار، وأن رؤساء الجهات لا يملكون أي سلطة أو صلاحيات داخل الجهة التي يحكمونها.

ولهذا يرى، الشرقي أنه لا بديل عن الحكم الذاتي الذي يمنح الجهات الحق في تسيير شؤونها بنفسها وتدبير مواردها بواسطة هيئات منتخبة بطريقة ديمقراطية والهدف هو الحد من بيروقراطية المركز التي تعتبر أكبر معيقات التنمية على المستوى الوطني إضافة إلى خلق مؤسسات جهوية ذات صلاحيات موسعة والمراد هنا الهياكل الإدارية والقانونية وعلى رأسها المجلس الجهوي الذي ينبغي انتخابه بطريقة ديمقراطية وشفافة.

أما بالنسبة للراية الريفية فلا يرى الشرقي أن ذلك يطرح أي إشكال، مستشهدا في ذلك بالرايات الجهوية المنتشرة على مستوى الجهات بفرنسا وإسبانيا وغيرهما، وهذا لا يتناقض، حسب الشرقي مع وجود العلم الوطني.

وقال الشرقي أن الأمر في حراك الريف يتعلق بمطالب اجماعية واضحة، تعكس حالة الفقر وانتشار أمراض السرطان التي تعرفها المنطقة، وأضاف الشرقي أنه على الدولة بدل أن تقمع حراك الريف وتحتقل نشطاءه، كان يجب عليها أن تتحاور معهم، مؤكدا على أن الحالة التي وصلت إليها الدولة إن كانت تدل على شيء، فإنها تدل على إفلاس المؤسسات المغربية.

وأجمع المتداخلون في نهاية «المائدة المستديرة» على ضرورة إطلاق سراح جميع معتقلي الحراك الشعبي بالريف، وسحب المتابعات ضد جميع مناضلي الحراك، كما خلصوا إلى ضرورة استكمال أوراش هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما طالبوا في توصياتهم برد الاعتبار لجميع المعتقلين، والمواكبة النفسية للمعتقلين وذويهم، مع تحقيق جميع مطالب الحراك الشعبي بالريف.

* كمال الوسطاني

الرباط: عشرات الآلاف يتظاهرون دعماً لـ» حراك الريف»

شهدت شوارع الرباط، صباح يوم آمس الأحد 11 يونيو، مشاركة عشرات الآلاف من المتظاهرين في مسيرة احتجاجية تضامنية مع الحراك الشعبي الذي تشهده المدن الريفية منذ أواخر أكتوبر الماضي، ومطالبة بإطلاق سراح عشرات المعتقلين الذين يقبعون في سجن «عكاشة» على ذمة التحقيق.

ولم تمنع أشعة الشمس الحارقة ولا الصوم، تقاطر عشرات الآلاف من مختلف المدن المغربية، على ساحة باب الحد وسط الرباط، استجابة لدعوات أطلقتها تنظيمات وفعاليات أمازيغية ويسارية وإسلامية ونقابية وحقوقية.. دعما للحراك الشعبي الذي تشهده منطقة الريف، وتنديدا بحملات تخوين الحراك الاحتجاجي الاجتماعي السلمي، وحملة الاعتقالات التي طالت العشرات من نشطاء «الحراك».

وصدحت حناجر الآلاف من المتظاهرين بشعارات تطالب بالكف عن العامل مع «حراك الريف» بالمقاربة الأمنية، وبالاستجابة الفورية للمطالب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يطالب بها نشطاء الحراك منذ ما يزيد عن 7 أشهر، كما طالبوا برفع كل مظاهر العسكرة التي تشهده المدن الريفية، وبإطلاق سراح المعتقلين.

كما حمل المتظاهرون في المسيرة الأكبر التي تعرفها الرباط في السنوات الأخيرة، والتي انطلقت من ساحة باب الأحد، وجابت شارعي الحسن الثاني ومحمد الخامس، وصولا إلى الساحة المقابلة للبرلمان، لافتات ويافطات ركزت أساسا على ضرورة إطلاق سراح معتقلي حراك الريف، في مقدمتهم قائد الحراك ناصر الزفزافي وكافة المعتقلين، مردّدين شعارات من قبيل « والمخزن حذري..كلنا الزفزافي»، «الشعب يريد إسقاط العسكرة»، « المخزن يطلع برا.. والحسيمة أرض حرة»، «أسوريف س أسوريف أبريد سول إغزيف» وغيرها من الشعارات الغاضبة التي صدحت بها حناجر عشرات الآلاف من المغاربة.

ونال وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، وزعماء أحزاب التحالف الحكومي، نصيبهم من الشعارات الغاضبة، محملين إياهم كامل المسؤولية في الاحتقان الذي وصلت إليه منطقة الريف، بسبب تصريحاتهم الغير مسؤولة والتحريضية اتجاه نشطاء «الحراك» على حد قولهم، مطالبين في ذات السياق بمحاسبة كل المسؤولين المتورطين في سرقة المال العام، والمتورطين في جرائم النهب واستنزاف الثروات المغربية.

وكان جليا الحضور الكثير من النساء بعضهن رفقة أطفالهن في مسيرة الرباط، كما كان حضور العلم الأمازيغي لافتا، إلى جانب أعلام حركة 20 فبراير وتنظيمات نقابية وسياسية وحقوقية، كما عرفت مسيرة الرباط، مشاركة عدد من عائلات وأسر معتقلي الحراك، يتقدمهم والدا المعتقل ناصر الزفزافي.

كما طالبت جموع المحتجين بتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما طالبوا بالاستجابة للمطالب التي تطالب به مختلف فئات الشعب المغربي في مختلف ومناطق المغرب، محملين في ذات السياق مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع بسبب هذا الاحتقان الذي يعرفه المجتمع بسبب السياسات المتبعة.

واعتبرت الفعاليات والتنظيمات الداعية لمسيرة الأحد في بيانها الختامي، أن «نجاح هاته المسيرة الوطنية، مقدمة لتوالي معارك انخراط الشعب المغربي في جبهة الدفاع عن الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية».

وأوضحت أن «المسيرة تأتي لتبليغ رسائل واضحة وبصوت واحد وفي وقت واحد للحكم والحكومة، مضمونها أن الشعب المغربي ممثلا بقواه المناضلة لن يتخلى عن حراك منطقة الريف وسيظل معبأ حتى تحقيق مطالبه العادلة والمشروعة، ولن يسمح بأي تراجع عن المكاسب الديموقراطية والحقوقية مهما كانت جزئية، والتي حققها الشعب المغربي بفضل عقود من الكفاح وقدم من أجلها تضحيات جسيمة».

وأضاف بيان صادر عن المنظمين تتوفر «العالم الأمازيغي» على نسخة منه، ان «حقوق و مكاسب ديمقراطية و اجتماعية، تحققت بفضل نضالات الشعب المغربي وقواه الديمقراطية، تتحين دائما الدولة المخزنية كل فرص جزر الحركة الجماهيرية للإجهاز عليها، لإرجاع قوى التغيير الديمقراطي للمربع الأول لإعادة انتزاعها»، مؤكدين انخراطهم «المبدئي المسؤول و اللامشروط في الحراك المطلبي العادل، بكل مناطق المغرب، وإدانة المقاربة الأمنية في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية السلمية».

كما أكد إن «الاستجابة التلقائية و القوية للشعب المغربي، بقواه الحية الديمقراطية، السياسية و النقابية و الحقوقية و النسائية و الشبابية والثقافية و الجمعوية، بالمشاركة الكثيفة في المسيرة الوطنية الاحتجاجية، والتي امتلأت بها شوارع الرباط، تحت شعار : «وطن واحد، شعب واحد ضد الحكرة»، تأتي في سياق تكامل كل ربوع الوطن، في مواجهة الاختيارات المخزنية الأمنية أمام تصاعد الاحتجاجات السلمية، في كل مناطق المغرب، وبالخصوص بمنطقة الحسيمة، خاصة بعد اعتقال أبرز نشطاء الحراك، وبمبررات واهية وبهدف وضع حد للحراك المطلبي العادل و العارم، والذي دقق مطالبه على مرتكزات اجتماعية واقتصادية و ثقافية تصب في ضمان العيش الكريم و الكرامة الإنسانية لبنات و أبناء الشعب المغربي، وشقا ديمقراطيا يتعلق بالحقوق و الحريات التي تضمن مواطنة كاملة غير منقوصة لكل المغاربة».وفق تعبير البيان

وأشاد المنظمون بما وصفوه بـ»الاستماتة النضالية لأسر معتقلي الحراك واستعداد الشعب المغربي لاحتضان معركتهم من أجل حرية بناتهم وأبنائهم، والتنويه بالترافع المبدئي لهيئة الدفاع وكل المحاميات والمحامين الشرفاء»، مطالبين «بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم معتقلي الحراك»، ومنددين «بكل أشكال القمع و العنف التي تعرض لها المواطنون و المواطنات و في كل المدن المغربية، وخاصة منطقة الحسيمة.»

بيان المنظمون دعا «الهيئات السياسية الديمقراطية و النقابية و الحقوقية، وعموم المواطنين و المواطنات لتحمل مسؤولياتهم التاريخية، في هاته المرحلة الدقيقة، بالتكاثف لتحصين المكاسب الديمقراطية والاجتماعية، و الضغط السلمي و المدني لتحقيق المطالب العادلة للشعب المغربي، والتصدي لخيارات الدولة في جر الحراك السلمي والمدني لمقاربات سنوات الرصاص، بدل الاستجابة الفورية للمطالب الديمقراطية و الاجتماعية لبنات و أبناء الشعب المغربي».

* منتصر إثري

الحركة الأمازيغية والحقوقية تدين حملة «الإعتقالات والإختطافات» لنشطاء «حراك الريف» وتطالب بإطلاق سراحهم و «أمنستي» تتحدث عن حملة اعتقالات ضارية

أجمعت تنظيمات الحركة الأمازيغية والإطارات الحقوقية بالمغرب، على شجبها واستنكارها لحملة الإعتقالات التي طالت عددا من نشطاء الحراك الشعبي بالريف مباشرة بعد بلاغ الوكيل العام للملك بالحسيمة، كما اتفقت التنظيمات الأمازيغية والحقوقية في بياناتها المتتالية التي توصل بها «العالم الأمازيغي» على ضرورة الكف عن المقاربة الأمنية التي تتعامل بها الدولة المغربية مع منطقة الريف، داعيةً إياها إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والإستجابة الفورية للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يطالب بها نشطاء الحراك الشعبي بالريف منذ ما يزيد عن 7 أشهر.

تنظيمات الحركة الأمازيغية والحقوقية، طالبت بوقف حملة التخوين التي تلفقها الدولة لنشطاء الحراك الإحتجاجي دون أدلة تثبت صحة اتهاماتها وإدعاءتها، كما طالبت بوضع حد لإستغلال المساجد ودور العبادة لخدمة اهداف سياسية.

التجمع العالمي الأمازيغي... المقاربة الأمنية القمعية لن تنجح وعلى المؤسسة الملكية التدخل

في هذا السياق، أكد التجمع العالمي الامازيغي «المغرب»، أنه يتابع بقلق بالغ، التطورات الخطيرة في مدينة الحسيمة نتيجة لجوء الدولة للمقاربة الأمنية التي دشنتها بالشروع في اعتقال العديد من نشطاء الحراك الشعبي واستصدار مذكرات باسم وكيل الملك في الحسيمة تشمل الأمر بإلقاء القبض على النشطاء.

كما أكد التنظيم الأمازيغي أنه «يرفض بالبث والمطلق أي تكرار لجوء الدولة للمقاربة القمعية القديمة وسياسة تكميم الأفواه بالقوة المفرطة»، على حد قوله، محملاً «كامل المسؤولية للدولة المغربية في أي تطورات محتملة قد تحدث بالمنطقة جراء مقاربتها الأمنية المفرطة».

ودعا فرع المغرب «للتجمع العالمي الأمازيغي» عبر بيان له توصل به «العالم الأمازيغي» ما نعتهم بـ«العقلاء في كل مؤسسات الدولة إلى التحلي بالنضج والحكمة واستيعاب فشل الوسائل والأساليب القمعية في مواجهة مطالب الشعب المشروعة بقوة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشعوب».

كما دعا التنظيم الأمازيغي إلى «إنشاء لجنة ملكية مكونة من شخصيات وطنية محايدة غير متحزبة ونزيهة تتولى مهمة الحوار والوساطة بين الدولة والمحتجين»، مبرزاً أن الحوار والتجاوب مع المحتجين، فيه وحده، تكمن مصلحة الجميع، «لأن المقاربة الأمنية القمعية لن تنجح أبدا وسيكون لها ثمنها الباهظ على البلاد ولو بعد حين، كما لن يستفيد منها إلا أغنياء الزلازل والقلاقل والحروب وتجار المآسي الذين اعتادوا تقديم أنفسهم كممثلين عن الريف». وفق تعبيره

وأكد بيان التجمع العالمي الأمازيغي أن ما يحدث بالريف حاليا هو نتيجة «ستين سنة من التهميش والقمع والإضطهاد»، مطالباً « بفتح تحقيق في كل ما يحتج ضده سكان المنطقة وكذا في كل المشاريع التي خصصت للمنطقة بما في ذلك، تلك المرتبطة بزلزال سنة 2004 الذي كما نعلم جميعا استغله البعض لتحقيق غنائم مادية وسياسة».

ذات التنظيم أكد أن حراك الريف «نتيجة طبيعية لعدم استخلاص الدولة للدروس من الاحتجاجات الشعبية لسنة 2011، ونتمنى أن لا تعيد أخطاءها لأن الانعكاسات ستكون خطيرة ولو بعد سنين»، مؤكداً على تضامنه «الكامل مع المحتجين في الحسيمة وباقي مناطق الريف، و»نشدد على مشروعية مطالبهم، كما ندين بشدة سياسية تحين فرصة ارتكابهم لأي خطأ من طرف الدولة». يقول ذات البيان

وطالب التنظيم العالمي الأمازيغي بإطلاق سراح كافة المعتقلين وإسقاط أي متابعات في حقهم والسماح للمواطنين بممارسة حقهم في الاحتجاج بالحسيمة وكل مناطق الريف مع وقف الحملة الإعلامية وإرجاع الوجوه والأحزاب المتحاملة ضدهم إلى زاوية الصمت»، كما طالب «بعدم استغلال المساجد و تجنب إدخال الدين في التدافع بين الدولة والمتظاهرين مع ضرورة فصل الدين عن السياسة وممارساتها، وذلك لتوفير الأجواء الملائمة للحوار».

أزطا أمازيغ... التهم الموجهة للمعتقلين لا تتوافق مع دولة المواطنة

من جانبه، شجب المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة ما وصفه بـ«المقاربة الرسمية المعتمدة في التعامل مع الأحداث الجارية في الحسيمة، والتي غابت عنها، حسب «ازطا» الجدية والمسؤولية اللازمة لبناء الثقة وترسيخ حوار بناء ومنتج، واتسمت بانتفاء تحديد المسؤوليات والجزاءات وربط المسؤولية بالمحاسبة».

وندّدت «أزطا» بمتابعة واعتقال نشطاء «الحراك الشعبي بالريف»، مؤكدة عن رفضها التام «للتهم الموجهة إليهم التي لا تتوافق مع الدولة المدنية الحديثة المبنية على أسس المواطنة والانتماء الحر الواعي، والتمتع بالحقوق والحريات».

وحمّلت «ازطا أمازيغ» حسب بيان لها توصل به «العالم الأمازيغي» الدولة مسؤولية «التمييز بين دور المسجد كفضاء لأداء الشعائر الدينية، وبين حرية الأفراد في اعتناق الآراء السياسية والفكرية التي لايمكن بأي حال من الأحوال أن تكون موضوع تحقير أو ازدراء من طرف القيمين

الدينين». وفق تعبيرها

وأعلن مكتب «أزطا» عن تضامنه مع ساكنة الريف، داعياً إلى إحترام حقهم في التعبير والاحتجاج، والتأكيد على حق العائلات في معرفة مصير ذويهم المعتقلين أو المشتبه في اعتقالهم».

وطالبت «ازطا أمازيغ» بإطلاق سراح كافة المعتقلين وتوقيف المطاردات والترويع في صفوف المواطنين، كمدخل لفتح حوار مؤسساتي مسؤول مع المحتجين حول مطالبهم، وتعزيز مبادرات حسن النية وبناء الثقة والتحلي بالحكمة اللازمة لمعالجة الوضع بعيدا عن أسلوب القمع والترهيب».

إزرفان.. الدولة تستعمل المقاربة الأمنية لنسف «حراك الريف»

بدوره، عبر المكتب الوطني لمنظمة إزرفان عن استنكاره لما وصفه بـ«المقاربة الأمنية المنتهجة من طرف الدولة المغربية لنسف الحراك الإجتماعي السلمي بالريف»، داعياً إلى «إطلاق سراح كافة المعتقلين وكشف مصير المختطفين منهم، ورفع العسكرة و التطويق الأمني عن الريف».

واستنكرت «إزرفان» في بيان لها توصل به «العالم الأمازيغي»، «استغلال الخطاب الديني و إصدار الفتاوى من طرف الأئمة»، محملة كامل المسؤولية في الأحداث الحالية لوزارة الأوقاف و الحكومة والدولة المغربية، التي اختارت ضرب القانون عرض الحائط و تغليط الرأي العام ببيان يحمي المخالف الحقيقي للقانون (إمام المسجد)» وفق تعبيرها

و استغربت «إزرفان» من ما وصفته بـ«التناقض الحاصل في بلاغ وكيل الملك لدى محكمة الإستئناف بالحسيمة، الذي أقر باعتقال 20 شخصا، فيما تجاوز عدد المعتقلين على أرض الواقع هذا الرقم وبلغ أزيد من 30 معتقلا حسب المعطيات الأولية التي توصلت بها المنظمة، وهذا ما يفرض عليها تصنيف المعتقلين المغيبين في لائحة السيد الوكيل، ضمن خانة المختطفين قسرا ومجهولي المصير، خصوصا بعد انقطاع التواصل بينهم وبين عائلاتهم و معارفهم». حسب تعبير بيان المنظمة الأمازيغية.

كما استهجنت منظمة «إزرفان» ما قالت عنه «نظرية المؤامرة بدون تقديم أدلة تربط حراك الريف بالعمالة للأطراف الأجنبية، وغياب أدلة تثبت بالملموس الإتهامات الموجهة لنشطاء الحراك»، داعية «الدولة المغربية إلى الإستجابة لمطالب الحراك المشروعة»، مطالبة في ذات السياق «بالكف عن إقحام الدين واستغلاله سياسيا لقمع الحريات الفردية و الجماعية للشعب المغربي».

ودعا مكتب إزرفان «كافة أبناء الشعب المغربي داخل وخارج البلاد للإحتجاج ضد النكوص الحاصل في حقوقه و حرياته، وعزمها المشاركة في كل الأشكال النضالية الداعمة لشرعية مطالب الحراك السلمي بالريف، مع دعوتها لأعضاء المنظمة للمشاركة في كل الأشكال الاحتجاجية السلمية المساندة لمطالب الحراك».

تاوادا.. الدولة تنتهك حقوق الإنسان بالريف

من جهتها، ندّدت حركة تاوادا، تنسيقية الرباط بما وصفته بـ«القمع والترهيب الممارسة في حق ساكنة الريف، مباشرة بعد «أحداث خطبة الجمعة» وما نتج عن ذلك من قمع وترهيب في حق الساكنة، من مداهمة للمنازل والاعتقالات السياسية والإختطافات التي طالت نشطاء الحراك الشعبي الأبرياء الذين يمارسون حقهم العادل في التظاهر السلمي».

وأكدت «تنسيقية تامسنا» في بيان لها توصلت به «العالم الأمازيغي» على ضرورة «إطلاق سراح كافة المعتقلين دون قيد او شرط واسقاط كل التهم في حقهم»، محملة «كامل المسؤولية للدولة المخزنية جراء هذه الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وندعوها إلى الإستجابة الفورية لمطالب الساكنة العادلة والمشروعة». وفق تعبيرها

بيان «تاوادا تامسنا» أكد على أن «المساجد دور للعبادة وليست فضاء لتمرير مواقف سياسية»، منددّة «باستعمالها ضد الحريات العامة وحقوق الانسان»، داعية «كل الاطارات الحقوقية إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية أمام هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بالريف».

«تامونت.. الدولة تتعامل مع «حراك الريف» بـ«الأدوات البائدة»

أدانت «اللجنة السياسية لمشروع حزب تامونت للحريات»، استمرار الدولة في اعتماد ما وصفته بـ«الأدوات البائدة في التعامل مع الاحتجاجات خاصة محاولتها استنساخ أسطورة «الظهير البربري» في الريف من خلال إشاعة الفتنة الأمازيغية من طرف المساجد، وإشاعة التقسيم والانفصال من طرف الأغلبية الحكومية، وإشاعة إسلام غير إسلام الدولة من طرف الأقلام المأجورة».

واستغربت « تامونت للحريات» في بيان لها توصلت به «العالم الأمازيغي» من استمرار الدولة في «نهج سياسة التجاهل وعدم فتح حوار جدي ومسؤول مع نشطاء الحراك الشعبي رغم مرور سبعة أشهر على انطلاقه، علما أن مطالبه متاحة وضامنة للاستقرار والسلم الاجتماعي الذي ينشده الجميع»، منتقدة بشدّة ما قالت عنه «تجنيد أشباه المثقفين لتشويه الطبيعة الحقيقة للحراك إعلاميا، وتجييش المساجد لاتهامه بالفتنة الأمازيغية، وذلك من أجل نسفه وشرعنة قمعه».

واعتبرت «تامونت» في بيانها أن الحراك الشعبي بالريف نتيجة حتمية لـ «60 سنة من سياسة التهميش والحكرة والعسكرة». وطالبت برفع «العسكرة على المنطقة باعتبارها عائق أساسي للاستثمار والتنمية البشرية والمجالية المستدامة»، مؤكدة في ذات السياق عن «تضامنها اللامشروط مع الحراك الشعبي بالريف، في مواجهته لجميع المخططات الهادفة لإجهاضه ونسفه». وفق تعبيرها.

وحمّل المصدر ذاته «المسؤولية الكاملة للدولة فيما قد تؤول إليها الأوضاع بسبب مقاربتها الأمنية للحراك، والتي لن تنتج إلا مزيدا من الاحتقان و عدم الاستقرار»، على حد قوله، مطالباً بإطلاق سراح كافة معتقلي الحراك الشعبي بالريف».

سكان جبال العالم.. يجب أن تتدخل المؤسسة الملكية

بدوره، شجب المكتب التنفيذي لجمعية سكان جبال العالم – المغرب، ما وصفها بالمقاربة المعتمدة في التعامل مع الأحداث الجارية بالريف»، قائلة بأنها تغيب عنها «الجدية والمسؤولية اللازمة لبناء الثقة واعتماد الحكامة في الحوار».

وشدّدت جمعية «سكان جبال العالم» على ضرورة «تدخل المؤسسة الملكية لإجراء مصالحة حقيقية مع منطقة الريف، وإطلاق سراح جميع المعتقلين وتوقيف المطاردات في حق باقي النشطاء والالتجاء للحوار باعتباره السبيل الممكن لحل المشاكل المطروحة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا المدنية والسياسية».

وأعلن فرع المنظمة بالمغرب عن تشكيل لجنة الدعم والمتابعة لأحداث الريف من الأطر القانونية بالجمعية وتفويضها اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لدعم المعتقلين بما فيها التوجه للمنطقة من أجل الاطلاع عن الوضع الحقوقي وتجميع كافة «الانتهاكات والتجاوزات».

وأشار بيان مكتب «سكان جبال العالم» إلى أن اللجنة مفتوحة على «جميع هيئات حقوق الإنسان الوطنية والدولية من أجل التنسيق وتتبع تطورات الأحداث واتخاذ الإجراءات الحقوقية اللازمة».

«AMDH».. الدولة تستغل المساجد للتحريض على «حراك الريف» والتهم الموجهة للمعتقلين خطيرة

أدان المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بشدة، ما وصفه بـ «توظيف الدولة لخطباء المساجد من أجل التحريض ضد حراك الريف وتصفية حساباتها مع نشطائه وقادته»، مجددا مطالبته «بفصل الدين عن السياسة وعن الدولة».

وأوضح بيان صادر عن مكتب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، توصلت به «العالم الأمازيغي» أن خطيب مسجد محمد الخامس بالحسيمة «استغل خطبة الجمعة للتحريض على النشطاء والمشاركين في الحراك بالريف» وهو ما «دافع ببعض النشطاء للاحتجاج على ذلك؛ لتزداد الأمور تعقيدا، مباشرة بعد إصدار الوكيل العام بالحسيمة لمذكرة اعتقال ناصر الزفزافي بتهمة عرقلة حرية العبادة؛ وهو الأمر الذي أعقبه تطويق

سنة ونصف سجناً نافذاً لمعتقلي الحسيمة

قضت الغرفة الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالحسيمة مساء اليوم الأربعاء 14 يونيو الجاري، بإدانة 25 معتقلا نن نشطاء الحراك الشعبي بالريف، المعتقلين في الحسيمة، بـ 18 شهرا سجنا نافذا لكل واحد منهم على خلفية الاحتجاجات الجارية بالحسيمة والمناطق المجاورة.

كما قررت المحكمة ذاتها، بعد محاكمة مراطونية، بدأت من الساعة الثانية من ظهر يوم أمس الثلاثاء، ولم تنتهي إلا في الساعة الخامسة من يومه الأربعاء 14 يونيو، إدانة سبعة معتقلين متابعين في نفس الملف بشهر واحد سجناً موقوف التنفيذ لمدة شهر، وهم في حالة سراح مؤقت.

ووصف المحامي عبد الصادق البوشتاوي، عضو هيئة الدفاع عن معتقلي "حراك الريف"، هذه الاحكام، بأنها أحكام قاسية، مضيفاً في تصريح خص به "أمدال بريس" إن هذه الاحكام" تذكرنا بتلك التي كان يصدرها القضاء خلال فترة الإنتهاكات الجسيمة التي تورط فيها القضاء من خلال الأحكام القاسية كما آكد التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة".

وأضاف البوشتاوي ان "المتهمين أكدو خلال جلسة المحاكمة أنهم تعرضو للتعنيف الجسدي والمعنوي خلال توقيفهم وفي مخفر الشرطة، كما تعرضهم للإكراه المعنوي والجسدي لإرغامهم على التوقيع على محاضر لم يتمكنوا من الإطلاع على مضمونها."

منزله بعدد كبير من القوات الأمنية، دخلت في مواجهات مع مجموعة من المواطنين هبوا لمناصرته».

وزاد بيان الجمعية موضحا أن «الأمور لم تقف عند هذا الحد، بل تعدته إلى شن القوات الأمنية، في أجواء تخيم عليها انتهاكات بليغة للضمانات القانونية، اعتقالات انتقامية واعتداءات ومطاردات ومداهمات في صفوف نشطاء وقادة الحراك البارزين»، مضيفا أن «حملة الاعتقالات لا زالت مستمرة بالحسيمة وإمزورن وآيت بوعياش والدريوش، وعدد المعتقلين في ارتفاع مستمر، وفاق سبعين معتقلا لحد منتصف يوم الاثنين 29 ماي، فيما تم تنقيل 26 معتقلا إلى مقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بمدينة الدار البيضاء، ضمنهم عبد الناصر الزفزافي ورفاقه الثلاثة؛ يجري الإعداد لمتابعتهم بتهم جنائية خطيرة».

ودعت الـــ AMDH « الدولة إلى «احترام حقوق وحريات المواطنين والمواطنات، وحقهم في التظاهر السلمي، والتقيّد بأحكام القانون وبالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، في كل ما تقوم به السلطات من عمليات وإجراءات وتدابير أمنية أو قضائية»، مطالبة إياها بالكشف عن كل «المعتقلين ومكان تواجدهم، وإخبار عائلاتهم، وتمكينهم من التخابر مع محامييهم، واحترام كافة حقوقهم».

وعبرت الجمعية الحقوقية عن تضامنها مع «جميع معتقلي حراك الريف ومع عائلاتهم، معلنا مؤازرته لهم في محنتهم، ومتابعة قضيتهم، ورصد وفضح كل الخروقات التي طالت وقد تطال حقوقهم وحرياتهم»، مطالبة «بإطلاق سراحهم جميعا، وإسقاط المتابعة في حقهم، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ببلادنا». يورد البيان

كما حملت «AMDH « الدولة المغربية «المسؤولية الكاملة في الاحتقان الخطير الذي أوصلت إليه منطقة الريف، بنهجها سياسة قمعية في التعاطي مع حراك شعبي سلمي وحضاري مؤطر بمطالب اقتصادية واجتماعية وحقوقية وثقافية عادلة ومشروعة»، مستنكرا بقوة «لجوء الحكومة والأحزاب الموالية لها، والمنابر الإعلامية التابعة والمؤسسات الإعلامية الرسمية إلى تخوين نشطاء وقادة حراك الريف، واتهامهم بخدمة أجندات خارجية ذات طبيعة انفصالية، محذرا من خطورة هذا الاتهام ومن انعكاساته على حراك شعبي سلمي له مطالب مشروعة». وفق تعبيرها

كما طالبت (الدولة) بضرورة «فتح حوار مع قادة الحراك، عوض عقد اللقاءات مع المسؤولين الذين قامت الاحتجاجات بسببهم؛ وتدارس المطالب المشروعة للحراك، والعمل على الاستجابة لها بما يضع حدا لجميع مظاهر الفقر والحرمان والتهميش والعسكرة التي تعاني منها منطقة الريف عموما ومدينة الحسيمة بصفة خاصة».

المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان دعا «محاميي ومحاميات الجمعية، وكل المحامين الشرفاء للالتحاق بهيأة الدفاع المؤازرة للمعتقلين خلال مراحل تقديمهم أمام النيابة العامة ومتابعة أطوار التحقيق معهم ومحاكمتهم».

الرابطة.. الزفزافي تعرض للتعذيب والعنصرية

أكدت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، أن ناصر الزفزافي، قائد «حراك الريف» الموجود تحت تدابير الحراسة النظرية لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء، «تعرض خلال إعتقاله من طرف القوات العمومية ورجال الأمن للتعذيب وسوء المعاملة».

وأوضح المكتب التنفيذي للرابطة عبر بلاغ له، توصل به «العالم الأمازيغي» أن الزفزافي تعرض أثناء إعتقاله «للكمات على مستوى عينه اليسرى حيث لازالت آثار الضرب بادية بشكل واضح, وعلى مستوى الرأس لجروح عميقة بواسطة عصا مع تعريضه لشتى أنواع الإذلال وسوء المعاملة والعديد من الممارسات المهينة والحاطة بالكرامة وذلك السب الفاحش والعنصري و وضع جوارب نتنة روائحها كريهة في فمه وأنفه مع القيام بتصويره وهو يتعرض لهذه الممارسات».

وأضاف مكتب الرابطة الحقوقية، ان معتقلو «حراك الريف»، أكدوا لمحامي الرابطة تعرضهم للتعذيب، مضيفاً أن «هناك أعراض واضحة على تعرض مجموعة من المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة»، مبرزاً أن كل من فؤاد السعيدي و عبد الحق صادق وبلال اهبوط والصحفي ربيع الأبلق الذي دخل في إضراب عن الطعام، وجمال بوحدو ومحمد بوهنوش ورشيد المساوي، أكدوا تعرضهم داخل مقر الفرقة الوطنية للشرطة بالدار البيضاء لمجموعة من الممارسات الخطيرة كـ»التهديد بالحرق وبالإجلاس على القارورة، و الضرب ونتف اللحية والشتم والتهديد بالاغتصاب الجماعي و الضرب داخل «السطافيط، إضافة إلى السب والقذف بكلام نابي وعنصري وحاط بالكرامة».

وطالبت الرابطة بفتح تحقيق قضائي في كل «ادعاءات التعذيب وإجراء خبرة طبية ونفسية على كل المعتقلين»، مشيرةً إلى توجيهها طلب إلى الوكيل العام للملك بالدار البيضاء «قصد القيام بزيارة لكافة المعتقلين للإطلاع على أحوالهم وادعاءات تعرضهم للتعذيب».

كما أكد المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، عن عزمه «اتخاذ كل الخطوات القانونية على الصعيد الوطني والدولي لمناهضة كل أنواع التعذيب والمعاملة الحاطة والكرامة والمهينة للمعتقلين»، مشدّداً على «استمراره في تتبع احترام القوات العمومية والأمنية والقضائية للمعايير الدولية المتعلقة بالإحتجاز والإعتقال والمحاكمة العادلة عبر تنصيبه كمراقب للمحاكمات وتوجيهه طلب في الموضوع للجهات المختصة».

وحمّلت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، مسؤولية التطورات والأحداث التي أعقبت صلاة الجمعة 26 ماي بالحسيمة وما عرفته المنطقة من احتقان غير مسبوق جراء إعتقال ما يزيد عن 30 شاباً من نشطاء الحرك الشعبي، إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي «وظفت الدين من أجل تصفية الحسابات مع المحتجين». على حد قوله

وعبرت الرابطة الحقوقية في بلاغ لها، عن إدانتها «لخطباء المساجد الذين اصروا على تعبئة المصلين ضد الإحتجاجات بالحسيمة واعتبارها فتنة، و لكل من أعطى الأوامر لاستعمال أماكن العبادة كمنبر للترويج لدعاية سياسية.»

كما حمّلت الرابطة كامل «المسؤولية للحكومة في تدبير الأزمة الكبرى بالريف التي أعقبت مصرع بائع السمك محسن فكري و ما تلاها من احتجاجات قوية بسبب الحكرة و غياب فرص الحياة الكريمة جعلت المطالب العادلة والمشروعة لساكنة المنطقة تنفجر في وجه الدولة التي أساءت التقدير في تعاملها مع المطالب التاريخية لريف متحول يريد أن يعيش بدون خوف أو تهديد والقطع مع كل أنواع التمييز والقمع والاستبداد». على حد تعبيرها

وشدّدت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، على «ضرورة تدخل المؤسسة الملكية لإجراء مصالحة حقيقية مع منطقة الريف عبر تسريح جميع الموقوفين وتوقيف المطاردات في حق ناصر الزفزافي وباقي النشطاء والالتجاء للحوار باعتباره السبيل الممكن لحل المشاكل المطروحة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا المدنية والسياسية».

وأكدت الهيئة الحقوقية أن «المواجهة مع المحتجين لن تكون حلا للمعضلة المطروحة بالريف التي تشكل مؤشرا دالا لما سيكون عليه عموم الوطن إذا ما استمرت سياسات الريع والفساد و الإفلات من العقاب والمحاسبة وتغييب المقاربة الحقوقية في التعاطي مع قضايا المواطنات والمواطنين و صنع النخب على المقاس و تحييد القوى المعارضة الحقيقية و تدمير قدراتها و الإمعان في تفكيكها ومحاصرتها ومحاولة تشويه صورتها، و هو الواقع الذي جعل المؤسسة الملكية وجها لوجه مع مطالب الشعب في العديد من المناطق من المغرب بعد فقدان الثقة في كافة مؤسسات الدولة». حسب لغة البيان

وأعلنت الرابطة عن «تشكيلها للجنة الدعم والمتابعة لأحداث الريف من الأطر القانونية بالرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان تحت إشراف المحامي عبد الصادق البشتاوي وتفويضها اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لدعم المعتقلين بما فيها التوجه للمنطقة من أجل الإطلاع عن الوضع الحقوقي وتجميع كافة الانتهاكات والتجاوزات».

أمنستي : متظاهرو الريف يعاقبون بحملة من الاعتقالات الجماعية

قالت منظمة العفو الدولية، إن السلطات المغربية قامت «بحملة من الاعتقالات المروعة طالت عشرات المتظاهرين والناشطين والمدونين في منطقة الريف، شمال المغرب، خلال الأسبوع الماضي بعد أشهر من الاحتجاجات تطالب بإنهاء تهميش المجتمعات المحلية وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات في المنطقة».

وأكدت «أمنستي» في بيان لها، أصدرته مساء الجمعة الماضي، إن «بعض المحتجزين حرموا من الوصول الفوري إلى محاميهم لدى مركز الشرطة». وفي بعض الحالات حسب المحامين الذين تمكنوا من رؤية موكليهم في المحكمة في الحسيمة، تضيف «أمنستي» «لاحظوا أن المحتجزين يحملون آثار جروح واضحة ويزعمون أنهم تعرضوا للضرب عند القبض عليهم»، وهناك « مخاوف أيضا من أن المحتجين والمدونين السلميين الذين قاموا بتغطية الاحتجاجات عبر شبكات التواصل الاجتماعية يمكن أن يتعرضوا بدورهم للمحاكمة بالتهم المحتملة المتعلقة بأمن الدولة».

وعبرت هبة مرايف، مديرة قسم أبحاث شمال أفريقيا لمنظمة العفو الدولية، عن تخوفها من أن تكون هذه «الحملة الواسعة من الاعتقالات هي محاولة متعمدة لمعاقبة المتظاهرين في الريف بسبب شهور من المعارضة السلمية، في الوقت الذي يتعين فيه على السلطات المغربية أن تحترم الحق في حرية التعبير والتجمع، وعدم اللجوء إلى حرمان المتهمين بارتكاب جرائم معترف بها قانونا من الحق في محاكمة عادلة. كما يتعين على السلطات أيضا ضمان عدم إدانة الناشطين السلميين بتهم ملفقة عقابا لهم على المشاركة في الاحتجاجات في الريف».

وأشارت «أمنستي» إلى أن «موجة الاحتجاجات اتسعت عندما انتقد زعيم الحراك الريفي ناصر الزفزافي علنا إماما أثناء صلاة الظهر في مسجد في الحسيمة في 26 ماي الأخير، بسبب تصريحات ادعى أنها تعارض الاحتجاجات الشعبية في الريف. وفي وقت لاحق، تم نشر شريط فيديو عن هذا الحادث على مواقع التواصل الاجتماعي وتم اعتقاله بعد ذلك بأيام».

وأوضحت المنظمة الدولية في بيانها، ان «الفترة ما بين 26 و 31 ماي 2017، اعتقلت قوات الأمن ما لا يقل عن 71 شخصا عقب احتجاجات في الحسيمة وفي البلدتين المجاورتين لها إمزورن وبني بوعياش. وتصاعدت حدة بعض الاحتجاجات بإلقاء الحجارة على قوات الأمن التي قامت في بعض الأحيان باستخدام مدافع المياه والغاز المسيل للدموع ردا على ذلك، وأبلغ عن إصابات في كلا الجانبين. وإثر ذلك، تم اعتقال العديد من الناشطين، بمن فيهم المتظاهرون السلميون والمدونون الذين وثقوا الأحداث على شبكات التواصل الاجتماعية».

واسترسلت «يجرى الآن محاكمة 33 شخصا على الأقل بعد أن وجهت لهم النيابة العامة في الحسيمة عددا من التهم تشمل الاعتداء على الموظفين العموميين وإلقاء الحجارة والتمرد والتجمع غير المأذون به. ورفض طلب بإطلاق سراح 26 منهم من الاحتجاز قبل المحاكمة وأرجئت القضية حتى 6 يونيو، وهم لا يزالون محتجزين في سجن الحسيمة المحلي».

وقال محامون لمنظمة العفو الدولية أنهم «شاهدوا إصابات واضحة على وجوه وأجساد العديد من المتهمين الذين مثلوا أمام النيابة العامة في الحسيمة». وقالوا إن «المتهمين وصفوا كيف تم ضربهم وركلهم وصفعهم من طرف ضباط الشرطة عند القبض عليهم وأثناء نقلهم إلى مراكز الشرطة». وأفاد كثيرون بأنهم تعرضوا للإهانة و/أو التهديد من قبل الضباط الذين ألقوا القبض عليهم، بما في ذلك تهديدهم بالاغتصاب. وقال آخرون إنهم وقعوا على تقارير استجواب دون أن يعلموا أن صفحات إضافية ألحقت بالمحاضر دون موافقتهم. وقد أمرت النيابة العامة بإجراء فحوص طبية في عدة حالات». تورد أمنستي في بيانها

ذات البيان أكد أن محامون أخبروا منظمة العفو الدولية أنهم لم يتمكنوا من زيارة أي من موكليهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة في الحسيمة، كما «لم تقم الشرطة القضائية بإخطار أقارب المحتجزين بمكان وجودهم مما منعهم من تنصيب محامين للنيابة عنهم، مما حال دون حصول المحامين على إذن من النيابة العام بزيارة المحتجزين لدى الشرطة قبل انقضاء مهلة ال 24 ساعة التالية للاعتقال، كما هو منصوص عليه بموجب القانون المغربي».

و»قد تم نقل 31 من 71 معتقل في الفترة ما بين 26 و 31 ماي إلى الدار البيضاء لاستجوابهم من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وهو جهاز أمن وطني يتولى التحقيق في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك أمن الدولة وجرائم الإرهاب. و رغم أن المتهمين لم توجه إليهم إلى حد الآن تهما محددة، إلا أن ذلك يثير مخاوف من أن تتابعهم السلطات بجرائم أمن الدولة».وفق ذات المصدر

وقالت هبة مرايف «إنه مما يثير بواعث القلق أن تلجأ السلطات إلى استخدام تهم المس أمن الدولة لمعاقبة الناشطين المشاركين في الاحتجاجات».

«أمنستي» أضافت أن إلى حدود 1 يونيو، «لم يتمكن المحامون إلا من زيارة مجموعة تضم 22 من أصل 31 محتجزا في الدار البيضاء»، مضيفة أن معظمهم أخبر المحامين بأن ضباط الشرطة قد أهانوهم وهددوهم، وفي بعض الحالات ضربوهم وركلوهم، سواء عند القبض عليهم أو أثناء نقلهم إلى مركز الشرطة أو في مركز الشرطة في الحسيمة، إلا أنهم أبلغوا عن أن ظروف لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية مرت في أجواء عادية».

وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن «المحامون لم يتمكنوا بعد من رؤية مجموعة من سبعة محتجزين آخرين، بمن فيهم زعيم الحراك الريفي ناصر الزفزافي الذى تأخرت السلطات القضائية في تمكينه من الوصول إلى المحامين. ومن المتوقع أن يتلقى المعتقلون زيارة محاميهم في 5 يونيو الجاري».

* منتصر إثري

حراك الريف يمتد إلى الخارج ويجوب مختلف العواصم الأوروبية

قبيل: «الحسيمة يا جوهرة.. خرجوا عليك الشفارة»، «الزفزافي ارتاح ارتاح.. سنواصل الكفاح»، «يا المخزن حذري.. كلنا الزفزافي»، «عاش الشعب عاش عاش.. شعب الريف ماشي أوباش».

مسيرة تاريخية بمدريد

نظمت لجنة مدريد لدعم الحراك الشعبي بالريف، يوم السبت 17 يونيو 2017، مسيرة شعبية تضامنا مع المعتقلين السياسيين لحراك الريف، ومعاناة عائلاتهم، وكذا لمطالبة الدولة المغربية بالاستجابة الفورية لمطالب ساكنة الريف.

المسيرة التي عرفت مشاركة حوالي ثلاثة آلاف شخص، حضرها مشاركون من جل المدن المغربية، إضافة الى مواطنين إسبان ومن جنسيات أخرى، وكذلك منتمين إلى أحزاب سياسية كحزب بوديموس، وحزب اليسار الموحد، بالإضافة إلى هيئات مدنية إسبانية.

وتميزت المسيرة أيضا بحضور قوي للمرأة المغربية والريفية بشكل خاص، هذا الحضور الذي أبانت فيه المرأة عن كفاءتها الاقتراحية والتنظيمية خلافا للأشكال النضالية التقليدية التي كان يغلب عليها الطابع الذكوري، حسب بلاغ للجنة توصلت العالم بنسخة منه.

وقد انطلقت المسيرة من محطة اتوتشا، وهي أكبر محطة للقطارات في مدريد، وجابت شوارع رئيسية في المدينة إلى أن انتهت في ساحة باب الشمس في مركز المدينة، ليتم في الأخير قراءة البيان الختامي الذي عبر عن مطالب الحراك الشعبي وموقف الجالية مما يحدث في الريف.

قافلة إلى مقر الأمم المتحدة

نظم عشرات النشطاء المغاربة بالخارج، يوم الجمعة 16 يونيو 2017، وقفة احتجاجية أمام مقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف.

ورفع المحتجون، من أمام مقر مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة، شعارات تطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها منطقة الري، وتدعوا لتحقيق «المطالب المشروعة للريف».

ويشار إلى أن الجالية المغربية بالخارج، دخلت في احتجاجات متواصلة منذ اعتقال قادة حراك الريف، ونظمت العشرات من الوقفات والمسيرات في مدن وأمام مؤسسات أوروبية من أجل الضغط على الدولة المغربية، للإفراج عن المعتقلين والتجاوب مع مطالبهم.

امستردام: مسيرة نسائية حاشدة

خرجت زوال يوم الأحد 18 يونيو 2017، مظاهرة نسائية حاشدة في العاصمة الهولندية أمستردام، تضامنا مع المرأة الريفية، بمشاركة نساء مغربيات وهولانديات رفعن شعارات تصف التدخل الأمني في حق منطقة الريف بأنه «قمع همجي».

ورافقت المتظاهرات صورا للخطابي والزفزافي ونشطاء معتقلين، إلى جانب الأعلام الريفية والأمازيغية، وصدحت حناجرهن بشعارات من

وقفات تنديدية ببلجيكا

نظم العشرات من أعضاء الجالية المغربية ببلجيكا، يوم الجمعة 16 يونيو 2017، وقفة أمام مقر وزارة الخارجية البلجيكية للتنديد بالوضع الحقوقي في الريف والمطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين.

وعرفت الوقفة رفع مجموعة من الشعارات المنددة بالمقاربة الأمنية بالريف في التعاطي مع الاحتجاجات التي تشهدها المنطق منذ 7 أشهر.

وفي نفس السياق، نظم العشرات من المحتجين وقفة احتجاجية أمام قنصلية المغرب بمدينة أنفرس البلجيكية، وأكد المحتجون مطالبتهم بالإفراج الفوري عن المعتقلين بشكل فوري دون قيد وشرط، وبالاستجابة لمطالب الحراك الشعبي بالريف.

تُهمةُ الانفصال... تهمة الريف الأزلية

عبدالسلام خلفي

عندما أعلنت الأغلبية الحكومية عن موقفها من الحراك باتهام أهل الريف بالانفصال والخيانة وتلقي العمولات من الخارج، لم تكن، في الحقيقة، تُعبر إلا عن مخيال سياسي موروث تشكّل عبر عقود من الشحن الإيديولوجي ضدّ مواطنين ذنبُهم الوحيد هو أن شخصاً إسمُه محمد بن عبد الكريم الخطابي ظهر فيهم وقادوا معه أعنف مقاومة ضد الاستعمار تحت راية شكلت آنذاك رمزاً للتحرير وللموت في سبيل وطن. وإننا إذ نغوص في الطبقات السفلى لهذا الموقف الإيديولوجي المكروه الذي أعادت اليوم تكريسه هذه الأغلبية الحكومية الممقوتة ومن يمشي في ركابها، سنجد أنه نفس الموقف الذي عبّر عنه، بأشكال مختلفة، حكام 1956 وحكام 1958 وحكام 1984 ثمّ حُكام 2017؛ ففي سنة 1956 كان أول قرار للسلطة المركزية هو ادعاء هذا الموقف واتخاذه مشجباً لتهميش المنطقة واستبعاد النخب الريفية المتعلمة والمقاومة من المشاركة في التدبير السياسي والاقتصادي والثقافي للوطن، وذلك إما بالادعاء تارة أن النخب الريفية المتعلمة غير صالحة لكي تتحمل قسطاً من المسؤولية لكونها تعلمت في المدارس الإسبانية ولا تتقن اللغة الفرنسية، والضرورة تقتضي، في نظرهم، تفويت المناصب لمن يتقن لغة الأم فرنسا، أي لجماعة الوطنيين الذين تعلموا على أيادي المستعمر ببعض الحواضر؛ أو بالادعاء، تارة أخرى، أن هذه النخب ومعها النخب المقاومة غير مضمونة الولاء وبالتالي فإن إشراكها في المسؤولية سيؤدي، لا محالة، في تصورهم، إلى منازعتهم السلطة وتفتيت لحمة الوحدة الوطنية التي لن تضمنها إلا الطبقة البورجوازية المدينية العروبية التي تدعي العروبة والإسلام وفي نفس الوقت تمكّن أبناءها من لغة موليير، مديرةً ظهرها للمغرب الأمازيغي العميق ومولية وجهتها نحو عروبة الشرق إيديولوجياً ونحو فرونكفونية ويعقوبية فرنسا سياسياً وتجارياً واقتصادياً وتقنياً؛ لقد ظل هذا التهميش أو هذا الاستبعاد بحكمةُ لعقود هاجسُ أن الريفيين غير مخلصين وأنه لا أمان لهم وهم لذلك لا يستحقون إلا أن يُهمشوا اقتصادياً وثقافياً ويُستبعدوا من أي مسؤولية ذات خطورة.

وفي سنة 1958 عندما انتفض الريفُ ضدّ السلطة المركزية بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولةُ باستبعادها لكل ممثلي الجماعات والقبائل واستبدالهم بموظفين إداريين متعجرفين وسلطويين لا يعرفون شيئاً عن عوائد وتقاليد وعادات القبائل الريفية، بل ولا يتقنون حتى اللغة الأمازيغية التي هي من المفروض القناة الوحيدة للتواصل مع الساكنة... ظلّت نفس الأسطوانة تتكرر... انفصاليون عرقيون منغلقون ... وظلّت صحف ومنابر وسياسات الحكومات والوطنيين والأحزاب تُكرس نفس الادعاءات والاتهامات وتُقدمُ نفسها البديل الوحيد الأوحد؛ لقد كانت شعارات 1958 التي رُفعت في الحسيمة وفي هوامشها وفي الناظور وفي القبائل والمداشر والأسواق المحيطة مختزلةً كما يحكي لي والدي رحمةُ الله عليه، وهو أحد الذين شاركوا فيها : «يحيا محمد الخامس، مَشَ نخسْ ثاصْغارث نْغ»؛ ولم يكن هناك شعارٌ واحدٌ يدعو إلى الانفصال أو إلى الفتنة؛ على العكس من ذلك كان هناك وعيٌ عام بالانتماء الجماعي إلى وطن إسمُه المغرب؛ إلاّ أن النتيجة، للأسف، كانت ثقيلة بكل المقاييس... اتهامات بالإتنية والعنصرية والانفصال ثم قتلٌ وتعذيبٌ ونفيٌ واغتصابات واختطافات وتدمير واستيلاء على المنازل وعبث بأعراض الناس وسرقة وتهجير إلى الجبال... آلافٌ من الجنود دكوا أرض الريف وعاثوا بها فساداً...

منذ ذلك التاريخ ظل الريف ينزف ويحملُ في أغواره جرحاً عميقاً... جرحاً لن يندمل ببناء قنطرة أو مستوصف أو معمل... بل ببناء الإنسان عن طريق استعادته والاعتراف به ومحاورته والجلوس إليه والاستماع إلى مكابداته... نعم، لقد ظلّ الريفيون، جيلاً بعد جيل، يعتبرون الدولةَ ظالمة لهم وغير منصفة وغير معترفة بهم وغير مستمعة إليهم ولن يأتي منها الخيرُ أبداً؛ لقد جعلوا منها «بعبعاً» خطيراً يحسن الاحتياط منه؛ ولذلك فإنه ليس صدفة أن تصوغ الساكنةُ الريفية مثلاً أمازيغياً بليغاً يختزلُ كلّ التجربة المُرّة التي عاشوها: « ثيمسّي ذ ربْحار ذ جّارف ذ رمَخزن: أكجّ أسن» (النار والبحرُ ومهوى أعلى الجبل والمخزن: ابتعد عنهم»).

وأما في سنة 1984 فإن انتفاضة التلاميذ والطلبة أو ثورة «الكوميرا»، على حد تعبير إدريس البصري، لم تكن تختلف عن الانتفاضتين الأولى (1956) والثانية (1958)؛ لقد جاءت أيضاً تعبيراً عن وضع اقتصادي واجتماعي وثقافي متردٍّ؛ فخرج الناسُ إلى الشوارع، بل وامتدت احتجاجاتهم إلى العديد من القبائل والمداشر. ومرة أخرى لم يحمل الريفيون شعارات الانفصال، بل كل الشعارات التي حملوها كانت تدعو إلى رفع الحكرة الاقتصادية وإرساء أسس العدالة الاجتماعية وإعادة الاعتبار إلى الرموز التاريخية للريف بما يضمن اندماجه في النسيج الوطني. هل تغيّرَ شيءٌ بعد ذلك؟. كل ما تغيّر هو أن الريفيين منذ ذلك التاريخ أصبحوا يحملون صفة الأوباش، وقضى العديد منهم زهرة شبابه في السجون، بل ومنهم من قضى نحبه ومنهم من هاجر فاراً ومنهم من لا تزال ندوب الجراح ظاهرةً في جسده ونفسيته. صحيح أن الكثير من المياه جرت تحت قنطرة الظلم والتهميش، وأن العديد من الريفيين آمنوا بالعهد الجديد وانخرطوا فيه بحماسة، خاصة بعد الإعلان عن مصالحة وطنية تُجبُّ ما قبلها، إلا أن مشاريع المصالحة التي تمّ الإعلان عنها لم تُنفّذ بالرغم من كونها وقّعت أمام أعلى سلطة في البلاد: الملك. فلا الطرق والقناطر بُنيت ولا المستشفى الجهوي الإقليمي وُضعت أسسه، ولا الجامعة الدولية الحاملة لاسم محمد بن عبد الكريم الخطابي شُيدت، ولا الأمازيغية دُرّست وعُمّمت ولا المصالحة مع تاريخ الريف تحقق (أين متحف محمد بن عبد الكريم، وأين رفاته؟ إلخ)؛ إنها نهاية مأساوية لشيء اسمه: مشروع الإنصاف والمصالحة.

وجاءت سنة 2017 لتُعلنها الدولةُ بشكل رسمي بلا موارية وعلى أمواج القنوات الوطنية: «الريفيون انفصاليون وخونة ويتآمرون مع جهات أجنبية» !!! وبالرغم من أن حراك الحسيمة خرج عن بكرة أبيه إلى الشارع يندد بهذا الموقف الرسمي الخطير، بل وبالرغم من الشعارات الصّادحة التي عبّر عنها مئات الآلاف من الريفيين في شوارع الحسيمة والناظور والعروي وتروكوت وتماسينت وإمزورن وبوكيدارن وطنجة و.. بل وبالرغم من خروج مئات الآلاف من المواطنين المغاربة بالرباط وفي غيرها من المدن المغربية تندد بهذه الاتهامات، إلا أن الحكومة لم تتراجع ولم تعتذر، بل انتقلت إلى السرعة القصوى عندما بدأت في الاعتقالات وفي اتهام نُشطاء الحراك قضائياً بنفس التهم التي تحيلُ على: الانفصال وإثارة الفتنة والتخوين والتعامل مع جهات خارجية إلخ. وهي تُهم خطيرة أهونُها يؤدي إلى المشنقة.

والسؤال المطروح اليوم: لماذا هذا الإصرار على اتهام منطقة؟ لماذا الإصرار على تدبيج الملفات القضائية استناداً إلى اتهامات تنصّل منها الريفيون وخرجوا بالآلاف والملايين ليعلنوا تنديدهم ورفضهم لها؟ هل تحولت هذه الاتهامات إلى حقيقة بيولوجية خاصة بالريفيين وحدهم كما هي الحقيقة البيولوجية للون البشرة؟ هل أصبحت إرثاً ريفياً جاهزاً للاستعمال ضدّهم كي يسكتوهم إلى الأبد ؟ الكثير من أهل المخزن يستدلون على «انفصالية الريفيين» بكونهم لا يحملون العلم الوطني في مظاهراتهم واحتجاجاتهم؟ وهل يكفي أن لا يحمل المرءُ العلم الوطني كي يُتّهم بالانفصال؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يُتّهم بنفس التّهمة المئات من الآلاف من المغاربة الذين خرجوا في 20 فبراير بمختلف المدن المغربية ولم يكونوا حينذاك يحملون الراية الحمراء؟ لماذا فقط الآن يُتهم الريفيون؟ بل ولماذا لا يُتّهم ا لإ نفصا ليو ن ا لحقيقيو ن بالانفصال ويقال عنهم ما يُقال عن الريفيين ظلماً وكذباً؟ ألكونهم يحملون راية محمد بن عبد الكريم الخطابي؟ وهل هي سُبّة أن يحمل هذه الراية حفدة عبد الكريم؟ أليست جزءاً من تاريخنا الوطني؟ لماذا يُراد لنا دائماً أن نتنكّر لرموزنا وتواريخنا وانتماءاتنا ولغاتنا وثقافاتنا حتى يرضى عنّا أصحابُ الثقافة الانصهارية القاتلة واللغة الموحّدة والعرق الذي جاء من اليمن؟ ألسنا وحدويين بجميع مكوناتنا الثّقافية واللغوية والعرقية؟ ألا يمكن أن أكون مغربياً بكل التعدد الذي أحملُه معي منذ ما قبل 300000 سنة؛ لماذا إغلاق الأبواب على الريفيين داخل هويتكم أنتم وحدكم، وداخل وِحْدَتِكم أنتم وحدَكم، وداخل لغتكم أنتُم وحدكم، وداخل رموزكم أنتُم وحدكم وداخل تاريخكم أنتُم وحدكم؟ أليست لهذا الريف هويته الخاصة التي يتميز بها والتي تشكل مكوناً أساسياً من هذه الوحدة الوطنية التي تتبجحون بها؟ لقد أجاب ناصر الزفزافي القاضي عندما سأله : لماذا لم تكن تحمل الراية المغربية؟ فأجابه: «الراية في القلب». نعم الراية في القلب. لكن ليست تلك الراية التي في أذهانكم. إن راية المغاربة الحمراء التي تتوسطها نجمة هي راية الاعتراف بكل مكونات الوطن الثقافية واللغوية والأجناسية... هي الراية التي يستظل بها المواطنون في دفاع الظلم عنهم... هي راية العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... هكذا فهمنا نحن القيم التي تتضمنها هذه الراية... ولذلك فنحن لم نرَ فيها أبداً راية التوحيد القهري كما ترون... ولا رأينا فيها راية الانصهار القسري غير المعترفة بتاريخ البلد كما تفعلون... ولا رأينا فيها راية السلطة المخزنية المفروضة بعنف أجهزة الدولة كما تدعون إلى ذلك ... إنها راية الشعب... راية الأرض... راية المغرب المتعدد بلغاته وثقافته ورواياته... إنها راية العدل والمساواة بين جميع أبناء ومناطق الوطن..

فهل لأننا نومن بكل هذه القيم... تتهموننا بالانفصال والخيانة والعنصرية؟ ....

هل يؤسس حراك الريف لجيل جديد من الإحتجاجات ضد المخزن ؟

عبد الله حيتوس

يبدو بأن الحركات الإحتجاجية بالمغرب قد بدأت تستفيد من دروس الماضي ومن تدبير ملفاتها المطلبية من طرف مؤسسات الدولة، والتي غالبا ما تستعمل الخداع والمناورة والعنف الرمزي والمادي لإخماد شرارات الإحتجاج. ففي الريف، ورغم الإعتقالات والأحكام في حق المتظاهرين السلميين، رفض الحراك كل دور لتلك المؤسسات وبقي مصرا على توجيه مطالبه مباشرة إلى الملك، معلنا بذلك بداية زمن سياسي جديد انهارت فيه الثقة في المؤسسات وآليات الوساطة.

قيادات الحراك ظلت تؤكد على أنها لا تواجه الملك بل تواجه ما تسميه «المخزن»، وتطالب رئيس الدولة بالتدخل لإطلاق سراح كل المعتقلين والمعتقلات والإستجابة للمفهم المطلبي. فنوال بنعيسى على سبيل المثال، والتي لقبها الإعلام بخليفة الزفزافي، أكدت في أكثر من تصريح للصحافة بأن»أبناء الريف يتوجهون بمطالبهم مباشرة إلى الملك، فلا عداء لديهم معه، هم وطنيون لا يثقون في المخزن». لم يعد إذن مسرح الأحداث والعمليات في الريف يتسع لأكثر من ثلاث أطراف، وهم على التوالي: الملك، الحراك والمخزن. لا يوجه أهل الحراك سهام شعاراتهم إلى المؤسسات المنصوص عليها صراحة دستوريا، بل إلى المخزن الذي يلعب بتلك المؤسسات وفق مصالحه كما يقولون. فرغم أن دستور المملكة يخلو من شيء إسمه المخزن، فهو حاضر ليس فقط في أدبيات كل المعارضين والمستائين من أساليب تدبير الحكم بالبلاد، بل أيضا في خطابات بنكيران، رئيس الحكومة سابقا، كلما اشتد عليه خناق الدولة العميقة والتماسيح والعفاريت كما يسميها. وإن كان المخزن أكثر من حالة ذهنية ونفسية موروثة عن الخوف من سلطة وبطش الحاكم وممثليه، فإن تعريفه يختلف من تيار فكري إلى آخر. وبما أن حراك الريف يمتح من أدبيات الحركة الأمازيغية، يمكن القول بأن المخزن عند قياداته هو « بنية عتيقة للحكم، تستند على القوة والبيروقراطية المركزية، وعلى احتكار الثروة والسلطة والقيم من طرف أقلية يجمعها تحالف المصالح والقرب من مركز السلطة».

لكل ما سبق، يمكن القول بأن المواجهة في الريف، هي بين حراك أخذ بعدا وطنيا ودوليا، ومخزن يبدو من خلال استعماله المفرط للقوة والقمع، بأنه قرر إغلاق القوس مهما كلف الأمر، حتى لا يستمر انتقال العدوى. وكيف ما كانت نتائج هذه المواجهة، فإن الفعل الإحتجاجي بالريف تمخضت عنه إرهاصات تحول في أساليب وطبيعة ومضمون الإحتجاجات. تحول سيؤثر لا محالة على مآلات المواجهات المقبلة، طالما استمر الإستبداد والفساد واستمر معهما تأجيل بناء الديمقراطية القائمة على الإستيعاب وليس على الإستبعاد والإقصاء. المغرب إذن بكل تعقيداته على أبواب جيل جديد من الإحتجاجات، والمغاربة في حاجة إلى فهم ما يحصل، والفهم في حاجة إلى من يتأمل ويفكر وينتج المعرفة.

وفي انتظار انكباب الباحثين في حقل العلوم الإجتماعية على هذا الجيل الجديد من الإحتجاجات، يمكن لنا كمتتبعين إبداء بعض الملاحظات حول ما يجري ويدور بالريف من تحول في أساليب ومضامين الإحتجاج :

أولا : من يبحث عن جذور الإصرار على مواجهة المخزن وليس الملك، سيجدها في تاريخ «السيبة» أو تمرد وانشقاق القبائل عن المخزن. فالسيبة، يكتب شارل أندري جوليان، ليست تشكيكا في شرعية السلطة الشريفية، لكنها إصرار على التخلص من سلطة المخزن.

فكلما اشتد استبداد وطغيان المخزن واستفحل فساده، تمردت عليه القبائل، تمردات غالبا ما تنتهي بتفاهمات بينها وبين السلطان بعد سفك الدماء. وقد سجل التاريخ، بأن السلطان عبد الحفيظ خرج عن هذا التقليد في تدبير الصراع بين المخزن والقبائل، وباع المغرب لفرنسا سنة 1912 مقابل حمايته من القبائل الأمازيغية التي حاصرت عاصمة حكمه. وفي زمن الحماية أعاد الماريشال ليوطي النظر في البنية العتيقة للمخزن ليؤسس الإستبداد المخزني الحديث، الذي وفرت له فرنسا كل مقومات التغول والتسلط ليستبد بالحكم، وطوقته بأمانة الحفاظ على مصالحها بالبلاد بعد الحماية.

ثانيا : شعارات الحراك بشأن المخزن المستبد، أصبحت على لسان كل أجيال الريف، في تناغم بين جراح الكبار التي لم تندمل بعد وسخط الشباب والصغار على دولة مخزنية احتقرتهم وهمشتهم. فذاكرة الريف تحتفظ للمخزن، على سبيل المثال لا الحصر، بمساهمته في هزيمة الريف بقيادة المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1926، كما لم ينس أهل الريق عام «إقبارن» وتنكيل المخزن بهم سنة 1958، يضاف إلى ذلك كله تفقير الريف وتهميشه كغيره من جهات المغرب المنسي المستنزف.

ثالثا : تنضح شعارات حراك الريف بما يفيد فقدان الثقة في المؤسسات وآليات الوساطة، فالمحتجون يعتبرون النخب الحزبية غير مستقلة بقرارها ومجرد أدوات في أيدي لوبيات المصالح المخزنية، وهي استنادا إلى ذلك جزء من المشكلة وليس الحل.

بتفكيك شعار «لا للدكاكين السياسية» وربطه بنسبة المقاطعين للإنتخابات، ندرك بأن الأغلبية الساحقة من المواطنين ترفض تفويض مصائرها للنخبة السياسية عبر آلية الإنتخاب. فالمتضررون من السياسات العمومية يلجئون إلى آلية الفعل والتحرك الميدانيين والضغط عبر الإحتجاج، دفاعا عن مصالحهم، بدءا من قضايا البطالة والإستشفاء والتعليم وصولا إلى رفع الحكرة والظلم والتهميش، ولم تعد المؤسسات التمثيلية تعني لهم الشيء الكثير.

رابعا : نستخلص من صمود حراك الريف إلى حدود اليوم، رغم القمع والاعتقالات والأحكام بالسجن، بأن الفعل الإحتجاجي بالمغرب في حالة مخاض عسير بالريف، قد يتمخض عنه جيل جديد من الإحتجاجات. ومن علامات ذاك المخاض نذكر:

أ – تأكد جليا، بأن فعل الإحتجاج لم يعد حكرا على قيادات متمرسة ومتمكنة من فن الخطابة. يمكن لأناس بسطاء بلا سند تنظيمي وسياسي أن يقودوا الجماهير الغاضبة والمقهورة، حينما يبرهنون بسلوكهم والتزامهم ونظافة اليد بأنهم قادة التغيير المنتظر. وتتميز القيادات الجديدة عن التقليدية، بخروجها من رحم معانات جمهور الإحتجاج، وبتمكنها من لغة الشعب بلا لغو ولا سفسطة، وبحس براغماتي يجعلها ترتب الأولويات جيدا وتركز على المطالب الملحة والملموسة بدءا من المستشفى الجامعي نزولا إلى ثمن السردين.

ب – استطاع أهل الريف في ظرف وجيز كسر جدار الصمت والتخلص من الخوف، بعد أن اقتنع الناس بأنه لم يعد لديهم ما يخسرونه سوى الفقر والحكرة، وبذلك جردوا السلطة من أنجع أسلحتها: خوف الناس منها. كما فشل عقل السلطة في توظيف فزاعة الإنفصال وورقة تخويف المغاربة من بعضهم البعض. فوضوح خطاب قيادات الحراك وملفهم المطلبي، ويقظة المواطنين والمواطنات من باقي انحاء المغرب، ساهم في خروج طوفان بشري يوم الأحد 11 يونيو لنصرة الريف وبالعاصمة الرباط.

ج – أعطى حراك الريف زخما لفكرة إسقاط المخزن باعتباره أصل الإستبداد والفساد والتخلف. قد يخمد عقل السلطة شرارة الحراك في نسخته الحالية، لكن لا يمكنه إلحاق الهزيمة بفكرة الإسقاط، فالأفكار لا تهزم طالما بقيت الأسباب التي خرجت من رحمها. وتعتبر معركة الرموز والأعلام من علامات رسوخ تلك الأفكار، فقد تعلمنا من حراك الريف بأن تعلق الناس برمز من الرموز (العلم، النشيد...) لا يكون بالإكراه بل بالتعلق الطوعي والواعي. الرموز تحمل رسائل وتعبرعن هويات فردية وجماعية، فتوظيف الحراك للعلم الأمازيغي مثلا، هو تشبث بالفكرة الأمازيغية وطموح للإنتقال من زمن الوطنية المخزنية إلى زمن المواطنة المغربية.

د – ظهرت الجالية المغربية بالخارج كمعطى جديد قد يربك معطيات معادلة الإحتجاج وموازين القوى لصالح االحركات الإحتجاجية. فقوة التضامن وأعداد المشاركين والمشاركات في بعض المسيرات المساندة للحراك بأوربا، تجعلنا نعتقد بأن الجالية خرجت من حيادها السلبي التاريخي وقررت الإنخراط الإيجابي في معركة المغاربة ضد الفساد والإستبداد.

ختاما نقول، بأن المغرب يعيش في عالم معقد، وواهم من يعتقد بأنه يتوفر على أدوات تفسير هذا التعقيد والتنبؤ بما يمكن أن يقع غدا. ارتباك عقل السلطة في تدبيره لحراك الريف انعكاس لهذا التعقيد، لا أحد انتظر هذا التحول في الفعل الإحتجاجي، ولا يمكن للوصفات القديمة إسكات الشارع...ففصل جديد عصي على التنبؤ يكتب.

La Fondation Dr. Leila Mezian et l'Institut Euro-Arabe inaugurent à Grenade la bibliothèque amazigh

Les 22 et 23 mai 2017 Dr LEILA MEZIAN Présidente de la Fondation portant son nom a coprésidé avec Mme Inmaculada Marrero Rocha, Présidente Exécutive de l'Institut Euro Arabe à l'Université de GRENADE l'ouverture du deuxième FORUM EURO-AMAZIGH DE LA RECHERCHE sous le thème de la TOPONYMIE, l'ETHNONYMIE et DE L'ANTHROPONYMIE MEDIEVALES ONOMASTIQUE AMAZIGH (BERBERE) DANS LA PENINSULE IBERIQUE.

Cet événement rentre dans le cadre du plan d'action 2017 de la Chaire Internationale de La Culture Amazigh.

Cette thématique autour de laquelle se réunissent, pendant ces deux jounées, d'éminents

chercheurs universitaires, écrivains, étudiants et acteurs de la société civile, du Maroc et d'autres pays voisins et amis, travaillant sur la civilisation et la culture amazigh était une occasion propice pour rappeler l'empreinte de celle-ci dans tous les pans de l'histoire d'Al Andalus.

Dans son allocution d'ouverture Dr Leila Mezian a rappelé que la civilisation et la culture amazigh sont un héritage historique commun et un patrimoine partagé, à même de promouvoir le rapprochement et le dialogue tant nécessaires avec les autres sociétés et civilisations.

En effet même si la toponymie n'est peut-être pas une science exacte, elle demeure néanmoins, grâce aux autres matières qui en découlent, un appui fondamental à la construction d'une mémoire collective témoin et héritage historique.

A cette occasion, Dr Leila Mezian a invité les intervenants à insister, dans

une démarche scientifique, sur l'importance de ce mode de relation entre les Hommes, la société et l'espace face au Temps et aux interactions souvent politiques qu'il mémorise.

Par ailleurs et grâce à la convention de partenariat entre La Fondation Dr

LEILA MEZIAN et La Fondation Euro-Arabe qui recommande aux deux parties de conjuguer leurs efforts réciproques en vue de contribuer au développement et à l'épanouissement de la culture Amazigh, il a été procédé à l'occasion de ce Forum à l'inauguration d'une bibliothèque spécialisée en Amazigh dans l'enceinte de l'Institut Euro-Arabe qui abrite les travaux de cet événement.

En totale harmonie avec les finalités de ces deux Institutions et en respectant les engagements pris ensemble, cet espace documentaire spécialisé, qui porte désormais le nom de BIBLIOTECA DOCTORA LEILA MEZIAN, ambitionne de devenir le premier centre en amazigh d'Europe.

Par cette réalisation dans le cadre de la Chaire Amazigh, le souci commun des deux Fondations, demeure le développement des études en la matière dans un cadre international à même de favoriser la création de synergie, d'échanges entre les chercheurs, les étudiants et tous les acteurs de l'éducation. A cette occasion un hommage particulier a été rendu pour leur collaboration précieuse à L'INALCO (Institut National des Langues et Civilisations Orientales) à Paris et à l'IRCAM (Institut Royal de la Culture Amazigh) du Maroc.

Le « Pik ya wlidi », analysé par deux femmes Amazighs

Le « Pik ya wlidi », prononcé par un des détenus d'Al Hoceima nous a fait tous rire, mais derrière cette phrase se profile toute une histoire et une situation problématique actuelle grave :

une histoire de colonisation ;
une histoire de transition économique;
une histoire de rapport avec l'Etat ;
une histoire de marginalisation sociale et économique de régions Amazighs;
une situation économique désastreuse.

1- Une histoire de colonisation.

Les rifains ont démontré leur courage et leur détermination à lutter contre le colonialisme espagnol. La bataille humiliante d'Anoual en Juillet 1921 dirigée par Abd-El- krim et qui a fait plus de 20.000 morts dans les troupes du général Sylvestre reste encore vivante dans la mémoire collective de la population du Rif. Les grands parents de ces jeunes protestataires rifains étaient tous des résistants dans la guerre contre le colonialisme. Leurs luttes et leurs souffrances sont racontées avec fierté aux enfants par les grands-mères. Aujourd'hui, pour ces jeunes, ces sacrifices n'ont pas profité à leur région.

En effet, après l'indépendance, la région a été délaissée : absence d'infrastructures et manque d'investissements. Il est vrai que l'émigration et la culture du cannabis étaient, pour certains, un moyen d'échapper à la misère mais qu'en est du reste de la population ? Cette dernière a essayé de protester contre sa marginalisation à maintes reprises, mais elle a été réprimée, ce qui a approfondi la déception et l'isolement. Même l'instance « Equité et Réconciliation » ne lui a pas rendu justice.

* Une histoire de transition inachevée.

Les tribus du Rif comme les autres tribus amazighs du Maroc ont subit, depuis la colonisation, des transformations dans leur mode de vie social et économique. L'introduction de la propriété privée a conduit au morcellement des terres collectives déjà réduites par l'appropriation, par les colons, de la plus part des terres et par la délimitation de l'espace forestier et maritime devenus propriété de l'Etat. Ce qui a conduit à la réduction de l'espace vital de la population des montagnes et à leur asphyxie économique. La région du Rif sera touchée plus spécialement par la pauvreté en raison d'absence de terres cultivables.

L'Etat Nation qui devrait, normalement, assurer la transition vers le mode de production capitaliste d'une façon égale et équitable entre toutes les régions du pays a complètement ignoré les besoins des habitants du Rif comme ceux du Moyen Atlas et ceux du sud.

Bref, on a soustrait l'individu à son clan et à sa tribu pour lui proposer une citoyenneté de seconde main démunie des droits les plus élémentaires. Ces mêmes droits que les jeunes d'Al Hoceima revendiquent aujourd'hui, après une attente de presque 60 ans.

* Une histoire de rapport conflictuel avec l'Etat.

Les choix politiques des gouvernements successifs ont démontré, avec le temps, leur échec à réaliser le développement économique et social dans le milieu rural continuant ainsi la fameuse séparation coloniale entre le Maroc utile et inutile. En effet, seuls les secteurs rentables pour l'Etat et la classe dominante ont été soutenus par les différents projets économiques qui, malgré la conjoncture spécifique du pays, à l'instar des pays du sud, obéissent aux règles internationales de la mondialisation non avantageuses pour les populations paysannes notamment.

Dans le domaine des libertés fondamentales supposées protégées par l'Etat de droit (séparation des pouvoirs, indépendance de la justice, etc.), elles n'ont jamais été appliquées malgré les discours officiels et malgré les constitutions dont celle de 2011 qui est considérée comme constituant une avancée notoire dans la vie politique de notre pays.

Ce sont ces contradictions issues des mauvais choix économiques et d'une mauvaise gouvernance du pays qui ont crée une tension et une défiance vis à vis des dirigeants et des politiciens. Cette tension se traduit sur le terrain par une confrontation avec les forces de l'ordre qui, rappelons le, ne sont là que pour protéger les acquis de la classe au pouvoir.

* une histoire de marginalisation culturelle et économique des régions Amazighs.

La culture et la langue Amazighs ont été, longtemps, ignorées et même combattues. Après la constitution de 2011 qui reconnaissait la langue Amazigh comme une langue officielle, le gouvernement de Ben-Kiran n'a rien fait. Les lois organiques pour l'amazighité sont restées lettres mortes. On assiste même, ces cinq dernières années, à une régression de certains acquis dans le domaine de l'enseignement de la langue dans les écoles (l'obligation devient un choix). Quand aux tribunaux, les justiciers, ne connaissant ni l'arabe ni la procédure du droit marocain, continuent à subir une justice qu'ils ne comprennent pas.

Au niveau économique, tout le monde connaît la situation des paysans de la montagne qui n'ont ni ponts pour traverser les fleuves, ni écoles proches pour les enfants, ni dispensaires équipés pour les accouchements et pour d'autres soins. la mort d'Idya à Tinghir est un témoin frappant. En hivers, les populations des montagnes doivent affronter la neige et le froid dans des conditions pénibles (Anfgou et d'autres régions). Quant au droit d'usage des produits de la forêt pourtant inscrit dans des dahirs, il est presque anéanti par la multiplicité des procès des gardes forestiers.

Les ouvriers ou plutôt les chômeurs des régions amazighs qui tentent de travailler pour nourrir leurs familles sont harcelés et réprimés par les forces de l'ordre. L'écrasement, dans un container d'immondice, du poissonnier d'Al Hoceima restera une honte pour un pays qui se dit sur la voix de la démocratie et des droits de l'homme.

Les contestations menées par les militants d'Al Hoceima ne sont donc que la conséquence de la divergence des intérêts entre la classe au pouvoir et son alliée, la classe économiquement dominante qui veulent toujours garder leurs privilèges et les couches sociales déshéritées qui pour survivre doivent faire valoir leur droits à une vie digne et prospère.

L'Etat doit normalement protéger les droits de ses citoyens au lieu d'adopter une politique uniquement sécuritaire qui, à la longue, fera perdre à l'Etat sa légitimité. Or, dans la conjoncture internationale actuelle, pour réussir le défit du développement économique et social, nous avons besoin d'un Etat stable et démocratique.

Bref, le « pik », adressé au juge qui accuse le militant de plusieurs faits l'incriminant, VEUT SIGNIFIER TOUS CELA et plus encore.

❋ Auteur: Faty Rezaki et Zoubida Fdail
Date : 2017-06-20

zighens » qui refusaient de payer les impôts au gouvernement central, pour cause de pauvreté.
Apres l'indépendance cette subdivision persista, aujourd'hui on peut distinguer entre deux Maroc, à deux vitesses différentes : Un Maroc du triangle d'or et un Maroc du triangle du désespoir. Celui du triangle d'or s'étend de Laayoune à Tanger et à Fès et tout ce qui est en dehors de ce triangle c'est le monde du désespoir, généralement le monde amazigh, sans ressources et sans infrastructures.
Depuis l'indépendance le gouvernement a maladroitement dirigé tous les investissements vers le triangle d'or créant de multiples possibilités de travail donc de richesse. Par contre en dehors de ce triangle, la jeunesse oisive broyait du noir et criait à qui voulait l'entendre à la hogra (humiliation).

* Handicap historique

Historiquement parlant, le Makhzen ne s'est jamais intéressé au Rif sauf pour l'obliger à payer les taxes, faute de quoi il organisait une harka envoyait une mehalla pour punir la population et piller le peu de ses richesses.
Après la bataille de Tétouan de 1860, perdue par le Maroc chérifien, l'Espagne l'avait obligé à payer des réparations de guerre et se rendant compte de son impuissance militaire et de la vétusté de son armement avait à l'esprit la colonisation du Rif. Ainsi, vers les années 1880 l'Espagne déversa sur le sol marocain du nord un nombre énorme d'armement de tous calibres avec munitions à gogo. Les tribus rifaines s'armaient à cœur joie et ce fut le début de ce qui fut appelé rifublik (république) ce qui voulait dire que les tribus du nord étaient libres et ne dépendait plus du Makhzen politiquement et militairement. Cette période de grand banditisme et dissidence continua jusqu'en 1920 avec l'arrivée de Ben Abdelkrim al-Khattbi qui décréta l'interdiction de port d'armes, autre que pour la guerre sainte Jihad.
Mohammed Ben Abdelkrim al-Khattabi connu localement sous le nom Moulay Mohand (1882-1963)
En 1921, ben Abdelkrim al-Khattabi (1882-1963)[11] unifia les tribus du Rif, institua la fameuse République du Rif et déclara son intention de bouter les Espagnols hors de la région. Chose dite, chose vite faite. Grace à la guerre de guérilla dont il est l'inventeur, il humilia l'armée d'une puissance coloniale de la taille de l'Espagne à Anoual et Dhar Aberrane. Galvanisé par ses succès militaires, Ben Abdelkrim s'attaqua à l'armée française au sud. Après quelques succès, la France alarmée par l'appétit féroce de cet émir guérillero[12], décida de le contrer sur le terrain.
Ben Abdelkrim, auréolé par ses succès militaires demanda au sultan Moulay Youssef de rallier sa cause. Mais celui-ci, sous l'influence de la résidence générale française à Rabat, refusa de lutter contre les puissances coloniales. Dès lors, jugeant le sultan illégitime, Be Abdelkrim se proclama amir al-mou'minine, commandeur des croyants et selon le Général Lyautey[13] :

> *«Abdelkrim est considéré ouvertement comme le seul et unique sultan du Maroc depuis Abdelaziz, vu que Moulay Hafid a vendu le pays à la France par le traité du Protectorat et que Moulay Youssef est seulement un fantoche entre mes mains»[14].*

À partir de 1925, Ben Abdelkrim combattit les forces françaises dirigées par le maréchal Pétain à la tête de 200 000 hommes et une armée espagnole commandée personnellement par le général Primo de Rivera de 300 000 hommes, soit un total de 500 000 soldats[15], qui commencèrent les opérations contre la République du Rif. Le combat intense dure une année et aboutit à la victoire des armées française et espagnole contre les forces de Ben Abdelkrim.
Dans les années 1970, une délégation de la centrale palestinienne Fatah alla rendre visite au général nord vietnamien Vo Nguyen Giap (1911 –2013), héros de la guerre du Vietnam, pour lui demander des conseils sur l'aspect militaire de la révolution palestinienne. Celui-ci amusé, les informa que la technique militaire que ses troupes utilisent contre une armée américaine plus nombreuse et suréquipée vient directement de leur région, le nord du Maroc pour être précis. En bref, de la Guerre du Rif (1921-1926) de Ben Abdelkrim al-Khattabi contre les forces coloniales de l'Espagne et la France fut un exemple pour les pays du monde dans leurs luttes anticoloniales.
Il est inacceptable que cette icône du tiers-monde et de la lutte anti-coloniale soit totalement ignorée au Maroc. A part, certaines, rues, boulevards ou lycées portant son nom, la figure historique mondiale qui est Ben Abdelkrim al-Khattabi, est totalement inexistante dans le cursus scolaire. Pire, les exploits des batailles d'Anoual et Dhar Aberrane ne sont point célébrées par l'Etat marocain.
Aujourd'hui si on pose la question : qui est Ben Abdelkrim al-Khattabi ? aux élèves et lycéens marocains, beaucoup vous citeront des rues ou des établissements scolaires, vu l'oubli officiel de ce grand héros, chose que les Rifains considèrent comme une vengeance du Makhzen sur le Rif pour avoir accepter de suivre Ben Abdelkrim dans son lèse-majesté de «république dans la monarchie» à la monarchie alaouite.

* Le Rif brimé par le Maroc officiel

Le soulèvement armé du Rif de 1958-1959 en réalité n'était pas dirigé contre la monarchie mais plutôt contre le Parti de l'Istiqlal, qui voulait s'accaparer du pouvoir pour instituer le parti unique, comme c'était le cas dans plusieurs pays arabes. Dans le temps, le futur roi Hassan II qui était Moulay Hassan, prince héritier, anxieux de devenir roi à la place du roi a vu en ce soulèvement une occasion en or pour affirmer son autorité politique et militaire et se débarrasser à la fois du Rif frondeur et de l'Istiqlal usurpateur. Contre l'avis de son père Mohammed V, plutôt attiré par le dialogue politique et l'intermédiation sociale. Moulay Hassan écrasa militairement le Rif.
À la fin de Janvier 1959, le soulèvement a été réprimé par une force militaire de 30 000 hommes commandée par le prince héritier Moulay Hassan et mise sous les ordres du général Oufkir. Après la fin du soulèvement, le Rif a été soumis à un régime militaire pour plusieurs années et l'héritage le plus ruineux de ce soulèvement fut la négligence complète et la marginalisation de la région par les autorités marocaines au cours des décennies suivantes.
Cette marginalisation allait devenir encore plus accentuée après le soulèvement populaire de 1984 qui fut réprimé, lui aussi, dans le sang parce que pour Hassan II, le Rif était toujours militarisé et la région toujours en dissidence ouverte contre la monarchie et l'état.
A son accession au trône en 1999, Mohammed VI avait entamé, de bon cœur, un processus de réconciliation avec le Rif, faisant plusieurs déplacements à Alhoceima et à Nador et inaugurant maints projets d'envergure mais n'allant pas suffisamment dans le sens des besoins de la population. Les bonnes intentions du Roi Mohammed VI pour le développement du Rif ont été totalement exaspérées par les lenteurs administratives, la corruption des élus et le mauvais choix des élites locales.

* La goutte qui a fait déborder le vase:

Le tremblement de terre émotionnel qu'a connu le Maroc le 30 octobre 2016 à la suite du décès de Mohcine Fikri a été, sans aucun doute un événement très dangereux pour l'avenir du Maroc[15]. La classe politique et l'establishment devaient, dans le temps, en tirer immédiatement les leçons qui s'imposaient pour l'avenir, et il faut le dire que l'avenir est très sombre et l' « exception marocaine » est en grand danger pour ne pas dire le Maroc en tant que tel.
Le Hirak du Rif est le résumé du ras-le-bol marocain dans sa totalité. Les événements d'Alhoceima c'est le printemps marocain en gestation. Cette mouvance populaire a mis à nu la précarité des Amazighes et la réalité du jeu politique au Maroc. Les partis politiques ont tous été cooptés et, par conséquence, ont perdu leur virginité vis-à-vis de la population et le peuple est devenu l'opposition légitime parce que la nature n'aime pas le vide, et, ainsi, il est descendu dans la rue pour défendre ses intérêts et crier son marasme et son ras-le-bol.

Le Hirak du Rif est pacifique et légitime, l'état doit impérativement le prendre en charge : écoute, dialogue, intermédiation et réactivité et mettre en sourdine les appels des sirènes sécuritaires qui veulent le diaboliser et pousser le Maroc dans l'incertitude. Le Maroc est un pays du dialogue et du juste milieu, mais il va très mal présentement et la monarchie, comme dans le passé, doit se mettre à son chevet pour le remettre d'aplomb.
Au Maroc aujourd'hui, il y a deux classes distinctes : la classe gouvernante, qui est faite de politiques, industriels, argentiers, rentiers, bourgeoisie, etc., riches comme crésus et le peuple qui comprend des fonctionnaires endettés jusqu'à l'os et des démunis qui vivent du jour au jour. Pour rappel, la classe moyenne qui sert d' « absorbeur de chocs » entre les riches et les pauvres, a disparu il y a fort longtemps.

* Le PJD, un «paracétamol» qui ne calme plus les douleurs:

En 2011, au fort du "Printemps Démocratique des Peuples", le roi, en bon et loyal pompier, proposa au peuple marocain une constitution-relais pour une monarchie constitutionnelle future. Cette constitution ouvra la porte grande pour l'arrivée des Islamistes au pouvoir, ce qui fut le cas, en grande pompe.
Pendant 5 ans, de 2011 jusqu'à 2016, les Islamistes « paracétamols » calmèrent les multiples douleurs de la société marocaine sans avoir réussi aucunement à diagnostiquer le mal. Pour justifier leur impuissance à résoudre les grands problèmes et maux du pays, à l'approche des échéances d'octobre 2016, ils évoquèrent le concept de ta7akkoum, qui, en des termes clairs, veux dire que les grandes décisions restent entre les mains du shadow cabinet (entourage du monarque), pour ne pas dire les mains du souverain.
Les Islamistes voulaient se dédouaner craignant le backclash du peuple. Il vrai que certaines décisions peuvent être influencées par l'entourage royal mais c'est minimal. Toutefois, à la stupeur de beaucoup, ils furent réélus avec plus de sièges au parlement mais moins de mordant politique, sur un agenda purement religieux et non économique.

* Le mal viscéral du peuple c'est le chômage et la 7ogra

Mohcine Fikri, le poissonnier broyé dans la benne du camion à ordure en Octobre 2016
Durant leurs nombrables campagnes électorales, le PJD et le reste des partis font des promesses creuses au petit peuple de lui fournir l'emploi synonyme de dignité.
Généralement tous les partis politiques marocains font des promesses sans se baser sur des études scientifiques préalables. En clair, les partis politiques marocains n'ont point de programme économique ou autre et ne peuvent aucunement créer les emplois tant souhaités par le peuple pour survivre dans un système économique libéral sauvage et inhumain. Ils ont de la littérature politique qu'ils mettent à jour à l'approche des échéances électorales, d'où leur échec populaire strident.
Déçu, depuis plusieurs lunes, de la performance des partis politiques marocains, le peuple ne daigne même pas voter: 7 octobre 2016: 57% d'abstention. L'abstention, toutefois, n'arrange en aucun cas les doléances sempiternelles du peuple marocain qui souffre et souffre en silence de la 7ogra (humiliation).

* Que faire ?

Le Hirak, est une mouvance sociale et économique légitime, un cahier de doléances d'une région amazighe meurtrie par la marginalisation politique et économique, mais c'est aussi une bombe à retardement qui peux exploser à n'importe quel moment et déstabiliser le pays, sinon toute la région.
Les gens du Rif sont unionistes et pas séparatistes. Ils sont fiers de leur marocanité. La tribu des Ait Ouriaghel a défait l'Espagne sous Ben Abdelkrim, pour la grandeur du Maroc et la tribu des Gzennaya a défait la France dans le «Triangle de la Mort» en Octobre 1955, pour l'indépendance du pays.
Malheureusement en dépit de ses grands faits d'arme Rabat avait carrément oublié le Rif parce qu'apparemment celui-ci avait blessé Hassan II dans son égo et son amour propre à tel point qu'il avait oublié qu'il était le roi de tout le Maroc avant d'être le citoyen Hassan Ben Mohammed.
Pour éviter l'explosion générale et l'effet domino de la mouvance Alhoceima, il est indispensable d'entreprendre d'urgence ce qui suit;

* A court terme :

1- Intervention royale ;
2- Dialogue tous azimuts avec le Hirak ;
3- Mettre sur pied un Plan Marshall pour le Rif ;
4- Mettre sur pied un think-tank de chercheurs et intellectuels rifains pour fournir des études sur la région (sociologie, anthropologie, histoire, us et coutumes, etc.) qui est mal comprise par le gouvernement central ;
5- Créer des structures universitaires à Alhoceima et Nador ;
6- Rapatrier la dépouille de Ben Abdelkrm al-Khattabi du Caire et lui donner un enterrement officiel et insérer son épopée dans les manuels scolaires ;
7- Célébrer annuellement les batailles d'Anoual et de Dhar Aberran.

* A long terme :

1- Créer des « Provinces de Montagne» dans les régions montagneuses du pays, avec budget spécial, pour entreprendre un développement régional équitable ;
2- Créer un centre de recherche pour le développement du Maroc profond;
3- Faire connaitre le Maroc profond;
4- Adopter un fédéralisme dynamique au lieu d'un régionalisme statique.

Notes :

[1]http://article19.ma/accueil/archives/52392
[2]http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/04/28/nasser-zefzafi-l-insurge-du-rif-marocain_5119611_3212.html
[3] http://www.rifonline.net/Tension-dans-le-Rif-Nasser-Zafzafi-denonce-un-imam-qui-s-est-attaque-a-la-mouvance-contestataire-rifaine-pendant-le_a1550.html
[4] http://fr.le360.ma/societe/al-hoceima-25-milliards-dh-investis-dans-le-developpement-en-12-ans-118797
[5] Le DERRO est le Projet de Développement du Rif Occidental. Il avait été lancé en 1963 dans tout le Rif occidental et avait touché tahar souk de plein fouet, avec l'aide internationale, particulièrement Européenne ; (France, Belgique, Suède…), avec comme objectifs principaux :
Protéger le Gharb des crues à répétition de l'oued Ouergha et de ses affluents..
Développer socialement le Rif en arborisant ses terres et en les protégeant ses flancs d'une érosion destructrice à plus d'un titre.
Vulgarisation agricole surtout par l'organisation des petits fellahs dans des coopératives arboricoles notamment et en leur faisant découvrir les biens faits des nouveautés dans les domaines de la recherche agronomiques et l'usage des engrais.
[5] Yazami-Stait, M. 1988. Le DERRO vingt-cinq ans après: milieux naturels et aménagement à Taounate (1960-1985).420 pages.
[6] Coon, C. S. 1931. Tribes of the Rif. Cambridge, MA: Harvard African Studies.
[7] Hart, David M. 1976 The Aith Waryaghar of the Moroccan Rif: An Ethnography and History. (Viking Fund Publications in Anthropology No. 55). Tucson: University of Arizona Press, for Wenner-Gren Foundation for Anthropological Research.
[8] Hart, D. M. 2007. Aith waryaghar, Qabila mena Rif al-Maghribi: Dirasa ithnoghrafiya wa Tarikhiya. Den Haag: Stem van Marokkaans Democraten-Nederland. Volume 1 et 2. Traduit: M. Ouniba, A.Azouzi et A. Rais
[9] Mouliéras, A. 1895. Le Maroc Inconnu. Première partie : Exploration du Rif. Paris : Librairie Coloniale et Africaine.
[10] Dumas, P. 1927. Abd-el-krim. Toulouse : Éditions du bon plaisir.
[11] Charqi, M. 2003. My. Mohamed Abdelkrim El Khattabi, L'Emir Guerillero Sale, Morocco : Imp Beni Snassen. ISBN 13: 9789981957725
[12] Rapport de décembre 1924 au président Édouard Herriot.
[13] Maria Rosa de Madariaga, 2009. Abdelkrim El-Khattabi, La lutte pour l'indépendance. Madrid : Éd. Alianza Editorial,
[14] Laroui, A. 1982. L'histoire du Maghreb: Un essai de synthèse, François Maspero, 1982, p. 326.
[15] http://www.yourmiddleeast.com/opinion/a-fish-vendors-death-almost-triggered-a-moroccan-spring_43922

ⵜⴰⵎⵙ ⵢ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵏ ⵜⴰⵙⵙⵙⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵣⵉⵣⵓⵓⵓ ⵏ ⵍⴰⵜⴰⵙ ⵜⵣⵎⵣⵓⵜ ⵏⵙ ⵣⵣⵍⴰⵙⵙ ⵢ ⵛⵣⵉⵍⴰ ⵣⵣ ⵔⴰ ⵙⵏ ⵣⵜⵜⵅⵅⵙ 3000 ⵏ ⵓⵙⵅⵅ"ⵙⵙ ⵏⵙ ⵜⵙⵓⵓⵣⵜ ⵏ ⵒⵣⵙⵙ. ⵣⵅⵙⵍⵙⵙ -ⵛⵙ ⵍⵙⵏ- ⵙⵎⵎⵙⵏ ⵙⵛⵣⵉⵍⵣ ⵏⵏⵓ ⵜⵙⵓⵣⵜ ⵜⵙⵎⵓⵓⵜ; ⵣⵅⵙ ⵏ ⵣⵔⵣⵎ ⵏ ⵍⴰⵔⵍⵙ ⵙⵙ ⵅⵅ"ⵙ ⵙⵣⵜ ⵜⵙⵎⵓⵓⵜ; ⵣⵅⵙ ⵏⵏⵓ

ⵍⴰⵣⵉⵣ ⵙ ⵉⵎⵙ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔ ⵙ ⵓⴰⵏⵉⵣ ⵏⵙ ⵜⵣⵉⵔⴰ

ⵔⵙⴰⵔ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵙ ⵜⵉⵎⵣⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

+٥ أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

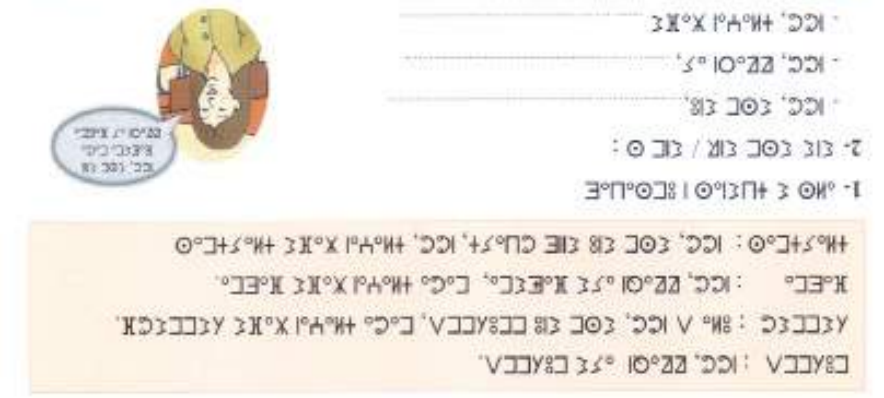

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أسئلة +٥ أجوبة +٥ أنشطة

أنشطة +٥ أسئلة +٥ أجوبة

+٥ أسئلة +٥ أجوبة

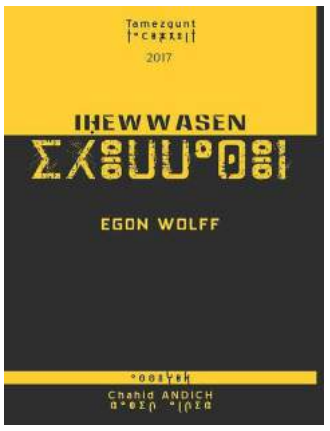

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

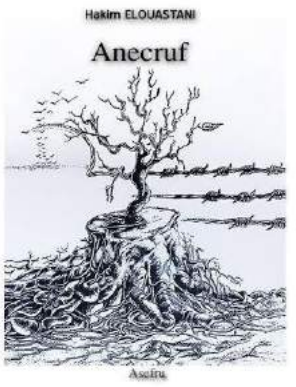

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que l'Institut Royal de la Culture Amazighe avait élaboré, , comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"Sawlat s tamazight"** .

Sur le plan référentiel, **"Sawlat s tamazight"** est un ouvrage qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours d'alphabétisation des adultes, dont l'auteur est Hannou LARAJ.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier l'IRCAM de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

LE RIF DANS TOUS SES ÉTATS
«DÉCLARATION DES NATIONS UNIES SUR LES DROITS DES PEUPLES AUTOCHTONES»

Dr Mohamed Chtatou

Le Rif s'est embourbé, malgré lui, dans une révolte pacifique depuis la mort du poissonnier Mohcine Fikri fin octobre 2016,[1] une situation dramatique qui ne semble pas avoir d'issue pour le moment. Pire il y a une fuite en avant du Hirak et du gouvernement : Nacer Zafzafi,[2] l'icône de la mouvance populaire rifaine s'est maladroitement attaqué à la sacralité de la religion musulmane dans un pays très conservateur,[3] et le gouvernement a procédé automatiquement à son arrestation et celle de son cercle de lieutenants et décideurs.

Il semble que des deux côtés l'impulsivité l'a largement emporté sur la sagesse et le bons sens et, par conséquence, le fossé va s'grandir davantage, pourtant le dialogue apaisée est responsable aurait pu résoudre le conflit sachant que le gouvernement à mis la main à la poche et a promis de mettre 1 milliard de dollars sur la table, une somme faramineuse, pour le développement et le désenclavement de la ville et de ses environs. Somme toute aucune ville ou région du Maroc n'a eu la chance d'une telle générosité gouvernementale d'un coup et aussi vite. C'est une aubaine pour le Rif si la promesse est respectée.[4]

Mais, toutefois, il faut dire ouvertement que le Rif souffre en silence depuis un siècle. Il a souffert depuis le début d siècle dernier du joug d'un colonialisme pur et dur et depuis l'indépendance en 1956 du mépris de l'état central sans oublier pour autant la dureté de la nature et tout cela on peut le lire sur le visage des Rifains pétris de pauvreté et d'injustice.

* Handicaps structurels:

Le Rif en tant que région et entité culturelle est confronté, depuis belle lurette, a une brochette d'handicaps a la fois d'ordre naturel et humain :

* Handicap géographique :

Il s'étend de la côte de l'océan atlantique au nord du pays et borde la Méditerranée de ses côtes rocheuses. Vers le sud, il s'abaisse doucement en basses collines. Le djebel Tidighine, qui est le plus haut sommet du Rif atteint 2456 m. La chaîne montagneuse est compartimentée en vallées encaissées, courtes et étroites qui délimitent des massifs aux pentes abruptes travaillées par l'érosion. Ce type de relief rend les tâches agricoles pénibles, et beaucoup d'habitants partent désormais vivre dans les grandes villes. A l'ouest la végétation est composée de sapins, de pins, et de cèdres. En se dirigeant vers l'est, vers la Méditerranée, les steppes arides et les maquis prennent le pas.

Le Rif est une région majoritairement montagneuse et très escarpée donc généralement accidentée. Elle comporte peu de plaines. Les pentes du sol sont souvent très fortes et supérieures à 50%. Les sols sont peu perméables et très sensibles à l'érosion.. Bien qu'il a accès à une pluviométrie importante en une année humide, toutefois il est aride et manque terriblement d'eau. Le Rif dans sa totalité est sujet à une érosion dévastatrice et continue.

Dans les années 60 et 70 du siècle dernier un projet a été mis en place pour arrêter cette érosion : le Projet DERRO. Ce projet,[5] qui signifie développement économique et rural du Rif occidental (DERRO), a commencé en 1960, dans le double but de sauvegarder les sols de l'érosion, et d'améliorer le niveau de vie des paysans. Vingt ans après, une étude soigneuse des milieux naturels, de la société locale, et des réalisations du projet DERRO à Taounate et dans l'Oued Mellah, conduit a la conclusion que les objectifs initiaux sont loin d'être atteints.[6] Beaucoup de mauvaises langues parlent de détournement de fonds par les officiels responsables de Rabat.

* Handicap culturel :

Dans l'imaginaire populaire, les Rifains sont à la fois des gens très braves et très honnêtes, chefs de familles responsables et époux fidèles. Ils sont connus sous l'appellation : chlouh al-'azz, les Amazighs/Berbères valeureux.

Ceci dit, toutefois le Rifain est vu et stéréotypé comme un être louche et infidèle qui peut changer d'avis et de camp vite fait :

Riffi gheddar ou 9attal (le Rifain est sanguinaire et incapable de fidélité);

Riffi dirou gouddamek ou ma-tidirou ourak (Le Rifain n'est pas digne de confiance);

Rifi ighadrek, ighadrek (le Rifain te sera infidèle tôt ou tard), etc.

Ces stéréotypes étranges sur le Rifain sont le résultat de sa pugnacité et son sens inné de la survie dans un environnement géographique inhospitalier. Son visage « cicatrisé » par la vie difficile lui donne l'impression d'être un homme patibulaire et indigne de confiance ayant une propension naturelle à combattre et agresser.

Le Makhzen y est aussi pour quelque chose dans la propagation de ce stéréotype malveillant. En effet en 1984, il y avait un soulèvement à Nador suite au renchérissement des denrées alimentaires de base au Maroc. L'état écrasa la révolte dans le sang et feu Hassan II, dans un discours très officiel déversa son fiel sur la population du Rif en les appelant awbaches (barbares et Apaches) et on les conseillant à se tenir tranquille parce qu'ils le connaissent très bien (allusion faite à son écrasement du soulèvement armé de 1958-59).

Comme résultat de ses soulèvements à succession, feu Hassan II décréta le Rif région non grata et ainsi cette partie du pays est tombée dans l'oubli gouvernemental et les limbes de la monarchie chérifienne. Pour masquer cette approche, l'establishment a maladroitement coopté certaines élites locales, qui vite perdirent leur virginité et credibilité vis-à-vis du peuple et devinrent, par conséquence, des caisses de résonance de leur maitres à Rabat.

* Handicap économique :

La géographie a toujours été peu propice et peu clémente pour le Rif et les Rifains. Ainsi, le système tribal dans sa composante segmentaire était toujours une forme de protection contre autrui mais aussi contre l'inconnu qui peut être soi un ennemi externe ou un fléau naturel.

Pour l'anthropologue américain Carlton S. Coon qui travailla sur la tribu Gzennaya dans les années 20 du siècle dernier[7] et son élève et disciple David M. Hart qui s'intéressa à Ait Ouriaghel dans les années 50 du même siècle[8], dont l'opus fut traduit en Arabe par une association rifaine, Stem van Marokkaans Democraten-Nederland, basée en Hollande[9], le Rif est une région unique dans son genre sur le plan anthropologique distinguée par des qualités surprenantes d'endurance, de fidélité et bravoure.

Le Rif est une région foncièrement pauvre, donc incapable de nourrir les siens. Dans les années 30 du siècle dernier, les Rifains immigraient saisonnièrement, en masse, vers l'Algérie française[10] pour travailler dans les champs agricoles. Ils appelaient ce mouvement chareq « migration vers l'est ». Dans les années 50, ils traversèrent, cette fois-ci, la Méditerranée pour aller en Europe, en pleine reconstruction après les affres de la Deuxième Guerre Mondiale, grâce à la générosité américaine du Plan Marshall. Ils s'installèrent surtout en Hollande et Belgique mais aussi en Espagne, France, Allemagne et les pays de la Scandinavie. Grace à l'argent durement gagné ils construiront de belles maisons en dur et investiront dans des commerces et dans l'immobilier.

Mais dans les années 80 les Européens fermèrent leurs frontières et les fils du Rif s'investirent dans les études avec l'espoir de faire vivre les leurs. Une fois le diplôme en poche ils se retrouvent au chômage et sur les chaises de cafés ils méditèrent longuement sur des jours meilleurs tout en s'organisant dans des associations de défense de la culture amazighe et les droits de l'homme. Très vite, Alhoceima devint la capitale marocaine des droits de l'homme et de la contestation en gestation et de la fronde.

Pour calmer le jeu, le Makhzen procéda maladroitement à la cooptation de certaines élites locales en mal de leadership et de stardom, mais très vite ces élites perdirent leur virginité politique et se trouvèrent désavoués par le peuple rifain pour ne pas dire bannis à jamais.

La France pendant le protectorat 1912-1956, pour des fins de colonisation, avait divisé le Maroc en Maroc utile, le Maroc des cotes, des plaines agricoles et des richesses minières et le Maroc inutile celui des montagnes et du désert. Cette subdivision coïncidait grandement à une plus ancienne : bled l-makhzen « terres sous contrôle gouvernemental » et bled siba « terres de dissidence ou plutôt les contrées pauvres des Ima-

PODEMOS demande à la chef de la diplomatie européenne d'exiger à l'état marocain de cesser sa politique répressive contre le Rif

Ci-aprés la lettre envoyée par les eurodéputées et eurodéputés de PODEMOS à la chef de la diplomatie européenne sur les actuels événements du Rif

A Mme. Federica Mogherini,
Haute Représentante de l'Union Européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité

Objet : Sur la situation d'urgence de persécution, de harcèlement et de torture envers des demandes légitimes du peuple du Rif, à la suite de la mobilisation populaire massive dans la région du Rif le 18 mai 2017

Chère Haute Représentante Mogherini:

Depuis la fin 2016, nous nous rappelons de la mort de Fikri Mohssine, un vendeur de poissons rifain à qui on a confisqué sa marchandise et son unique source de revenus pour sa famille et pour lui. Mais surtout, nous pensions que pour ce poissonnier sauver son produit qu'il vendait était la même chose que d'éviter sa mort et celle de ses proches, et il a essayé de tenir à ce qui lui restait dans le camion poubelle, alors que l'ordre d'un agent de police a finalement terminé par les séparer. Mohssine Fikri a été écrasé, à côté de sa marchandise.

Ce fait est un assassinat commis par les autorités du pays. Mais il y a eu encore plus. Cinq autres jeunes ont été torturés et tués dans les postes de police depuis 2011, et différents témoins racontent comment des fonctionnaires de police ont porté les corps sans vie au siège de la Banque Chaiibi et ils ont provoqué un incendie pour dissimuler ce crime. Les corps calcinés montraient des signes de torture et de nombreuses fractures osseuses. Ces cas sont restés sans résolution et l'administration n'a jamais montré aucun signe de collaboration avec les demandes des familles en leur facilitant l'accès aux preuves.

Depuis l'assassinat de Mohssine Fikri, le mouvement populaire de protestation ne cesse d'accroître dans la région du Rif au nord du Maroc, et il a donné lieu à une concentration de plusieurs dizaines de milliers de manifestants à Al-Hoceima le 18 mai. Ce mouvement puise ses racines dans la mobilisation populaire qui a eu lieu dans la région le 20 Février 2011, donnant au Maroc un nouveau souffle de la dynamique des soulèvements dans la région du Maghreb et du Moyen-Orient.

La population du Rif :

1) demande le procès des personnes responsables de ces décès,

2) exige de mettre un terme à la marginalisation de Rabat,

3) exige des investissements sociaux d'urgence dans les hôpitaux, les universités, l'emploi et les infrastructures,

4) exige la levée de la militarisation de la province d'Al Hoceima

5) exige la fin des persécutions et des harcèlements des jeunes et des petits agriculteurs,

Cette situation est un signe évident de l'échec des politiques économiques et sociales promues par l'Etat marocain afin de rembourser son énorme dette publique, qui se manifeste dans la destruction du tissu productif, le pillage des ressources marines et forestières, la faiblesse des principaux services publics et l'absence d'emploi des jeunes. Ces politiques néolibérales en faveur du grand capital étranger et local, dictées par les institutions financières et commerciales internationales et les gouvernements des puissances impérialistes, sont appliquées par les institutions marocaines corrompues et qui n'ont rien de démocratiques. Les divers institutions gouvernementales, sécuritaires et les médias du système monarchique cherchent à faire taire la voix de la population du Rif, à criminaliser le mouvement de protestation et à éroder sa crédibilité afin qu'elle ne constitue pas un exemple pour d'autres villes et d'autres régions du Maroc qui vivent dans les mêmes conditions de marginalisation , d'appauvrissement et d'atteinte à leur dignité.

Pour tout ce qui précède, nous demandons à l'UE de toute urgence:

1. de condamner la répression, la violence et les campagnes de désinformation de l'Etat marocain,

2. d'exiger à l'Etat marocain la cessation de l'état d'abandon dans lequel se trouve le territoire du Rif et la prise en charge des revendications de la population se référant à des questions politiques et culturelles,

3. de condamner les persécutions de la police pour des raisons politiques, comme celle à laquelle fait face Nasser Zafzafi pour défendre le Mouvement populaire du Rif (MPR) des paroles d'un prédicateur dans une mosquée,

4. de défendre le droit à la liberté d'expression, le droit à la vie et à la sécurité sur le territoire du Rif, et de condamner la torture et les traitements inhumains et dégradants que l'Administration marocaine a appliqué historiquement sur cette population,

5. d'exiger le droit d'accès à la justice comme telle et comme elle est revendiquée et de se protéger des ingérences de l'Etat marocain envers les droits fondamentaux des personnes que composent ces territoires,

6. de forcer la cessation des arrestations des activistes du Mouvement Populaire du Rif qui sont arrivés à plus de 128 détenus au cours des 12 derniers jours,

Dans l'attente de votre réponse et en étant à votre disposition à discuter de cette question lors d'une future réunion si vous le considérez opportun, veuillez agréer nos salutations les plus cordiales.

❋ Signés: Les eurodéputées et eurodéputés de PODEMOS

Xabier Benito Ziluaga, Tania González Peñas, Lola Sánchez Caldentey, Estefanía Torres Martínez, Miguel Urbán Crespo, Angela Vallina, Paloma Lopez et Lidia Serra.

LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com

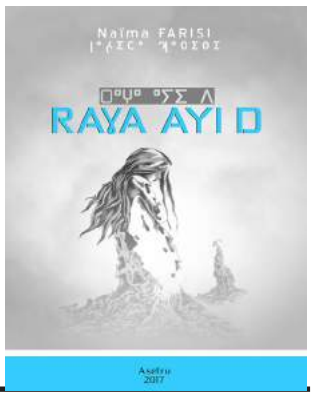

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 197 / 13 Juin 2017 – 1738 2967 – PRIX: 5 DH / 1,5EURO

NOUS SOMMES GRAVEMENT PRÉOCCUPÉS PAR LA RÉPRESSION CONTINUE DANS LA RÉGION DU RIF DANS LE NORD DU MAROC

Excellences,

Nous, les organisations internationales, régionales et non-gouvernementales amazighes (ONG) soussignées, écrivons aujourd'hui pour partager nos sérieuses inquiétudes concernant la détérioration de la situation des droits de l'homme dans le Rif, située dans la partie nord du Maroc où vit principalement une population amazighe, qui a connu une longue histoire de marginalisation, de négligence et de répression brutale.

Des arrestations et des détentions de militants des droits de l'homme, de civils, de journalistes et de personnalités de l'opposition amazighe se sont multipliées depuis la fin octobre 2016 lors de manifestations pacifiques qui ont eu lieu en réaction à la mort d'un jeune poissonnier Mouhcine Fikri. Pour rappel celui-ci a été écrasé dans un compacteur d'ordures en essayant de récupérer du poisson que la police lui avait confisqué et jeté dans la benne d'un camion d'ordures.

Ces protestations se sont intensifiées, initialement autour de la ville d'Alhoceima, et se sont répandues dans d'autres villes du Rif, et ont été aussi soutenu par des rassemblements d'autres groupes amazighs dans maintes villes et localités du Maroc, ainsi qu'à l'étranger parmi la diaspora amazighe.

Le gouvernement du Maroc n'a pas fait l'effort d'écouter les doléances légitimes des citoyens de cette localité, au contraire il a donné libre cours à la répression féroce. Ainsi des forces de sécurité ont été envoyés dans la région du Rif pour endiguer les manifestations pacifiques et plus de 100 militants de premier plan ont été arrêté et emprisonné dans un mépris flagrant des droits de l'homme du Rif. Un appel à l'aide nous est parvenu de la jeune direction du mouvement amazigh Hirak, demandant expressément soutien dans leur lutte pacifique pour être entendus par les autorités afin de satisfaire leurs revendications légitimes d'amélioration de leur vie sociale et économique et pour attirer l'attention internationale sur le mépris de leurs droits humains de la part du gouvernement marocain.

Les autorités marocaines ont justifié l'arrestation des jeunes dirigeants du Hirak par le prétexte que leur l'action, bien que pacifique, constitue une menace à l'intégrité et le bien-être de la nation, ce qui rend nécessaire une rétorsion énergique. Ceci est une parodie abjecte de la situation telle qu'elle est sur le terrain sachant pertinemment que la population a souffert énormément depuis belle lurette d'une exclusion voulue et cela continue aujourd'hui.

En réponse, le gouvernement marocain a procédé à l'arrestation de 130 activistes amazighs dont les noms sont comme suit: Nasser Zafzafi, Mohamed Jelloul, Mouhamed Elmajjaoui, Issam Achhbar, Ayman Fikri, Silya Ziani, Nabil Ahamjik, Mohamed Boulaarassi, Ilyas El Hajji, Abdelilah Bensiaamar, Khalid Cheikh, Wassim Boubouh, Youssef El Fakih, Yahya El Fakih, Ayoub Zaghdoud, Achraf El Yakhloufi, Hossain El Idrissi, Mohamed El Majjaoui, Amin Bouhaddou, Tarik Anissi, Omar Bouhras, Karim El Boukri, Ibrahim Bouzian, Othman Bouzian, Mourad Zafzafi, Jaouad Hammouti, Ouassim El Boustati, Ahmed El Karroudi, Bilal Farou, Lhaurdin Chanhout, Samir Taghdouini, Bilal Ahabbad, Bilal El Yahyaoui, Mohamed Afasi, Adil El Hachmi, Izddin El Garrah, Fouad Essaidi, Mouhamed Fadel, El Mortada Imarechen, Houssein Idrissi, Ahmed Sultan, Anass El Khattabi, Badr Agraf, ILyass EL Moutaoukil, Karim Amghar, Mohamed El Asrihi, Jawad Sabiri, Abdel Ali Heddou…(1)

De plus, les membres des familles des militants sont harassés par les forces de sécurité quotidiennement.

Ainsi pour éviter des sanctions et conformément à ses engagements envers le Conseil de l'Europe, l'Organisation pour la Sécurité et la Coopération en Europe, la Déclaration des Nations Unies sur les droits de l'homme et d'autres engagements internationaux, nous demandons au gouvernement du Maroc de procéder impérativement comme suit :

- **Libération de tous les détenus amazighs du Rif et ceux emprisonnés pour avoir pratiqué leur protestation non-violente et leur accorder réhabilitation politique complète ;**
- **Cesser le harcèlement et l'intimidation des membres des familles**

des leaders et des militants du mouvement Hirak du Rif et des défenseurs des droits de l'homme au Maroc ;

- **Respecter les droits des journalistes à faire leur travail sans entraves ; et**
- **Permettre aux journalistes locaux et étrangers de reprendre leurs opérations sans crainte de harcèlement et de raids de l'État.**

Pour soutenir la lutte du Hirak du Rif, nous avons décidé, par conséquence, à lancer une campagne internationale pour la publication de cette déclaration dans l'espoir d'entreprendre une campagne de projection internationale qui apporterait des changements dans la façon dont le Maroc traite ses citoyens amazighs et autochtones, dans le Rif et dans d'autres régions rurales du Maroc (Souss, montagnes de l'Atlas, etc.), et leur accorder les mêmes droits sociaux, économiques et humains que ceux d'autres citoyens issus d'autres régions.

La militarisation de la région du Rif doit s'arrêter et l'utilisation de la violence par les forces gouvernementales contre les manifestants pacifiques doit cesser inopinément.

Nous espérons, de tout cœur, que le Maroc réussisse en tant qu'état démocratique pleinement intégré à la communauté internationale. Nous soutenons les efforts visant à résoudre pacifiquement les protestations de Rif en cours, mais rien de tout cela n'est possible aussi longtemps que ce pays continue à progresser sur le chemin autoritaire qu'il occupe actuellement.

Le gouvernement du Maroc ne peut pas être à la fois un membre respecté de la communauté internationale et une autocratie répressive. Il doit choisir. Nous l'exhortons à choisir la démocratie et le respect des droits de l'homme, un choix qui est dans le meilleur intérêt du peuple marocain et de la paix internationale.

❋ Signatures de:

Réseau culturel Amazigh en Amérique – USA
Communauté Amazighe de Boston– USA
Assemblée Mondiale Amazighe – Belgique
Comité de Soutien au Mouvement Rif aux Etats Unies d'Amérique
Association Tamaynut – Maroc
Institut Tazzla pour la Diversité Culturelle – Los Angeles /California– USA
Communauté Amazighe de New Jersey – USA
Mouvement pour l'Autonomie du Rif (MAR)
Association Sifaks – Utrecht, Pays Bas.

L'ETAT MAROCAIN PRATIQUE UNE POLITIQUE DE SÉGRÉGATION CONTRE LE RIF ET LE « MOUVEMENT POPULAIRE RIFAIN » À TEL POINT QU'IL SPOLIE LES TERRES COLLECTIVES DE LA POPULATION POUR L'APPAUVRIR

L'Assemblée Mondiale Amazighe suit, avec grand étonnement, la poursuite de l'usage de la répression et de la violence par l'Etat marocain, contre des milliers de citoyens qui sont sortis pour protester dans la ville d' Al-Houssima et dans d'autres régions du Maroc. Après une campagne d'arrestations arbitraires menée sans respect pour la loi ni pour les chartes internationales des droits de l'homme, l'Etat, directement ou indirectement, a orchestré des campagnes médiatiques pour diaboliser et discréditer les manifestants dans le Rif et dans les autres régions du pays.

Tout en dénonçant fermement l'arrestation de Nacer Zafzafi et les dizaines d'activistes de la contestation populaire dans le Rif, l'Assemblée Mondiale Amazighe s'insurge contre la convocation de plusieurs activistes de la contestation pour des interrogatoires et contre la poursuite des arrestations dans le rang de citoyens pacifiques.

Dans le même contexte, l'Assemblée Mondiale Amazighe dénonce, avec vigueur, toutes les politiques ségrégationnistes de l'Etat contre la majorité des régions du pays, à commencer par le Rif. Cette région a non seulement été marginalisée par l'Etat, bien plus, elle fut l'objet de politique d'appauvrissement à tel point que l'Eta spolie les terres des tribus dans la région. Et nous citons comme exemple l'action de l'Etat en ٢٠١٦. Action qui a abouti a la spoliation de plus de trente mille (٣٠,٠٠٠) hectares dans la province d'Al-Houssima. Un tableau détaillé relatif aux décisions de spoliation des terres, publié en arabe dans le Bulletin official, signé par le Chef du gouvernement à l'époque par Abdelilah Benkiran, sera joint à ce communiqué.

De ce fait, l'Assemblée Mondiale Amazighe, tout en déclarant son appui à la contestation rifaine et son soutien à toutes les protestations de solidarité dans différentes villes du Maroc, déclare ce qui suit :

- **Dénonce l'usage excessif de la force ainsi que l'exploitation des mosquées et la manipulation de la loi pour s'en prendre aux contestataires dans le Rif en réprimant les manifestations de solidarité dans différentes villes du Maroc et en arrêtant les leaders de la contestation ;**
- **Estime que la politique de répression est caduque et ne fait plus peur au peuple, elle témoigne de la volonté du système à inaugurer la transition dictatoriale et l'édification d'un Etat géré avec une main de fer. Fait qui doit être combattu par tous les Amazighes dans différentes régions du Maroc et dans la diaspora, de manière pacifique, pour dénoncer les atermoiements et les campagnes qui visent la contestation et poursuivre la lutte pour un Etat démocratique ;**
- **Nous demandons avec insistance la libération immédiate et sans conditions de tous les détenus de la contestation dans le Rif, à commencer par Nacer Zafzafi et nous déclarons notre solidarité avec les familles des détenus ;**
- **Nous réclamons les excuses officielles de l'Etat en raison de ses méthodes répressives et ses campagnes médiatiques contre la contestation rifaine, et nous lui faisons endosser la totale responsabilité quant aux maux qui peuvent toucher et les détenus et les citoyens contestataires ;**
- **Nous réaffirmons la nécessité de satisfaire, de manière totale et sans lacunes, le dossier revendicatif de la contestation rifaine. Nous demandons à ce que tout ceux qui ont réprimé la contestation ou profité frauduleusement des richesses de la région rendent des comptes. Que les terres spoliées par des lois iniques soient rendus à leurs propriétaires légitimes. Nous avertissons l'Etat quant à la poursuite de la confrontation avec le peuple, car le peuple vaincra et il est temps pour que l'Etat soit au service du peuple et non le contraire;**
- **Nous soulignons, avec fierté, le haut degré de maturité et de sagesse de tous les citoyens qui sortent pour manifester pacifiquement dans le cadre de la contestation dans le Rif ou en solidarité avec cette dernière.**

Assemblée Mondiale Amazighe
Le Président : Rachid Raha

هيومن رايتس ووتش تتهم الدولة بالسعي لعقاب الزفزافي وتطالب بالتحقيق في تعذيبه

قالت «هيومن رايتس ووتش» و«منظمة العفو الدولية» اليوم إن الشرطة اعتقلت وضربت بقسوة أبرز قائد للاحتجاجات الاجتماعية في منطقة الريف بالمغرب، وفق ما صرح لمحاميه. تُحقق السلطات مع ناصر الزفزافي، زعيم الاحتجاجات، بشأن تهم خطيرة من بينها تهمة يعاقَب عليها بالإعدام، وأخرى تبدو ذات طبيعة سياسية.

الزفزافي (38 عاما) هو الأبرز ضمن مجموعة تتكون من 127 متظاهرا وناشطا اعتُقلوا خلال الحملة الأمنية التي استهدفت احتجاجات في معظمها سلمية وانطلقت أواخر مايو/أيار 2017 في شمال المغرب. طالب الزفزافي بفحص طبي لتوثيق الاعتداءات عندما مثل أمام النيابة العامة في 5 يونيو/حزيران. لكن عبد العزيز النويضي، أحد محاميه، قال إن طلبه لم يتحقق بعد، ما يثير مخاوف من عدم التزام المحكمة بواجب التحقيق في مزاعم اعتداءات الشرطة.

قالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «على السلطات المغربية التحقيق في المزاعم ذات المصداقية التي تفيد بارتكاب الشرطة لأعمال عنف ضد الزفزافي، والامتناع عن توجيه أي تهم مرتبطة بحرية التعبير أو التظاهر السلمي. يبدو أن القضية، في هذه المرحلة، تسعى إلى إنزال أقصى عقوبة ممكنة بقائد الاحتجاجات، وليس إلى معاقبة سلوك جنائي».

اعتقلت الشرطة الزفزافي يوم 29 مايو/أيار في قرية دوار لحرش على بعد حوالي 50 كم من الحسيمة، أكبر مدينة في منطقة الريف. جاء اعتقاله بعد 3 أيام من مقاطعته لخطبة صلاة الجمعة في مسجد بالحسيمة، دفاعا عن الحركة الاحتجاجية التي انتقدها الخطيب، وهو موظف لدى الدولة.

حوالي الساعة 6:30 صباحا يوم 29 مايو/أيار، حطم حوالي 12 عنصرا من «الفرقة الوطنية للشرطة القضائية» باب منزل كان يمكث فيه الزفزافي وناشطان آخران، فهيم غطاس ومحمد حاكي، بحسب ما روى الزفزافي للنويضي في سجن عكاشة بالدار البيضاء يوم 12 يونيو/حزيران. كما قال الزفزافي إن الشرطة كسرت الأثاث والنوافذ، وهاجمت الرجال الثلاثة رغم أنهم لم يُبدوا أي مقاومة. أضاف أن الضرب المبرح أنتج جُرحا طوله 1.5 سنتمتر على قائمة رأسه، وآخر تحت عينه اليسرى، وكدمات في ظهره.

سبّ رجال الشرطة النشطاء الثلاثة بألفاظ مبتذلة، وألحوا على أن يرددوا «عاش الملك!»، ناعتين إياهم بـ «الانفصاليين»، بحسب أقوال الزفزافي. نقلتهم الشرطة إلى الحسيمة قبل أن تنقلهم جوّا، معصوبي الأعين ومقيدين، إلى الدار البيضاء. وهناك، قدمت الشرطة للزفزافي الرعاية الطبية، بما في ذلك غرزا على قائمة رأسه، وقدمت له ملابس نظيفة بدل ملابسه الملطخة بالدماء.

قال النويضي لـ هيومن رايتس ووتش إنه أجرى مقابلة منفصلة في 12 يونيو/حزيران مع غطاس الذي أدلى بأقوال مطابقة لرواية الزفزافي.

بقي الزفزافي رهن الاعتقال الاحتياطي من 29 مايو/أيار إلى 5 يونيو/حزيران، حيث مثل مع رفاقه أمام وكيل الملك بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء. يسمح «قانون المسطرة الجنائية» المغربي بتمديد الاعتقال الاحتياطي إلى مدة أقصاها 8 أيام في القضايا التي تخص أمن الدولة. قال النويضي الذي كان من بين المحامين الذين نابوا عن الماثلين خلال الجلسة إن الزفزافي روى للوكيل تفاصيل تصرفات رجال الشرطة خلال اعتقاله وطالب بفحص طبي.

يُجبر قانون المسطرة الجنائية المغربي النيابة العامة وقاضي التحقيق، إلا في حالات نادرة، على الأمر بفحص طبي لفائدة كل متهم طالب به، أو إذا لاحظ المدعي أو القاضي آثار عنف على الماثل.

مساء الجلسة، أحال وكيل الملك المتهمين إلى قاضي التحقيق. وحسب تقرير النيابة العامة المؤرخ في 14 يونيو/حزيران والمنشور على الموقع الإخباري «بديل»، فإن التهم التي طلب المدعي العام من قاضي التحقيق النظر فيها تشمل واحدة يعاقب عليها بالإعدام: «المشاركة في ارتكاب جناية المس بسلامة الدولة الداخلية بارتكاب اعتداء الغرض منه إحداث التخريب والتقتيل والنهب في أكثر من منطقة».

كما أوصى وكيل الملك بتوجيه تهم «المشاركة في ارتكاب العنف في حق رجال القوة العامة نتج إراقة دم»؛ «المس بالسلامة الداخلية للدولة عن طريق تسلم مبالغ مالية... مخصصة لتمويل نشاط ودعاية من شأنها المساس بوحدة المملكة المغربية وسيادتها وزعزعة ولاء المواطنين للدولة المغربية ولمؤسسات الشعب المغربي»؛ «تنظيم مظاهرة غير مصرح بها ... والمشاركة في تجمهر مسلح»؛ «إهانة هيئات منظمة وإهانة رجال القوة العامة»؛ و«التحريض علنا ضد الوحدة الترابية للمملكة».

التهم المتعلقة بأعمال العنف تبدو جنائية بطبيعتها، لكن الكثير من التهم الأخرى تنتهك الحقوق الأساسية (مثل «إهانة هيئات منظمة») أو هي فضفاضة وغامضة لدرجة تسهّل استخدامها من قبل السلطات لمعاقبة المعارضين بسبب التعبير أو الاحتجاج السلمي. يضمن «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي صادق عليه المغرب سنة 1979، ودستور المغرب لعام 2011 الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

أحال قاضي التحقيق الزفزافي إلى الاعتقال الاحتياطي. لم تتوفر لحد الآن الأدلة المستخدمة ضده، كما لم تجب الحكومة على طلبات هيومن رايتس ووتش لمعلومات حول الملف.

تهز الاحتجاجات منطقة الريف منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016 بعدما سحقت شاحنة نفايات بائع السمك محسن فكري الذي صعد إليها لاسترجاع شحنة من سمك أبو سيف حجزتها منه السلطات بدعوى أنها اصطيدت بشكل غير قانوني. الزفزافي، ابن الحسيمة العاطل عن العمل، اشتهر اسمه في أرجاء الريف نتيجة خطاباته النارية حول العدالة الاجتماعية التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع مرور الأسابيع، أصبح القائد الأبرز للتظاهرات الشعبية للتنديد بما يُعتبر تهميشا لمنطقة الريف، وللمطالبة بمزيد من فرص العمل وخدمات اجتماعية أفضل في المنطقة.

رغم أن المظاهرات كانت في معظمها سلمية، إلا أنها شهدت أحداثا أقدم فيها أشخاص - قالت الشرطة إنهم متظاهرون - على رجم وإحراق سيارات ومساكن للشرطة. بدأت الشرطة في اعتقال الناشطين يوم 26 مايو/أيار. ومنذ ذلك الحين، حصلت ملاحقات قضائية ضدّ 83 منهم على الأقل في الحسيمة، حُكم على 32 منهم بالسجن من شهرين إلى 18 شهرا. ونُقلت مجموعة أخرى من 45 شخصا على الأقل، من بينهم الزفزافي، إلى الدار البيضاء حيث ينتظرون المحاكمة، بحسب قول إدريس وعلي، وهو أيضا من محاميي المجموعة. أُطلق سراح بعضهم في انتظار محاكمتهم بينما يبقى الآخرون رهن الاعتقال.

قال محامو الدفاع إن الزفزافي سيمثل أمام قاضي التحقيق يوم 10 يوليو/تموز.

محامي الدفاع النويضي هو أيضا عضو في المجلس الاستشاري لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش.

قالت هبة مرايف، مديرة الأبحاث بقسم شمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: «إضافة إلى الزفزافي وغطاس، اشتكى عدد من متظاهري وناشطي الريف من اعتداءات قوات الشرطة بعد الاعتقال. لمحاربة الإفلات من العقاب وضمان محاكمة عادلة، على المحاكم في الدار البيضاء والحسيمة العمل على إخضاع المتهمين لفحوص طبية سريعة والمحافظة على كل الأدلة الملموسة ذات الصلة».

22 منظمة حقوقية ترسم صورة سوداء حول تعامل الدولة مع "حراك الريف"

كشف الائتلاف المغربي لهيأة حقوق الإنسان، والمكون من 22 منظمة وجمعية حقوقية، في ندوة صحفية نظمها صباح اليوم الأربعاء 21 يونيو 2017 بالرباط، في إطار تقديم تقريره المتعلق بنتائج عمل لجنة تقصي الحقائق حول مجمل التطورات التي يعرفها إقليم الحسيمة، التي شكلها الائتلاف، عن مجموعة من الانتهاكات التي تعرض لها نشطاء الحراك الشعبي بالريف، من "الاستعمال المفرط للقوة في فض التظاهرات وملاحقة المحتجين واقتحام للمنازل".

وأشار الائتلاف الحقوقي، إلى أن اللجنة سجلت وقوع العديد من "انتهاكات حقوق الإنسان من طرف القوات العمومية وبعض من رجال السلطة المحلية ومن طرف جماعات "بلطجية" بتحريض أو تغاضي من السلطات"، مشيرا إلى أن "القوات العمومية تدخلت بعنف مفرط لفض تجمعات سلمية استعملت فيها القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه والعصي"، موضحا أن "الأغلبية الساحقة ممن تعرضوا للاعتقالات العشوائية ومرفقة بالعنف، هم شباب "، مشيرا في السياق نفسه إلى "حدوث انتهاكات مرتبطة بمداهمة البيوت في الصباح الباكر بحثا عن شباب شاركوا في تظاهرات احتجاجية"، إضافة إلى " تعريض النساء المشاركات في الاحتجاج للعنف اللفظي والجسدي وإلقاء القبض على ناشيطات في الحراك".

وأوضح الائتلاف الحقوقي أن "كثافة وجسامة الانتهاكات المرتكبة في حق ساكنة إقليم الحسيمة، من الاعتقالات التعسفية وعسكرة المنطقة، ومنع التجوال وترهيب الساكنة، يدعو إلى التخوف من وقوع انتهاكات قد ترقي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"، مؤكد إن "ما يشهده إقليم الحسيمة يعود بالأساس للانتهاكات التي مست الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتجسد في التهميش والإقصاء والعزلة التي عانت منها منطقة الريف منذ عشرينيات القرن الماضي".

وأضاف تقرير اللجنة الحقوقية إن "بعد حملة الاعتقالات التي تعرض لها نشطاء الحراك، اتخذ استعمال العنف طابع الانتقام من بعض المعتقلين، الذين تعرضوا للركل واللكم على طول الطريق وتجريد بعضهم من ملابسهم أمام معتقلين آخرين" حسب إفادات بعض المحامون للجنة، موضحة أن "بعض المعتقلين لا تزال آثار الجروح والإصابات ظاهرة في رؤوسهم أو وجوههم أو ظهورهم أو أطرافهم عند مثولهم أمام المحكمة"، كما تعرضوا للتعذيب داخل مخافر الشرطة من ضرب وعنف ومعاملة سيئة وتهديد، ومختلف الممارسات الحاطة من الكرامة".

وخلصت لجنة الائتلاف إلى أن "لجوء السلطات الأمنية لاستخدام المفرط للقوة في فض التظاهرات والاعتصام وملاحقة المحتجين واقتحام المنازل، يتعرض مع القوانين ويطرح عدة استفهامات حول مدى جدية الدولة في احترام التزاماتها الدولية والوطنية في موضوع حقوق الإنسان"، مبرزة أن "عدم تعميق البحث الأمني والقضائي، فيما يتعلق بوفاة خمسة شبان حرقا في أحداث 20 فبراير، يساهم في استمرار التوتر وعدم الثقة بين المجتمع والسلطات، ويؤدي إلى مزيد من الاحتقان".

وأورد تقرير اللجنة أن "الهجومات الاستفزازية للقوات العمومية على المتظاهرين دفعت أحيانا إلى ردود فعل مماثلة من قبل بعض المتظاهرين"، مضيفا أن "هناك تضارب في المواقف بين السلطات العمومية ونشطاء الحراك فيما يتعلق بالأحداث المتعلقة بالمسؤولية في إضرام النار في أحد المنازل التي كانت تأوي عناصر أمنية بمدينة امزورن، وهو الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات ويدعو إلى فتح تحقيق في الموضوع".

وطالب الائتلاف المغربي لهيأة حقوق الإنسان، بفتح تحقيق قضائي حول ما جاء في تقريريه من انتهاكات في حق ساكنة إقليم الحسيمة، و"ترتيب كافة الإجراءات القانونية اللازمة حتى لا يتكرر ما جرى، ووضع حد لسياسة الإفلات من العقاب"، كما طالب "بجبر الأضرار المادية والمعنوية التي أصابت ساكنة المدينة، والتعجيل بإصدار ظهير يلغي ظهير العسكرة الذي يهم إقليم الحسيمة".

كما أوصى الائتلاف الحقوقي بالعمل من أجل وضع حد لحالة الاحتقان التي لازال إقليم الحسيمة يشهدها، وسن تدابير وإجراءات مستعجلة يشكل إطلاق سراح جميع معتقلي الحراك، مدخلها الرئيسي قصد إعادة مد جسور الثقة والحوار بين مختلف أطراف التوتر بالمنطقة"، على حد قوله، كما أوصى بـ"إلغاء كل المتابعات المرتبطة بملف "حراك الريف" والمتضامنين معه داخل وخارج المغرب، والعمل من أجل فتح حوار مسؤول مع قادة الحراك قصد القطع مع المقاربة الأمنية واعتماد المقاربة التشاركية في البحث وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة والاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للساكنة".

وفق تقرير اللجنة الحقوقية

* منتصر إثري

التمييز ضد الأمازيغية في الإطار المرجعي لتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج

إلى السادة:
عمر عزيمان رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب ورئيس مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج
عبد الكريم بن عتيق الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

أما بعد،

يؤسفنا أن نراسلكم في موضوع يندرج ضمن إطار التمييز ضد الأمازيغية، وذلك بعد أن صادق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، يوم 19 يونيو 2017 بالرباط، على مضمون الإطار المرجعي لتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وذلك خلال لقاء حول موضوع "تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية".

وبعد بحثنا بين الأهداف التي يتوخى ذلك الإطار المرجعي تحقيقها يؤسفنا أننا لم نجد فيها ما يدل على هوية المغرب وثقافته الحقيقية التي وضعتم كهدف المساهمة في المحافظة عليها، ونستغرب بشدة الإقصاء التام للثقافة الأمازيغية واللغة الأمازيغية، ومرد استغرابنا هذا بالخصوص هو أن المصادقة على ذلك الإطار المرجعي تأتي بعد ست سنوات على إقرار الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد، كما تأتي قبل المصادقة النهائية على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

إننا نرى أن الاستمرار بالمصادقة على قوانين وقرارات ومشاريع تهم مجال اللغات والثقافة المغربية مع الإقصاء الكلي للأمازيغية يمثل تمييزا وعنصرية ضد لغة وثقافة الملايين من المغاربة داخل وخارج المغرب، ولا تحتاجون لأن نثير انتباهكم إلى أن الأغلبية الساحقة من الجالية المغربية في مختلف الدول الأوروبية هي جالية أمازيغية، تبقى لغتها وثقافتها الحقيقية هي الأمازيغية وليس العربية.

ومع ذلك، فإننا نشدد على ضرورة المساواة الكاملة بين العربية والأمازيغية داخل وخارج المغرب مع استحضار وجوب كون الدولة ومؤسساتها في خدمة الشعب ومقوماته الثقافية واللغوية، خاصة وأن الدستور يمثل حاليا سندا في هذا الباب.

في الختام نود أن نستفسركم عما إذا كنتم تضعون كهدف إدماج الأمازيغية لغة وثقافة في سياساتكم التعليمية داخل وخارج المغرب أم أنكم بدوركم سوف تقصونها تحت ذريعة غياب قانونها التنظيمي، لأننا نود إثارة انتباهكم في هذا الباب إلى أن مسلسل إدماج الأمازيغية في التعليم قد انطلق منذ سنة 2003 بالمغرب في غياب القانون التنظيمي للأمازيغية ويجب تطوير تعليم الأمازيغية بما ينسجم مع مقتضيات ذلك المسلسل داخل وخارج البلاد، لغة وثقافة.

تقبلوا منا فائق الإحترام.

* التجمع العالمي الأمازيغي
الرئيس: رشيد الراخا

الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

عائلات معتقلي حراك الريف لـ «اليزمي»..

نعاني في التنقل وزيارة أبنائنا لا تتعدى 10 دقائق

دعت لجنة عائلات معتقلي «حراك الريف» المرحلين إلى الدار البيضاء، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى التدخل من «أجل زيادة مدة زيارة أبنائهم المتواجدين رهن الاعتقال الاحتياطي بسجن «عكاشة» بالدار البيضاء في انتظار التحقيق التفصيلي.

وأشارت اللجنة في بلاغ لها، تتوفر عليه «العالم الأمازيغي» إلى أن مدة الزيارة «لذوينا لا تتعدى 10 دقائق وفقط، وهي مدة لا تكفي حتى للعناق والبكاء من كثرة الشوق لهم»، مشيرة إلى «بعد المسافة الرابطة بين الحسيمة والدار البيضاء، وما ينطوي عليها من معاناة للتنقل لزيارة فلذات أكبادنا المعتقلين».

وطالبت لجنة معتقلي الحراك الشعبي بالريف، اليزمي، إلى التدخل بشكل فوري «لإنهاء معاناتنا ومعاناتهم، وتمديد مدة الزيارة لأطول فترة ممكنة، والعمل على تحسين ظروف اعتقالهم علما أنهم قد دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام من أجل ذلك، وكذا العمل على الاستجابة لمطالبهم المتعلقة بظروف الاعتقال».

وفي وقت سابق، أوضحت اللجنة أن «تسعين معتقلا يعني تسعين عائلة بكبيرها وصغيرها مكلومة تعاني الويلات نفسيا معنويا وماديا» مشيرة أن «عائلات كثيرة فقدت معيلها الوحيد من جراء اعتقاله، وهو ما يعني أنه قد يكون بيننا أطفالا لا يجدون الآن حليبا ولا طعاما يسدوا به الرمق، أولئك الأطفال الذين انسدت البسمة المشرقة في شفاهم، واكتوت قلوبهم الصغيرة البريئة بلهيب حزن حل محل عاطفة أبوية كانت لا تنضب، وإذا بها صدفة تنقطع بانقطاع أخبار أب غاب دون أن يعرفوا لماذا».

وأوضحت لجنة المعتقلين المكونة من أحمد الزفزافي، محمد أحمجيق، فريد الحمدوي، رشيدة القدوري، هدى السكاكي، حنان حاكي، محمد مخروط، أشرف الفاضيلي وعدد من عائلات المعتقلين أن «شبابنا اعتقلوا ليس لأنهم انفصاليين أو هواة الفتنة والفوضى أو طالبي سلطة و ثروة، وإنما اعتقلوا لأنهم احتجوا سلميا ولزمن قياسي من أجل مطالب عادلة ومشروعة هي ذاتها مطالبنا ومطالب الشعب المغربي برمته».

أمريكا تدعو المغرب لتحقيق مطالب الريف وتبدي استعدادها للمساعدة

أكد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن التدخل المباشر للملك قد يكون كافيا لإعادة إرساء الهدوء وإيجاد آلية لمعالجة مطالب المتظاهرين بمنطقة الريف، محذرا في الوقت نفسه من خطر تفاقم الصراع في حالة عدم الاستجابة لمطالب سكان المنطقة.

وانتقد تقرير المعهد الأمريكي الذي أعدته خبيرة السياسة والدين في شمال أفريقيا، سارة فوير، تعامل الحكومة مع الحراك الذي اعتبره «عنيفا»، وذلك بعدما وصفت أحزاب الأغلبية المحتجين بـ«الانفصاليين» ما استفز سكان أقاليم الريف وصعد من وتيرة الاحتجاجات.

ودعا المعهد المسؤولين الأمريكيين إلى استمرار الدعم والاهتمام بالعلاقات الثنائية مع المغرب، وكذا متابعة حزمة المساعدات «البالغة 5 مليارات دولار أمريكي التي قدمتها للمغرب بين عامي 2012 و2017 مع التزام جديد سخي مماثل».

كما طالب المعهد «المسؤولين في الولايات المتحدة بأن يظهروا بوضوح، وبهدوء، أنهم مستعدون لمساعدة الرباط في تنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها».

ولفت تقرير المعهد إلى أنه منذ «اضطرابات عام 2011، تمكن المغرب من تجنب التطرف العنيف والاستبدادية الرجعية اللذين يجتاحان جزءا كبيرا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وذلك من خلال مجموعة من التحركات الاستباقية من قبل القصر بشكلٍ أساسي، والإصلاحات الدستورية التي وسعت نطاق السلطة التشريعية المنتخبة، والجهود الرامية إلى تفويض السلطة من الرباط إلى السلطات المحلية، ورغبة واسعة النطاق إلى تجنب الفوضى التي شهدتها بلدان أخرى».

وأوضح التقرير أنه «إذا كانت الصفقة المغربية الضمنية قد شملت مواطنين اختاروا الاستقرار مقابل تحسينات بطيئة ولكن قابلة للإثبات في الفرص الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية، فإن الاضطرابات الأخيرة تشير إلى تزايد الاعتقاد بأن الحكومة لم تقم بدورها في تلك الصفقة».

صحافيون وصحافيات يطلقون عريضة من أجل إطلاق إعلاميي الحراك

أطلق مجموعة من الصحافيات والصحافيين المغاربة عريضة تحت عنوان «من أجل توفير الحماية للإعلاميين خلال تغطية الحراك»، يطالبون من خلالها بإطلاق السراح الفوري للصحفيين والمدونين المعتقلين نتيجة تغطيتهم للحراك الشعبي بالريف من خلال مواقعهم الاخبارية و النقل المباشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي.

وطالب الصحافيون بالكف عن متابعة الصحفيين والمدونين بمقتضيات القانون الجنائي وحصر المتابعات عن طريق مدونة الصحافة والنشر، وتوفير الحماية والسلامة لكل الإعلاميين المشتغلين على تغطية حراك الريف محليا وكذا المظاهرات التضامنية التي يعرفها المغرب عموما و الكف عن الممارسات المشينة كحالات حجز وتكسير الكاميرات والهواتف النقالة للصحفيين وعموم المواطنين.

وأكدوا على ضرورة احترام السلطات للحق في الولوج للمعلومة من خلال توفير معطيات دائمة وشفافة حول الوضع الأمني والقضائي بالمنطقة، إلى جانب التزام الصحفيين والصحفيات بأخلاقيات المهنية من خلال تغطيات إعلامية متوازنة للحراك والدفاع عن ذلك من داخل هيئات التحرير.

وجاء في العريضة، التي فاقت المئة توقيع عند إطلاقها، أن السلطات الأمنية اعتقلت سبع (7) إعلاميين يديرون مواقع إخبارية محلية أو صفحات بمواقع التواصل الاجتماعي بالحسيمة ونواحيها، ويتعلق الأمربكل من محمد الأصريحي وجواد الصابري من الموقع «ريف 24» وعبد العلي حدو من «أراغي تيفي» والحسين الإدريسي من «ريف بريس» و ربيع البلق مراسل البديل أنفو بالجهة، إضافة لكل من مرتضى إعمراشا وفؤاد السعيدي من صفحة «أوار تيفي».

وأضافت العريضة أن المعتقلين يوجدون اليوم في الاعتقال الاحتياطي بالبيضاء ويتابعون بتهم ثقيلة بمقتضيات القانون الجنائي، وقالت أن هذه المتابعات في حق صحفيين مهنيين وصحفيين-مواطنين يعتبر خرقا سافرا لكل المواثيق الدولية والقوانين المغربية التي تضمن حرية الرأي والتعبير وكذا ممارسة حرية الصحافة والحق في الوصول للمعلومة.

طلبة الريف يقاطعون الامتحانات ويحتجون من أجل إطلاق المعتقلين

قاطع طلبة الكلية متعددة التخصصات بمدينة سلوان – الناظور، امتحانات الدورة العادية التي كان من المقرر أن تنطلق صباح أمس الخميس، وذلك تضامنا مع طلبة الحسيمة الذين لم تكن ظروفهم مناسبة للتحضير للامتحانات.

وخاض الطلبة، المنحدرين من مختلف مناطق الريف، احتجاجات طالبوا من خلال بالإفراج الفوري عن معتقلي الريف، وتحقيق مطالب الحراك الشعبي بالريف، وعبروا عن تضامنهم مع مع إخوانهم بمنطقة الحسيمة «التي تتعرض لموجة قمع عنيفة».

هذا وأعلنت إدارة الكلية على الفور تعليق الامتحانات وتأجيلها الى وقت لاحق.

حراك الريف : السجن النافذ لمعتقلين جدد ونقل آخرين لسجن تاوريرت

قضت المحكمة الابتدائية بالحسيمة يوم 19 يونيو الجاري، بالحكم على اثنين من نشطاء حراك الريف، بسنتين سجنا نافذة للأول وبثمانية عشرة شهرا سجنا نافذة للثاني.

وحسب مصادر إعلامية، جرى عرض 13 متهما من نشطاء الحراك على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالحسيمة، ثلاثة منهم تمت إحالتهم على محكمة الاستئناف بالحسيمة واثنان تم تسليمهما لولي أمرهما والباقيين تم إيداعهم بالسجن المدني بالحسيمة.

وتم تأخير باقي الملفات إما استجابة لملتمسات الدفاع أو لعرض أحد المعتقلين للخبرة الطبية بحضور هيئة الدفاع المكونة من المحامين رشيد بلعلي وندير اليحياوي ومكي الحمداوي وامحمد الغلبزوري وآخرين.

وبخصوص المنقولين إلى سجن تاوريرت أوضح، دفاع المعتقلين، عبد الصادق البوشتاوي أنه تم نقل كل من المعتقلين عماد المحدالي ومحمد البلوطي من السجن المدني بالحسيمة إلى السجن المحلي بتاوريرت بعد إصرارهما على مواصلة الإضراب على الطعام احتجاجا على اعتقالهما ومحاكمتهما وعلى الأحكام القاسية والظالمة الصادرة في حقهم، وأضاف البوشتاوي أنه سبق لباقي المعتقلين أن دخلوا في إضراب عن الطعام إلا أنهم أوقفوا الإضراب بعد زيارة ممثل النيابة العامة لهم.

القانون التنظيمي لتفعيل الأمازيغية محور لقاء منظم من حزب التجمع الوطني للأحرار

احتضن المقر المركزي لحزب التجمع الوطني للأحرار بالرباط لقاءا دراسيا حول موضوع: "مشروع القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم ومجلات الحياة العامة ذات الأولوية "وذلك يوم الإثنين 18 يونيو الجاري، بمشاركة الأستاذة أمينة اوشلح مديرة جريدة "العالم الأمازيغي"، وخبيرة في مجال الثقافة الأمازيغية، والأستاذ الحسين الملكي محامي بهيئة الرباط، وخبير في مجال اللغة الأمازيغية، وبحضور عدد من النواب خاصة اعضاء لجنة التعليم والثقافة والإتصال وأعضاء المكتب السياسي للحزب.

وسجل الأخ عبد الله غازي بإسم اللجنة المنظمة، أن "تنظيم هذا اللقاء يندرج في إطار إستراتيجية الحزب وكذا استراتيجية فريق التجمع الدستوري لجعلهما مؤسستين متفاعلتين مع نبض المجتمع في المواضيع الرئيسة لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق، لاسيما الثقافية واللغوية منها"، موضحا أن "محددات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يجب أن تثبت التعديل الدستوري الذي تمثل في تكريس الهوية المغربية، كما جاء في الخطاب الملكي، وفي مقدمتها الأمازيغية".

من جانبه أوضح الأخ مصطفى بايتاس مدير المقر المركزي للحزب في كلمة افتتاحية بأن: "هذا اللقاء الدراسي يأتي في سياق تفاعل البرلمانيين من أجل مرافقة التشريع الحكومي، في ما يخص الأمازيغية وتنزيل مقتضيات الدستور في فصله الخامس لأن " بلورة قانون تنظيمي يتماشى مع مضامين الدستور ويحضى بالقبول يجب أن يستحضر التراكمات الايجابية الأكاديمية والحقوقية والأدبية للحركة الامازيغية وكذا مساهمات حزب التجمع الوطني للأحرار الذي كان له السبق في تبني مقترحات جمعية مدنية فاعلة في الحقل الأمازيغي وتقديم مقترح قانون يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في مجلس النواب".

وشدد بايتاس على أن الحزب مستعد لتبني مرة أخرى كل التعديلات والملاحظات من أجل تجويد النص التنظيمي السالف الذكر مشيرا أن الفريق بصدد وضع الترتيبات من أجل تنظيم لقاء تفاعلي بمجلس النواب بحضور كل المكونات والفعاليات المهتمة بالمسألة والقضية الأمازيغية.

وفي نفس السياق أكد بايتاس على ضرورة تملك أدوات حجاجية ورؤية أكثر وضوحا تراعي كل الاعتبارات والأبعاد المرتبطة بهذا الموضوع الوازن والمساهمة في النقاش الدائر حول أنجع السبل لتفعيل مضامين الفصل الخامس من دستور فاتح يوليوز 2011، سواء ما تعلق منها بترسيم اللغة الأمازيغية أو تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية أو إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

من جهتهما استعرض المحاضران أمينة ابن الشيخ والحسين الملكي المراحل التي قطعها مشروع قانون ترسيخ اللغة الأمازيغية، مؤكدين على هذا القانون التنظيمي هو قانون استراتجي وأساسي يهم جميع المغاربة دون تمييز، منوهين بحزب التجمع الوطني للأحرار لكونه كان سباقا لتبني مقترح قانون يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية من قبل جمعيات مدنية أمازيغية. كما أشارا في تدخلهما أن الفضل في طرح أسئلة بالأمازيغية بالبرلمان يعود إلى فريق التجمع الوطني للأحرار.

واعتبرا ترسيم اللغة الأمازيغية من بين المستجدات التي جاء بها الدستور المغربي الجديد، إذ خلافا لكل الدساتير السابقة، تم الاعتراف لأول مرة بالأمازيغية كلغة رسمية للبلاد الى جانب اللغة العربية في فصل خاص باللغات وضمن الأحكام العامة جاء فيه :"تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء".

ويوفر الفصل حماية قانونية للأمازيغية من خلال التنصيص على إصدار قانون تنظيمي سيحدد "مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية".

كما يوفر هذا الفصل حماية للأمازيغية على المستوى المؤسساتي من خلال التنصيص على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية سيعمل على "حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره".

وسجلا المتدخلان خلال هذا اللقاء أن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، جاء بعيدا عن منطق يستحضر متطلبات إعمال الدستور والالتزامات الاتفاقية لبلادنا، ومكاسب المصالحة اللغوية والثقافية منذ 1999، ولم يعتمد المقاربة التشاركية، وظل بعيدا عن تطبيق منهجية تستحضر الجودة التشريعية للقوانين.

وتوقف المحاضران عند ملاحظات أولية تتعلق بالعديد من جوانب القصور في المشروع، التي تبرهن عن غياب إرادة فعلية للحكومة في إعمال الالتزامات الدستورية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، حيث إن عدم تدارك جوانب القصور هذه سيؤدي من الناحية العملية إلى إبطاء و تعطيل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

ولاحظا المتدخلان أن الحكومة لم تنظم أي مسار تشاوري مع الفاعلين المدنيين العاملين في مجال الترافع بخصوص إعمال الفصل 5 من الدستور بل أن الحكومة تأخرت كثيرا في إعداد مشروع القانون التنظيمي، وهذا يضرب في العمق الطابع التأسيسي للولاية التشريعية الحالية. وسينعكس هذا البطء سلبا على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية. كما أدى هذا البطء في الإعداد إلى أن توجه لبلادنا عددا من الملاحظات الختامية من قبل الهيئات الأممية للمعاهدات ومن المقررين الخاصين للأمم المتحدة بخصوص وضعية الحقوق اللغوية و الثقافية.

وفي الختام دعا الخبيرين إلى "استحضار المضامين والصكوك الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب وتوصيات الآليات الاتفاقية وإعمال مبدأ الإنصاف المرتكز على معياري العدالة والمساواة بين اللغات والثقافات واستحضار ايجابيات بعض التجارب المقارنة".

وأجمع باقي المتدخلون من برلمانيون وأعضاء المكتب السياسي وأطر الحزب على أهمية هذا القانون التنظيمي الذي يهدف أساسا الى تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف المجالات العامة ذات الأولوية، باعتبارها لغة رسمية للدولة ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وآلية لدعم قيم التماسك والتضامن الوطني، وذلك من خلال المحافظة على هذه اللغة وحماية الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي، والعمل على النهوض به وترصيد المكتسبات الوطنية المحققة في هذا المجال وتطويرها، بما يضمن الانصهار مع باقي مكونات الهوية الوطنية الموحدة والمتعددة الروافد، والانفتاح على الثقافات والحضارات الانسانية جمعاء.

*نقلا عن موقع حزب التجمع الوطني للأحرار

الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

السياسة الجنائية في العرف الأمازيغي «الإعدام نموذجا»

الأستاذ ابو الوفاء رحال*

مقدمة:

في إطار الأنشطة التي تنظمها نقابات المحامين بالدول المغاربية، وبتعاون بين منظمة المحامين ببومرداس والإتحاد الدولي للمحامين UIA، شاركت في ندوة هامة، كان موضوعها عقوبة الإعدام، نقاش متواصل يومي 28 و29 أبريل 2017 حضرتها عدد من الوفود بكل من المغرب والجزائر البلد المنظم، وبلجيكا وألمانيا وفرنسا وموريتانيا، بمقر مجلس القضاء أي محكمة الاستئناف عندنا، وهي بناية فخمة من طابقين وطابق أرضي بها عدة قاعات للجلسات، ومكاتب إدارية للموظفين الإداريين ومثلها للقضاة المستشارين وقاعة كبرى للمحاضرات عبارة عن مدرج كبير كأنه مدرج في كلية من الكليات الوطنية.

وبعد الافتتاح الرسمي للندوة حضرته الجهات الوزارية والولائية والأمنية الذين ألقوا كلمات بالمناسبة رحبوا فيها بالمشاركين وتمنوا لهم طيب المقام. هذا وقد تعاقب على منصة الخطابية عدد من المحاضرين الأساتذة الأجلاء، وتناولوا موضوع عقوبة الإعدام عبر العالم، وفي فرنسا والجزائر وأمريكا والصين والعراق، وكذا تطور عقوبة الإعدام منذ فجر التاريخ إلى القرن الحالي، ابتداءا من قانون حمورابي وما تلاه من القوانين معرجين على طريقة تنفيذ عقوبة الإعدام و وسائلها من الشنق إلى المقصلة إلى الرمي بالرصاص والكرسي الكهربائي وغرفة الغاز وكذا عقوبة الإعدام بين الإلقاء والإلغاء، وهذا ما أوحى بتحبير هذه السطور لألقي الضوء على عقوبة الإعدام من خلال أعراف قبائل زمور وأيت عطا.

* **أولا:** لا وجود للإعدام في العرف الأمازيغي أي القانون العرفي، فالإعدام يعني بالأمازيغية أسيسر ⵙⵉⵙⵔ أو 'أكَنْزو'، وهناك عدد كبير من المسميات لهذه العقوبة سردها الأستاذ الدكتور محمد شفيق في قاموسه العربي الأمازيغي ، الذي أسدى به خدمة جليلة لهذه اللغة، فجزاه الله خير الجزاء.

وبادئ ذي بدء، لا وجود للإعدام في الأعراف الأمازيغية، وقد تمت الاستعاضة عنه بالغرامة والدّية والإبعاد عن القبيلة، فالغرامة هي تافكورت ⵜⴰⴼⴽⵓⵔⵜ والإبعاد أو النفي هو «يَسَنْدَغ» ⵢⵙⵏⴷⵖ أي الإخراج من البلد، وقد كانت الجماعة «اينفلاس» التي تقضي وتصدر أحكامها في هذه القضايا بعد اعتراف الجاني كتابة، ويسلم هذا الاعتراف المكتوب لأهل الضحية، كحجة ثابتة على ارتكاب الجرم من طرف الجاني، الذي لا يمكنه الإنكار، وهذا ما سارت الأحكام الجماعية في كثير من القبائل، فقد ذكر ذ العربي موزين في كتابه «تافيلالت مساهمة في تاريخ المغرب في القرن السابع عشر والثامن عشر». ففي المادة 104 يقول ما معناه كل من قتل شخصا فإنه يجب عليه أن يؤدي غرامة للشيخ تقدر ب 30 مثقالا كغرامة للشيخ وخمسين مثقالا لذوي الهالك أي القتيل كتعويض وينفى من البلد، أي بالأمازيغية 'أمزراك' ⴰⵎⵣⵔⴰⴽ أي Bannissement وبهذا البديل استغني عن الإعدام «أسير» ⴰⵙⵉⵔ، لأنه هذا البديل يتسم بالإنسانية ويحترم حقوق الإنسان ويعوض ذوي الأرحام عن فقيدهم، فالإبعاد ليس انتقاما من الجاني بل هو حماية له ولجماعته، فبالإبعاد يتجنب العدالة الخاصة والإنتقام منه، فابتعاده عن القبيلة يجنبه كل ذلك، وبالنسبة لجماعته فإنها تتخلص من شخص لا يحترم أعراف القبيلة ولا يأتمر بأوامرها، لأن الجماعة هي الساهرة الوفية على أرواح أعضاء القبيلة وعلى أموالهم وأعراضهم، وتحضرني بهذه المناسبة مقابلة أجراها الدكتور محمد شفيق تعرض فيها للثقافة الأمازيغية ومزاياها، فقد ذكر أنه كان في حفل عشاء أقامه أحد التراجمة الوافد على القبيلة، التي تحكم بالعرف والفصل بواسطته بين المواطنين، فقد بادر هذا الترجمان موجها الكلام لرئيس الجماعة 'إجماعن' لماذا لا تطبقون الشريعة الإسلامية بدل هذا العرف البالي، فأجابه رئيس الجماعة قائلا: نحن نطبّق الشريعة ولكن بعقل، فعندكم إن من فقأ عين مواطن تفقأ عينه، أليس كذلك؟ قال المضيف نعم، واستدرك الشيخ قائلا: نحن نستعمل العقل، ولا نفقأ عين الجاني، بل نغرمه مبلغا من المال يعطى لمن فقئت عينه، أليس هذا منتهى العدل؟ فنحن بدل أن يكون لنا في القبيلة أعور «أمندال» واحد ⴰⵎⴰⵏⴷⴰⵍ يصبح لنا شخصان أعوران في قبيلتنا، أليس هذا هو استعمال العقل في التطبيق؟ و في عقوبة الإعدام نكتفي بالغرامة والنفي، لكن أين يذهب هذا الجاني الذي نفيناه من القبيلة؟ إنه يذهب إلى إحدى القبائل، ويلتمس اللجوء إلى العائلات التي ترحب به ويسمى بالأمازيغية «أمزال» أو «أمحارس» عند زيان ⴰⵎⵣⴰⵍ، وهذه الكلمة مشتقة من (يازل) الركض والسعي، في الجنوب المغربي «أمازال» هو الساعي للخير بين الناس، أما في قبائل زمور وزيان، فهو الشخص اللاجئ إلى قبيلة أخرى بعد ارتكابه جرما مشينا كما ذكر جورج مارصي في كتابه (أعراف قبائل زمور) ص 43.

بعد استعراضنا بشكل وجيز لعقوبة الإعدام في القانون الوضعي، ثم الأعراف الأمازيغية نلاحظ أن المجتمع المغربي، شهد طفرات كبيرة في مساره التاريخي، متأثرا بالتطورات التكنولوجيا والإعلامية التي اجتاحت العالم خلال القرن العشرين وما بعده، فقد ذكر الباحث الحسين رشيد باحث في الأمازيغية في مقاله المنشور، تحت عنوان: (المجالات المنظمة بالعرف الأمازيغي سلسلة الندوات والمناظرات سنة 2005) منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ندوة المجتمع والقانون، الذي ذكر ما ملخصه يجب أن نعيد النظر في موروثنا العرفي، ونؤهله بما يتلاءم مع أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية).

لماذا لا نرجع إلى هذه الأعراف ونحينها ونجعلها مسايرة للعصر، خصوصا وأنها متقدمة في مضمونها، وقد سبقت غيرها من القوانين العالمية في إلغاء عقوبة الإعدام، التي لا زالت تتمسك بها دول عظمى في عصرنا الحاضر ونستنبط من أعرافنا ما يساير عصرنا مواكبة للتطور وسعيا وراء التقدم والازدهار. لماذا لا تدرس هذه الأعراف بكليات الحقوق، ولو في تاريخ النظم والشرائع الذي ندرس فيه هذا التطور القانوني في عدد من المجالات إلا في أعرافنا، وهذا في نظري ما جعل كثيرا من المحاضرين المغاربيين والأجانب، لا يعيرون الاهتمام لهذا الإرث التاريخي الهام، ولماذا لا ندرسه ونوظفه في قوانيننا الوضعية، باعتباره متقدما بأجيال عن بعض القوانين الدولية، فالإبعاد مثلا Bannissement له مزايا كثيرة ومتعددة، فهو حماية وإصلاح، فهذا الجاني المدعو 'أمحارس' أو 'أمازال' بعد قضاء مدة في المنفى، يمكنه أن يطلب العودة إلى قبيلته الأصلية، التي تدرس الموضوع وغالبا ما تسمح له بالعودة إلى قبيلته وعشيرته، بعد أن استقامت أخلاقه، وتحسنت سيرته وأصبح عضوا فعالا في مجتمعه، أليس هذا النفي مدرسة إصلاحية ساهمت في إعادة تربية الجاني، بدل أن يقبع في السجن الذي لا وجود له في أعراف الأمازيغ؟ وهذه حسنة أخرى تضاف إلى مزايا العرف وسمو الأحكام التي يصدرها في هذا المجال، فما أحرانا أن نعيد النظر في قوانيننا، ونطعمها بما في العرف من حسنات، تجعله يسمو على عدد من قوانين دول العالم.

المراجع

1. الدكتور محمد شفيق «القاموس العربي الأمازيغي
2. بومرداس ولاية جزائرية غرب العاصمة الجزائر
3. الباحث الحسين رشيد باحث في الأمازيغية مقال تحت عنوان المجالات المنظمة بالأعراف
4. موزين العربي تافيلالت مساهمة في تاريخ المغرب القرن 17 و18 المادة 104
5. بعض المفردات الأمازيغية الواردة بالمقال

إعدام : اسيسر ⵙⵉⵙⵔ
أعور : امندال ⴰⵎⴰⵏⴷⴰⵍ
دعيرة : تافكورت ⵜⴰⴼⴽⵓⵔⵜ
نفي : يسندغ ⵢⵙⵏⴷⵖ
النفي : أزواك ⴰⵣⵡⴰⴽ
إجماعن أو إنفلاس : ازوراك ⴰⵣⵓⵔⴰⴽ

* محامي بهيئة الرباط

في ذكرى ظهير إحداث محاكم القضاء العرفي

تحل يوم 30 ماي الحالي الذكرى السابعة والثمانون على صدور ظهير إحداث محاكم القضاء العرفي في المناطق ذات العوائد "البربرية" أو ما يصطلح عليه عنوة بالظهير البربري، ذلك الظهير الذي تمّ وسمه بغير قليل من النتانة الإيديولوجية و التأويل المغرض للوقائع و القرارات السياسية، خدمة لأجندة خسيسة لا تتجاوز الظفر بمكاسب وامتيازات فانية على حساب الوطنية الحقة والضمير الجمعي ووحدة المصير.

وهنا، نعتقد أن الوقوف مرة أخرى على هذا الحدث الذي تم تضخيمه بنية مبيتة و تهويل شنيع لتكريس وضع كان سائدا وظلت تستفيد منه الطبقة المدينية التي تسمي نفسها ب"الحركة الوطنية"، نعتقد أن الوقوف يمليه إصرار الكثيرين على اجترار نفس الاسطوانة المشروخة التي تحاول جاهدة الربط بين الظهير المعلوم والحركة الأمازيغية كحركة مجتمعية تناضل من أجل حقوق ومطالب مشروعة، فترفع ورقة تهديد اللحمة و"تذكر" بالظهير السلطاني القاضي بإحداث محاكم القضاء العرفي، لفرملة أي إنصاف للمواطن المغربي في مثلث التهميش. .

و سعيا منا الى تصحيح المغالطات السياسوية المقيتة وإعمالا للموضوعية والنزاهة العلمية، في البداية تجدر الاشارة الى أن ظهير 16 ماي 1930 لم يكن أول ظهير تصدره السلطات الإستعمارية بالمغرب، فقد "كان ظهير 11 شتنبر 1914 أول ما قنن تنظيم القبائل الخاضعة للسيطرة الفرنسية، وقبله دورية 15 يونيو 1914 التي توصي ضباط الشؤون الأهلية بالمحافظة على "الأعراف الأمازيغية" ليس حبا في هذه الأعراف بل لكونها الوحيدة التي تستطيع الاجابة على إشكالات التقاضي بين المغاربة، إضافة إلى ظهير 15 يونيو 1922 القاضي بتفويت الأراضي للأجانب والتي لم تحرك شعرة في "الحركة الوطنية" لكونها غير معنية بأراضي المغاربة التي فوتت بغير وجه حق، كل هذه المقتضيات الاستعمارية مرّرت دون أن يثير ذلك أي ردّ فعل من طرف من نصّب نفسه وصيا على الوطنية المغربية في الوقت الذي كانت فيه لغة البنادق ونيران المقاومة المسلحة بالجبال والخنادق تلتهم جنود المستعمر.

تشهد المراجع التاريخية برمّتها وعلى اختلاف مؤلفيها ومرجعياتهم أن التسمية الحقيقية لهذا الظهير هي:"الظهير المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف البربرية"، وما تغيير الإسم الحقيقي ووسمه بالبربري في إشارة إلى الأمازيغي إلا قذف في حق الامازيغ الذين صمدت قلاعهم أمام المستعمر الغازي إلى حدود 1933 وبعدها بقليل، وهو ما ينمّ عن حقد دفين وغير معلن للآخر المختلف، ومحاولة للانفراد بالقرار السياسي تمهيدا للهيمنة على الحكم، عبر تكريس أسطورة "الوعي" الظاهري و"الوطنية" الكارتونية لأطراف لم تستسغ البطولات المتتالية للمقاومة المسلحة المغربية فارتضت لنفسها التشويش والتشكيك في الحس الوطني لشرفاء هذا الوطن.

لقد تبرأت الحركة البورجوازية في سوادها الأعظم والتي تسمي نفسها "حركة وطنية" من المقاومة الفعلية التي أحرجت القوات الاستعمارية في الجبال دون طمع في منصب أو جاه، وظلت – هذه الحركة- تنسق مع المستعمر الغاصب بشكل أو بآخر، ولن ينسى التاريخ صحفا صفراء لهم من قبيل "الحرية"، "الوداد" و"السعادة"، معروف تعاونها مع المستعمر، بل إن هؤلاء وأبناءهم هم من وضع عقد الاستقلال المزعوم والشكلي الذي لازلنا نعيش تبعاته.

قبل الخوض في موضوع الظهير، وجبت الإشارة أولا الى أن الظهير يحمل طابع "سيدي محمد بن يوسف" ملك البلاد، كما أن المرسوم الوزاري المنفذ لذات الظهير وظف تسمية "المحاكم العرفية" التي كانت التسمية المتداولة رسميا خلال تلك الحقبة. أكثر من ذلك، إن الرسالة الملكية التي قرأت يوم الجمعة 11 غشت 1930 في مساجد المملكة تضمنت ما يلي:

"قررنا بأنفسنا مثل هذه التدابير بظهيرنا الشريف غير أن شبابا دون سن التمييز وغير واعين بخطورة أعمالهم المنافية للقانون يحاولون إيهام الناس بأن التدابير التي قررناها لا تهدف سوى إلى تنصير الأمازيغ...إن جلالتنا تستنكر تماما أن تتحول المساجد التي جعلها الله أماكن للعبادة إلى نواد لاجتماعات سياسية..."

إنها شهادة من السلطان على دناءة التأويل المغرض لظهير لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم لقضاء عرفي، تنظيم لا يحمل أية إشارة للتقسيم بين "العرب" و "الأمازيغ"، فما أن تناهى إلى مسامع "الحركة الوطنية" المزعومة صدور ما أسمته " بالظهير البربري"، حتى أقامت الدنيا ولم تقعدها، فأطلقت المظاهرات في كل اتجاه، وان لم تتجاوز دروبها المحصنة داخل أسوار المدن العتيقة، وبدأت حركة " اللطيف" من المساجد كفضاء مقدس تم استغلال قدسيته لتوهيم المغاربة بأن فرنسا ترمي من وراء هذا الظهير إلى تنصير " البربر" وتفريقهم عن إخوتهم وهدم الكيان الوطني المغربي، وهو ما حاول أول من بدأ هذه الحركة - عبد الطيف الصبيحي - القيام به وترويجه بعدما اتصل ببعض الشباب المغاربة وعمل على " تغويل الحدث لكي يصل إلى جميع الشرائح الإجتماعية، وقدم الظهير على أنه يمس الدين الإسلامي".

هذا وقد وجه السلطان محمد بن يوسف آنذاك رسالة عاتب فيها عائلات "الوطنيين" على هذا التحريف لمضمون وثيقة الظهير الذي قام به أبناؤها ومن بين ما جاء فيها:

"وقد قامت شرذمة من صبيانكم الذين يكادون لم يبلغوا الحِلم وأشاعوا ولبئس ما صنعوا أن البرابر بموجب الظهير الشريف تنصروا وما ذروا عاقبة فعلهم الذميم وما تبصروا وموهوا بذلك على العامة وصاروا يدعونهم لعقد الاجتماعات بالمساجد". (رسالة مؤرخة في 13 ربيع النبوي الأنور عام 1349، نشرت بجريدة السعادة في 21 أكتوبر 1930)

وفي خضم هذه المظاهرات والأحداث وتزايدها بعد إخبار الناس بالأهداف المزعومة للظهير، كان يتم ترديد " اللطيف" وسط صفوف المصلين وفق الصيغة التي هيأها " عبد الله الجيراري": (اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر) إنها وقاحة ما بعدها وقاحة أن يستخف المرء بعقيدة أناس كانوا آحرص الأمم على الإسلام و يصورهم وكأنهم على شفا حفرة من التنصير؟؟؟؟. وعلى ذكر التنصير، لا يفوتنا أن نشير أن أشهر من أتت عليه رياح التنصير تلك، هو يوحنا محمد عبد الجليل رغم "وطنية" ذويه و"حسهم" السياسي المتوهج. و من باب التذكير فقط فإن القضاء العرفي احتفظت به – كما تقول المصادر التاريخية – احد أعظم الإمبراطوريات الإسلامية المعروفة بتشبثها القوي بالإسلام في شخص الدولة الموحدية إبان حكمها.

عودة الى ذات الظهير ففي الفقرة الأولى منه لا نجد أدنى تمييز للفئة المستهدفة لأن المحاكم العرفية ذات اختصاص ترابي صرف و ليست اثنية ولا عرقية كما يدعي البعض. إن الظهير المذكور جاء لتقنين وترسيم وضعية قائمة منذ عصور، وما حدث سنة 1934 هو إنهاء لدور المحاكم العرفية وتعويضها بمحاكم القواد والتي جعلت من القبائل الامازيغية أول المتضررين.

إن الظهير ذو طبيعة تشريعية قضائية لا غير، وما الضجة المفتعلة التي أثارها إلا نتاج مزايدات و ادعاءات حاول أصحابها تضليل الرأي العام مستغلين حساسية الشعب المغربي تجاه وحدتهم و تلاحمهم، وطنيتهم وغيرتهم الكبيرة على أرضهم، فهؤلاء وأمثالهم من المضللين هم من جمعهم المستعمر الغاشم يوما لخلع السلطان، بل الأنكى أنهم اجتمعوا باسم الدين، غير أن حسن القدر كان بجانب المغاربة وحال دون تحقيق مآربهم الرخيصة.

إن أحداثا تاريخية من قبيل هذا "ظهير 16 ماي 1930" وتقديم ما يسمى "عريضة 11 يناير 1944 للمطالبة بالإستقلال" كانت تأويلاتها مجرد أوهام مؤسسة أحيطت بهالة من "التقديس السياسي" جعل من المساس أو الخوض فيها خطّا أحمر في سياق تاريخي غير مطمئن، أوهام وظفت لتخدم مصالح فئات وبنى إجتماعية وسياسية معروفة، أرادت لها هذه الجهات أن تظل يقينيات وحقائق مطلقة، أوهام أصبحت تتبدد بفضل مجهودات مؤرخين ودارسين جاهدوا في كشف الحقائق. ومع ذلك يستدعي الأمر وقفة تأمل تجعل مسألة إعادة صياغة التاريخ مسؤولية الدولة بامتياز، تصحيحا للمغالطات وإحقاقا للحق وإنصافا لكافة الوطنيين، الرسميين و المنسيين، بل و يجب أن تفكر وتتشجع الدولة المغربية في تقديم اعتذار رسمي للشعب المغربي على توظيف صفة "البربري" التي يقصد بها "الأمازيغي" لما لحق هؤلاء من ضرر معنوي بين لتوظيفهم في ظهير استعماري أوّلته النخبة المدينية على هواها وخدمة لمصالحها.

ختاما، نحن بصدد حدث عاشته بلادنا منذ سبع وثمانين سنة، وهي مدة لم تكن كافية للبعض ممن ينتسبون إلى التعليم العالي والمشهد الثقافي والسياسي المغربيين للتخلص من تضخم أناهم ليظلوا أوفياء للأساطير، فتجدهم يجترون افتراءات انكشفت وأكاذيب انفضحت، لا لشيء إلا أن الحقيقة التي يعرفونها تؤلمهم، ولكل هؤلاء نقول إن منظور القبيلة السياسية و العشيرة الأيديولوجية والعاطفة الدينية لا تغطي شمس الحقيقة ولا تؤسس الديمقراطية.

* لحسن أمقران

إعداد
ساعيد
الفروح

أربع منظمات دولية تنتقد محاكمة الجزائر لعشرات النشطاء بسبب مطالبتهم بحقوق الأمازيغ

بعد أن ظل النظام الجزائري يحتفظ بالعشرات من المعتقلين الأمازيغ المزابيين في المعتقلات على مدى سنتين دون محاكمة، وعقب توالي الضغوط الدولية على السلطات الجزائرية، شرعت هذه الأخيرة على نحو استثنائي في محاكمة عدد من النشطاء المزابيين نهاية شهر مايو الماضي، قبل أن تصدر محاكمها أحكاما قاسية بالسجن تراوحت بين خمس وثلاث سنوات وسنة ونصف.

وهكذا حكم مجلس قضاء المدية ب 5 سنوات سجنا منها 3 سنوات موقوفة النفاذ وغرامة 100 ألف دينار جزائري على كل من الدكتور فخار كمال الدين، سوفغالم قاسم، سريعة إبراهيم وشقبقب محمد. كما حكم على كل من فخار الشيخ عمي إبراهيم وبوحديبة عمر بأربع سنوات منها 14 شهر نافذة غرامة 100الف دج.

وتزامنا مع محاكمة المعتقلين السياسيين المزابيين طالبت كل من «هيومن رايتس ووتش» و«الأورومتوسطية للحقوق « و«منظمة العفو الدولية» و«فرونت لاين ديفندرز» السلطات الجزائرية بإسقاط جميع الاتهامات المنسوبة إلى كمال الدين فخار والعشرات من المتهمين معه، بسبب أنشطتهم السلمية المطالبة بحقوق الأمازيغ، بعد أن ظلوا محتجزين منذ يوليوز 2015.

وأشار تقرير للمنظمات السالفة الذكر أوردته العفو الدولية، أنه فيما يخص اتهامات أخرى يواجهها المدعى عليهم وتتصل بأعمال عنف، فعلى السلطات الجزائرية أن تُفرج عنهم فورا من الإيقاف السابق للمحاكمة، ما لم تكن هناك مبررات فرديّة تستدعي استمرار احتجاز بعض المتهمين بعد انقضاء عامين تقريبا. وقال التقرير أن المحتجزون يستحقون جميعا المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة، مشيرا إلى أن المدعى عليهم يواجهون نفس الاتهامات، منها القتل والإرهاب وجرائم خطيرة أخرى قد تؤدي إلى الحُكم بالإعدام، جراء دورهم المزعوم في مصادمات عرقية دامية اندلعت بمنطقة مزاب بين 2013 و2015.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «إذا أرادت السلطات الجزائرية محاكمة المشتبهين بالتحريض على أعمال العنف الدامية بولاية غرداية والمشاركة فيها، فيجب أن تستند المحاكمة إلى أدلة قوية وفردية».

من جانبه قال ميشيل توبيانا رئيس الأورومتوسطية للحقوق أنه «يجب ألا يُحاكم أحد على دفاعه السلمي عن حقوق الأقليات (في إشارة منه للأمازيغ)، بما يشمل مطالبات الحكم الذاتي الإقليمي والاستقلال، بما يتفق مع الالتزامات الدولية المترتبة على الجزائر». بدورها قالت هبه مرايف، مديرة البحوث بشمال أفريقيا في العفو الدولية أن: «ضحايا الأحداث المأساوية في مزاب يستحقون العدالة، التي لن تتحقق عن طريق محاكمة معيبة للغاية».

في نفس السياق أورد تقرير المنظمات الدولية أن دائرة الاتهام في الجزائر، وهي دائرة تمهيدية سابقة للمحاكمة مكلفة بتأكيد أو رفض الاتهامات بناء على تقرير من قاضي تحقيق، سبق وأصدرت قرارا في 150 صفحة بتاريخ 14 فبراير 2017 يقضي بإحالة القضية للمحاكمة، اطلعت المنظمات الموقعة على هذا التقرير، الذي رفضت المحكمة الجزائرية العليا طعن المدعى عليهم في القرار وقد بدأت المحاكمة في 25 مايو الماضي.

وأشارت تقرير للمنظمات الدولية الأربع إلى أن فخار الدين كمال ترأس «الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان» بمدينة غرداية منذ 2004 وحتى 2014. وفي أواخر 2013 أسس «الحركة من أجل الحكم الذاتي لمزاب» وهي منطقة شمال الصحراء، وانتقد الحكومة على ما وصفه بسياسات الفصل العنصري والتمييز ضد المزابيين، وهم أمازيغ، وأن غالبية المتهمين الآخرين هم من النشطاء المؤيدين لحقوق الأمازيغ، ويؤيدون الحكم الذاتي لمزاب.

وأكد التقرير أنه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يمكن للحكومات أن تفرض عقوبات على التحريض على العنف والكراهية والتمييز. لكن القوانين التي تحظر التحريض يجب أن تعرِّف بوضوح وبشكل ضيق ومحدد ومتناسب مع حماية الحق في حرية التعبير. المحاكمة على التحريض على العنف يجب أن تقتصر على الحالات التي يكون فيها التحريض متعمدا ويتصل بصفة مباشرة بأعمال عنف. وأن المحاكمة على التحريض على الكراهية أو التمييز يجب ألا تشمل أعمال المناصرة السلمية لحقوق مجموعة من السكان أو ممن يطالبون بالحكم الذاتي أو الاستقلال.

التقرير الحقوقي الدولي قال أن المحكمة رفضت طلبات الدفاع بإخلاء سبيل الموكلين بكفالة في انتظار المحاكمة، وآخر الطلبات كانت في 14 فبراير، كما لم تقدم السلطات القضائية حقائق بعينها أو حيثيات تبرر الرفض، كما يقتضي القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الاتهامات والأدلة المعيبة، مضيفا أن الحبس المؤقت المطول للمتهمين، دون تقديم مبررات لكل حالة على حدة إزاء دوافع استمرار الاحتجاز، ينتهك حقهم في الحرية وفي سلامة الإجراءات القانونية، التي تشمل إعطاء الأولوية لإخلاء السبيل في انتظار المحاكمة.

وشدد المنظمات الحقوقية الدولية على كون المادة 14 (ج) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي صادقت عليه الجزائر، فضلا عن «البروتوكول الاختياري الخاص به»، ينص على أنه: «أثناء النظر في [اتهامات جنائية] يتاح للمتهم جنائيا وعلى قدم المساواة التامة «أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له». كما تنص «المبادئ التوجيهية بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا»، التي اعتمدتها «اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب» عام 1999 على أن: «ما لم تكن هناك أدلة كافية تستوجب منع الشخص المعتقل بتهمة جنائية من الفرار، أو التأثير على الشهود، أو تهديد الغير تهديدا واضحا وخطيرا، فإن على الدول أن تضمن عدم استبقائه رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة».

خلفية

تقرير«هيومن رايتس ووتش» و«الأورومتوسطية للحقوق « و«منظمة العفو الدولية» و«فرونت لاين ديفندرز» أورد خلفية للأحداث في مزاب، قال فيها أن فخار بدأ إضرابا عن الطعام في 3 يناير 2017 للمطالبة بإخلاء سبيله، لكنه علق الإضراب في 20 أبريل، وأن السلطات قبضت على فخار و30 متهما آخرين في 9 يوليوز 2015، من بيت يملكه بمدينة غرداية، إبان أحداث عنف محلية اندلعت بالولاية، في وقت سابق من الشهر نفسه، وكانت أحدث حلقة في سلسلة من الأحداث المشابهة في هذه المنطقة التي تعاني من توترات عرقية، أما باقي المتهمين فقد اعتقلوا في 26 يوليوز 2016 و12 دجنبر 2016.

وأضاف التقرير أن أعمال العنف اندلعت بشكل متفرق بين المزابيين والعرب في ولاية غرداية منذ 2013، وحصلت واحدة من أكثر حلقات العنف دموية بين 7 و10 يوليوز 2015، وخلّفت 25 قتيلا وأكثر من 70 جريحا من المجموعتين، وأغلب الخسائر البشرية وقعت جراء أعيرة نارية، بحسب تقارير إعلامية مشيرا إلى أن دائرة الاتهام وافقت على التهم المنسوبة إلى فخار، وتشمل الإرهاب والتحريض على الكراهية أو التمييز وتوزيع مواد ضارة بالمصلحة الوطنية والتشهير بمؤسسات الدولة، وكلها تهم منصوص عليها في قانون العقوبات، وفضلا عن هذه الاتهامات، فإن أغلب المتهمين الآخرين اتهموا أيضا بتشكيل عصابة إجرامية لارتكاب جرائم وقتل عمد، وبعض الجرائم المذكورة يُعاقب عليها بالإعدام.

التقرير الحقوقي الدولي انتقد تقرير دائرة الاتهام مؤكدا أنه يتضمن ثغرات ومشكلات لثلاثة أسباب: أولا، لم يذكر التقرير أدلة الإدانة ضد المدعى عليهم في الجرائم المنتمية لطائفة أعمال العنف المُجرّم، مثل الأحكام المتعلقة بـ «الإرهاب» والقتل والإحراق. ثانيا، يضم التقرير اتهامات بجرائم يجب أن تُلغى من القانون لأنها تجرم الرأي السلمي الذي تحميه مواثيق حقوق الإنسان الدولية، مثل «التشهير بمؤسسات الدولة» و«توزيع مناشير ضارة بالمصلحة الوطنية». ثالثا، يضم التقرير اتهامات بجرائم معترف بها مثل التحريض على الكراهية أو التمييز أو العنف، لكن يجب إثباتها بناء على تعريفات ضيقة ودقيقة لهذه الجرائم، بما يتسق مع التزام الجزائر باحترام الحق في حرية التعبير.

وحسب «هيومن رايتس ووتش» و«الأورومتوسطية للحقوق « و«منظمة العفو الدولية» و«فرونت لاين ديفندرز»، فإن تقرير دائرة الاتهام الجزائرية لم يورد أدلة تشير إلى أن فخار أو أي من المدعى عليهم الآخرين خططوا أو نفذوا أي أعمال عنف. إنما برر التقرير الاتهامات بناء على تسجيلات لخطب لهم، دون تقديم أدلة على أن هذه الخطب تحتوي على تحريض على العنف، فضلا عن معلومات تخص عقدهم لاجتماعات، وانتمائهم إلى حركات أمازيغية. كما اتخذت دائرة الاتهام كدليل على أن المتهمين عناصر بعصابة إجرامية، وجود شخص مجهول على مقربة من بيت فخار، كان قد استهدف أعوان للشرطة القضائية بأعيرة نارية وألقى أجهزة انفجارية مرتجلة أثناء عملية الاعتقال. لم يصب الشخص المذكور أي من أعوان الشرطة، وتمكن من الهرب، ما يعني عدم ضمه إلى المدعى عليهم.

ووفق المصدر ذات، فقد ذكر تقرير دائرة الاتهام مقطع فيديو يسجل لقاء بين فخار وعدد من المتهمين، بتاريخ 5 أكتوبر الأول 2013. طبقا للتقرير، فإن هذا الشريط شهد إعلان فخار أن «الطلاق» بين المزابيين والعرب حتمي. ويُزعم أنه في الشريط المذكور يوبخ الشرطة على عدم ملاحقة المسؤولين عن أعمال العنف المستهدفة للمزابيين، ويصف العرب بـ «الغزاة» و«المنافقين» ويعلن أن «السلطات ديكتاتورية وفاسدة ومجرمة وقمعية» وتحابي السكان العرب، كما يذكر تقرير دائرة الإتهام الجزائرية شريط فيديو آخر قيل إن فخار قال فيه: «نحن على أرضنا وأرض أجدادنا، والعرب ليسوا ضيوفا بل غزاة، يجب أن نُخرجهم من أرضنا ومن شمال أفريقيا. داعش [تنظيم «الدولة الإسلامية»] هو أصل الفساد والجرائم».

أما بالنسبة للمتهمين الآخرين، فقالت المنظمات الحقوقية الدولية أن دائرة الاتهام أشارت إلى تقارير الشرطة التي ذكرت حضورهم الاجتماع المصوّر في شريط الفيديو الذي يعود إلى أكتوبر 2013. كما ذكرت دائرة الاتهام أقوالا للمتهمين أدلوا بها للشرطة يعترفون فيها بأنهم نشطاء مؤيدون للحكم الذاتي، ويؤكدون تواجدهم في بيت فخار أثناء عملية اعتقال 9 يوليوز 2015، وأنهم شاركوا في مسيرات أو مظاهرات تطالب بحقوق المزابيين.

وفيما يخص عرض أدلة على الانتماء لعصابة إجرامية ومحاولة زعزعة استقرار أمن الدولة، فإن المحكمة الجزائرية، حسب المنظمات الحقوقية الدولية، ذكرت الجماعات المطالبة بالحكم الذاتي التي ينشط بها فخار ومتهمون آخرون.

احتجاج في بجاية وتيزي وزو يتضامن مع حراك الريف ويندد بالإعتقالات

نظم نشطاء في بجاية بمنطقة القبايل وقفة تضامنية يوم الثلاثاء 13 يونيو على الساعة العاشرة ليلا في ساحة حرية التعبير السعيد مقبل ببجاية، وذلك تضامنا منهم مع حراك الريف ومواطني الريف الذين خرجوا في مظاهرات لرفض الأوضاع التي يعيشونها لتقابل مطالبهم السلمية بالقمع من طرف «المخزن».

و طالب الحتجون في بجاية بالإفراج الفوري واللامشروط عن جميع سجناء الحراك مع توقيف كل أشكال القمع وترهيب المسلطة ضدهم، كما عبروا في بيان أوردت وسائل إعلام ضمنها «المحور اليومي»، نسخة منه، عن قلقهم إزاء التطورات الخطيرة التي آلت إليها مدينة الحسيمة بالمغرب، نتيجة الخيار الأمني من قبل الحكومة المغربية، مؤكدين دعمهم للمطالب المشروعة التي عبّر عنها سكان الريف الأمازيغي، إضافة إلى تضامنهم مع حراك الريف المطالب بتغيير الأوضاع في هذه المنطقة التي تعاني منذ فترة طويلة التهميش من قبل السلطات.

وأكد المحتجون في بجاية أن وقفتهم جاءت للتعبير عن مساندتهم لسكان الريف الأمازيغ، مستنكرين الاعتقالات التعسفية لقادة ونشطاء الحراك، الذين خرجوا للتعبير عن رغبتهم في الحرية والكرامة، كما ندد المتظاهرون في بجاية بالحملة الشرسة التي شنتها وسائل الإعلام المغربية التابعة للحكومة المركزية على الحراك لتشويهه.

وطالبت وقفة بجاية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الحراك، مع تلبية المطالب العادلة والمشروعة للمحتجين، وكذا إيقاف جميع أشكال القمع والترهيب الممارس ضد أبناء هذه المنطقة الذين لا ذنب لهم سوى أنهم طالبوا بتغيير أوضاعهم، إضافة إلى احترام حريات المواطنين في هذه المنطقة.

هذا وتزمنا مع احتجاج بجاية احتج العشرات من النشطاء أمام جامعة مولود معمري بتيزي وزو تضامنا مع الشعب الريفي وتنديدا بحملة الاعتقالات التعسفية التي تمارسها السلطات المغربية ضد نشطاء الحراك الريفي السلمي.

إعداد منتصر إثري

في حوار حصري مع جريدة «العالم الأمازيغي»، قال حاجي كالو، القيادي وعضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، أحد أكبر الأحزاب الكوردية في سوريا، أن هذا الأخير يسعى جاهدا لتطوير العلاقات الأمازيغية الكوردية، عبر إنشاء جمعيات صداقة ومؤتمرات حوارية والعمل على التواصل بين الشعبين من أجل فتح آفاق جديدة»ن، مضيفا إن «الحزب الديمقراطي الكوردستاني يؤيد تحرر الشعب الأمازيغي.

وفي ما يخص الحل الأنسب لنظام الحكم في سوريا الجديدة، أوضح حاجي كالو إن «الحل الأمثل للشعب الكوردي في كوردستان سوريا وللشعب السوري عموما، هو إنشاء دولة اتحادية، فيدرالية، برلمانية، مدنية وتعددية تضمن حقوق لكل أطياف المجتمع السوري»، وعلاقة بمطلب قيام دولة كوردستان الكبرى، أشار المتحدث إلى «أنه حلم كل كوردي، لكن اعتقد أن الظروف الدولية غير مواتيه ألان لتحقيق ذلك الحلم».

واتهم القيادي الكوردي في حواره دولة مجاورة لكوردستان دون أن يسميه، بصناعة «داعش» التي وصفها بمنظمة إرهابية وتكفيرية بكل معنى الكلمة وتمويلها ودعمها للإرهاب، موضحا أن «منظمة داعش هاجمت المناطق الكوردية في كوردستان العراق وسوريا، بمساعدة حكومات الدول المجاورة لكوردستان وارتكبت مجازر جماعية بحق أبناء شعبنا الكوردي وخصوصا في كوباني وشنكال»، إلا أن قوات البيشمركة يضيف حاجي كالو «استطاعت التصدي «لدعش» ودحرها وتحرير جميع المناطق الكورديه من أشرس منظمة إرهابية في العالم، وثبت جدارة البيشمركة الأبطال بقيادة الرئيس مسعود البارزاني في الدفاع عن تراب الوطن وعن العالم اجمع من هذه الهجمة الشرسة التي تعرض لها بعض الدول وأرادت أن تغزو دول العالم بالأساليب الإرهابية». يورد المتحدث

حاجي كالو، عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

دولة اتحادية، فيدرالية، برلمانية، مدنية وتعددية هي الحل الأمثل للشعب الكوردي في كوردستان سوريا وللشعب السوري عموما

* من يكون ضيفنا، وكيف تود ان تعرف نفسك لقراء العالم الأمازيغي؟

**** حاجي كالو من مدينه اسمها ديريك وتم تعريبها إلى المالكية انتسبت إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا منذ عام 1989 وتدرجت ضمن تنظيماتها إلى أن تم انتخابي في المؤتمر الأخير للحزب عام 2014 عضوا في اللجنة المركزية للحزب.**

* حدثنا عن حزب الديمقراطي الكورديستاني؟ متى تأسس؟ وما هي أهدافه؟

**** تأسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا في 1957/6/14على يد مجموعه من المناضلين الكورد بعد تعرض شعبنا الى العديد من المشاريع العنصرية ومحاولة انصهاره في البوتقة العربية وناضل منذ تأسيسه وحتى الآن من اجل تامين حقوق الشعب الكوردي الذي بقى مظلوما ومحروما من جميع حقوقه المشروعة على ايدي الحكومات المتعاقبة في سوريا، وناضل الحزب بكل جرءة رغم المعاناة مع الاعتقالات وسجن مؤسسي الحزب وفصل وطرد كوادر حزبنا من وظائف الدولة، لكن الحزب ناضل بكافة الوسائل السلمية ودافع عن وجوده كشعب يعيش على أرضه التاريخية، والحفاظ على لغته وتراثه رغم محاولة انحصاره وضربه في لقمة عيشه كون المناطق الكوردية زراعية، ورغم وجود اكبر منابع نفطية إلا إن الحكومات المتعاقبة في سوريا خاصة بعد تسلم حزب البعث بزمام الدولة قام بجلب موظفين من الداخل السوري وحرمان أبناء المنطقة وتم سلب أراضيهم وتسليمها إلى عرب مغمورين من الرقة وحلب في محاوله منهم لتهجير الكورد وتغير ديمغرافية المنطقة الكوردية وبقي حزبنا مدافعا عن حقوقه شعبه لإفشال المخططات التي تنال من وجوده.**

* كيف تعاملتم في حزبكم مع النظام السوري خصوصا وأنه يرفض مزاحمة الكورد له سياسيا؟

**** لا يخفي على أحد النظام ألاستخباراتي الذي مورس في سوريا، والضرب من حديد لكل معارض للسياسة السورية وإلغاء المظاهر السياسية في سوريا من خلال رفع شعار الحزب والدولة، ومن خلالها محاولة تشردم الحركة السياسية الكوردية وتفتيتها، وقد نال ذلك بعض الشيء من خلال إنشاء أحزاب موالية له وبالرغم من ذلك حافظ الحزب على وجوده وكان الشعب الكوردي أول من ناضل في إسقاط النظام السوري عام 2004 أي قبل الربيع «العربي»، ولكن عدم وقوف الشعب السوري معنا تم صمت الثورة الكوردية وتم فصل العمال الكورد من المعامل والمدارس والجامعات، رغم ذلك بقيّ حزبنا وبما يملي علينا واجبنا تجاه قضيتنا الكورديه وقضية الشعب السوري عموما وقفنا مع الشعب السوري بكافة فئاتها وقومياتها وطوائفها عبر مسيرات واعتصامات ضد النظام السوري والمطالبة بإسقاط.**

> **" نسعى جاهدين لتطوير العلاقات الأمازيغية. الكوردية"**

* كيف ساهمتم في لم شمل المنادون بالتغير في سوريا اليوم؟

**** كان لحزبنا دورا بارز بين الوسطين الكوردي والعربي وجميع الطوائف والمذاهب ضمن سوريا وتم تشكيل المجلس الوطني الكوردي وضم بين أطيافه الكثير من الأحزاب السياسية والنخب الثقافية والاجتماعية والمستقلين والمنظمات الشبابية والنسائية وضمن إطار موحد وكان للمجلس دوره فعال عبر الحوارات لتشكيل جبهة أوسع من جميع أطياف الشعب السوري وأنتج عنها لتشكيل ائتلاف قوى الثورة والمعارضة في وجه النظام الدكتاتوري وتمثلت وفودنا مع ممثلين عن قوميات وطوائف أخرى في المحافل الدولية كمؤتمرات رياض والقاهرة وجنيف واستناه وغيرها.**

* ما موقف الحزب الكورديستاني من الفيدرالية المعلن عليها في شمال سورية؟

**** الفدرالية تعني الاتحاد وهو نظام سياسي ضمن الطابع الدستوري بين المستويات المختلفة وبخصوص سوريا، فإن الفيدرالية الجغرافية فيها يضمن حقوق كافة مكونات الشعب السوري، أما فيدرالية شمالي سوريا التي طرحها الحزب الاتحاد الديمقراطي، فأولا لا يمكن أن يأتي الفيدرالية بشكل انفرادي، ويجب أن تكون هناك توافق وطني من جميع المكونات السوريه الأخرى وخاصة العرب ثانيا ويجب أن لا يكون ضبابيا وتضليليا.**

* هل انتم مع قيام دولة فيدرالية في سورية؟

**** من حق كل الشعوب أن تكون لديها دولة مستقلة، وبالاستناد إلى مبادئ حق تقرير المصير وهو حق مشروع تم إقراره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالاستناد إلى مقومات وخصوصيات التي يمتلكها الشعب الكوردي والتي تتمثل بالأرض واللغة والتاريخ والثقافة والهوية، يحق لنا أن نقرر مصيرنا في دولة مستقلة ولكن الظروف الدولية والإقليمية تتحكم، لذلك نرى الحل الأمثل لشعبنا في كوردستان سوريا وللشعب السوري عموما دولة اتحادية -فيدرالية-برلمانية-مدنية -تعددية تضمن فيه حقوق شعبنا الكوردي في سوريا.**

* وماذا عن كورديستان العراق؟

**** كوردستان العراق بقيادة الرئيس مسعود البارزاني، منذ انتفاضة آذار 1991حكم نفسه بنفسه، وبعد زوال النظام الدكتاتوري في العراق، التحق مرة أخرى بالدولة العراقية وفق نظام اتحادي وبرلماني ووفق الدستور الجديد، وفي هذه المرحلة أعلن عن استفتاء بتاريخ 2017/9/25 وما يقرره الشعب الكوردي ستكون قرارهم وسنكون لهم مؤيدين وداعمين لهذه الخطوة التي خطأها رئيس إقليم كوردستان العراق والأحزاب الكوردية الأخرى.**

* وكيف هي علاقتكم بباقي القوى الكوردية؟

**** الحزب الديمقراطي علاقات مع جميع أحزاب الديمقراطية على الساحة الكوردستانية، في جميع أجزائه ولنا علاقات إستراتيجية ومميزة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني العراق وسنكون داعما وساندا لجميع أحزاب الكوردية.**

> **" «داعش» منظمة مصطنعة وممولة من بعض الدول التي تدعم الإرهاب"**

* ما موقفكم في الحزب الكورديستاني من قيام دولة كوردية كبرى ؟

**** حلم كل كوردي أن يتحقق ذلك، ولكن اعتقد أن الظروف الدولية غير مواتيه ألان لتحقيق ذلك الحلم.**

* ماذا يجري اليوم بين القوات الكوردية و»داعش» وأين وصلت المعارك الجارية في المناطق الكوردية؟

**** منظمة داعش هي منظمة إرهابية وتكفيرية بكل معنى الكلمة وهى منظمة مصطنعة وممولة من بعض الدول التي تدعم الإرهاب، ومنظمة داعش هي التي هاجمت المناطق الكوردية في كوردستان العراق وسوريا وبمساعدة حكومات الدول المجاورة لكوردستان وارتكبت مجازر جماعية بحق أبناء شعبنا الكوردي وخصوصا في كوباني وشنكال ولكن قوات البيشمركة استطاعت التصدي لهم ودحرها وحرر جميع المناطق الكورديه من أشرس منظمة إرهابية في العالم، وثبت جدارة البيشمركة الأبطال بقيادة الرئيس مسعود البارزاني في الدفاع عن تراب الوطن وعن العالم اجمع من هذه الهجمة الشرسة التي تعرض لها بعض الدول وأرادت أن تغزو دول العالم بالأساليب الإرهابية.**

* يعني نستطيع أن نقول أن القوات الكوردية طردت مقاتلي داعش من مناطقهم؟

**** نعم تم دحرهم إلى خارج حدود الإقليم، وألان المنطقة خالية من تنظيم داعش.**

* ماذا تعرف عن العلاقات الأمازيغية – الكوردية ؟

**** الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا يرى تحرر أي شعب مظلوم ومقهور منذ البعيد على أيدي الحكام المستبدين، فهو انتصار لهم، لذا ندعم ونؤيد جميع الشعوب المضطهدة في المنطقة والعالم وبالأخص الشعب الأمازيغي.**

* هل هناك مساعي لتطوير علاقة الشعبين؟

**** نعم نسعى جاهدين إلى تطوير العلاقات بين الشعبين، عبر جمعيات صداقة ومؤتمرات حوارية والعمل على التواصل مع بعضنا من اجل فتح آفاق جديدة.**

* كلمة أخيرة؟

**** أشكركم جزيل الشكر على إتاحة هذه الفرصة لأخاطب الشعب الامازيغي الذي نكن له كل الود والإحترام.**

إعداد: رشيدة إمرزيك

الحراك الشعبي بالريف.. بصيغة المؤنث

حضور المرأة في حراك الحسيمة ليس بالشيء الجديد على المرأة الأمازيغية بشكل عام والريفية بالخصوص، بحيث أنها لطالما كانت حاضرة في ساحة المعارك إلى جانب الرجال في كل الجبهات، ولا ننسى أنه في فترة الإستعمار الإسباني للريف، كانت المرأة جزء من ملحمة الخطابي وفاعلا أساسيا، كما كانت عنصرا فاعلا في حرب التحرير الريفية، وبشهادات الخطابي نفسه، حسب ماجاء في كتاب الطيب بوتبقالت «عبد الكريم الخطابي :حرب الريف والرأي العالمي»، فقد أشاد بدور المرأة في المقاومة ، فإلى جانب أدوارها المعهودة في الحروب ضد الإستعمار ، فقد تكلفت بمراقبة الأسرى والحصول على معلومات تخص مخططات العدو؛ وحمل المؤونة للمقاومين إلى أعالي الجبال والخنادق. كما قامت بدور المراقب والمخبر لصالح الثورة الريفية ، حيث تلوح بحزامها كوسيلة للتنبيه والإشعار بخطورة الزحف القادم. كما قامت بإيصال الرسائل المشفرة إلى المقاومين و حراسة الأسلحة المخزونة في بيتها. ودورها بارز في تجنيد الشباب وتعبئتهم للمعارك وتشجيع المقاومين للصمود وخير مثال على ذلك السيدة (منوش اليعقوبية الورياغلية) التي قادت عملية تعبئة النساء لمساعدة الثوار على مقاومتهم بقبيلة تمسمان الريفية والتي فقدت بصرها في إحدى المعارك. وبذلك كانت المرأة الريفية بمثابة الجبهة الداخلية والمدعمة لعمل المقاومة والجيش سواء في قبائل كزناية أو في منطقة الناظور أو الحسيمة أو أحواز تطوان.

وهكذا فمباشرة بعد مقتل بائع السمك»محسن فكري» طحنا في شاحنة لنقل النفايات وانطلاق شرارة الحراك بالحسيمة، برز دور المرأة من جديد في كل المحطات الإحتجاجية التي عرفتها منطقة الريف بشكل عام والحسيمة بشكل خاص، وذلك طيلة الثمانية أشهر من عمر الإحتجاجات بالريف.

ومع تصاعد الأحداث، خلال الأشهر الأخيرة، برز دور المرأة الريفية أكثر في الحشد والتعبئة والدعوة إلى استمرار الإحتجاج، حيث برزت عدة أسماء نسائية أصبحن من أبرز أيقونات وقائدات الحراك بالريف، ورغم حملات الإختطافات والإعتقالات إلا أنهن لم يغادرن الميدان، بل بقين صامدات في مواجهة المخزن، خصوصا بعد اعتقال قائد الحراك والناطق الرسمي بإسمه «ناصر الزفزافي» الذي ترك مكانه فارغا، فسرعان ما برزت نساء ساهمن في قيادة الحراك وتعتبر «نوال بنعيسى» من أبرز الوجوه التي قادت الحراك، حيث وصفتها وسائل الإعلام بخليفة «الزفزافي».

ونوال بنعيسى، الوجه القيادي الجديد في حراك الريف هي إمرأة ريفية، ربة بيت وأم لأربعة أطفال، تبلغ من العمر 36 عاما، فإسم نوال بنعيسى لم يكن حاضرا بقوة في الحراك لكن سرعان ما سطع نجمها بشكل كبير بعد اعتقال قائد الحراك، ناصر الزفزافي.

وسيسطع أفول بنعيسى أكثر خلال مسيرة سيدي عابد بالحسيمة، حينما دعت صراحة إلى إضراب عام لمدة ثلاثة أيام، وهو ما قابله المحتجون بالتصفيق والتهليل.

وعقب اعتقال ناصر الزفزافي كتبت نوال يوم 30 مايو على فيسبوك: «ناصر (الزفزافي) ضحى من أجل الريف يجب إكمال المسار». وفي نفس اليوم كتبت أيضا «أتعلمون أن ناصر (الزفزافي) روح في كل إنسان حر، فاعتقلونا جميعا».

وقد صدرت مذكرة اعتقال في حقها وتوجهت الشرطة لبيت أهلها. وخوفا من انتقال الشرطة لبيتها وما قد يخلفه ذلك على نفسية أطفالها، قالت نوال: «شرف لي أن أعتقل، وسأسلم نفسي لأني لم أفعل شيئا... أنا صامدة خرجت من أجل حقوقي ولطالما أكدت على سلمية الإحتجاجات ومازلت».

وبالإضافة إلى نوال، برزت وجوه نسائية أخرى في الحراك، وهي ظاهرة رأت فيها بعض وسائل الإعلام المغربية تحولا جديدا في المشهد الاحتجاجي في المغرب، فقد صدحت "سيليا الزياني" بصوت الحرية و أصبحت رمزا للمرأة الريفية، وهي لم تتجاوز الثالثة والعشرين من عمرها، ولدت ونشأت في حي أفزار بالحسيمة، لكنها إنتقلت إلى إمزورن وبالضبط قبيلة بقيوة مسقط رأسها، بعد إحالة والدها على التقاعد.

سيليا هي آخر العنقود في أسرتها، من بين ستة إخوة ولدان وأربع بنات، خرجت كباقي نشطاء "حراك الحسيمة" في احتجاجات عشرين فبراير، لكن وعيها السياسي والفكري، لم يتشكل إلا بعد إلتحاقها بجامعة محمد الأول بوجدة من خلال نقاشات الحلقيات بين مختلف المكونات الفكرية داخل الجامعة.

وتعتبر ليلة وفاة محسن فكري، نقطة انطلاق سيليا، حيث حاولت مغادرة إمزورن في اتجاه الحسيمة، لكن العائلة منعتها، ومن قوة إصرارها، استطاعت أن تنتقل إلى الحسيمة في اليوم الموالي لفاجعة "بائع السمك"، وقد أكدت في تصريح لها لوسائل الإعلام «أحاول رغم الصعوبات وسط هذا المجتمع الذكوري أن أفرض نفسي، وحضوري في "الحراك" دائما، لكي تكون المرأة الريفية حاضرة". وتابعت "الزفزافي متواضع ويحاول دائما الدفع بي، لكي أكون إلى جانب باقي النشطاء في الحراك، بالرغم من أن وجود إمرأة تردد الشعارات وتقف على المنصة وتلقي الكلمات، هو صعب جداً في مجتمع مثل مجتمعنا».

وقد تم اعتقال سليمة الزياني الملقبة ب «سيليا»، من طرف عناصر الشرطة القضائية، يوم الأحد 04 يونيو الماضي وقد تم نقلها إلى مدينة الدار البيضاء، حيث تم التحقيق معها لتودع بعد ذلك بسجن عكاشة، حيث يقبع «ناصر الزفزافي»

ومن الوجوه النسائية التي أظهرها الحراك الشعبي كذلك كرقم بارز؛ فاتن لحساييني، الشابة الشقراء والفاعلة الجمعوية، والتي يعتبر حضورها لصيق بالزفزافي. فاتن تعتبر من أكثر المتشبعين بأفكار ناصر وخطاباته، ووصفها الكثيرون بظل الزفزافي الذي لا يفارقه.

كما برزت وجوه نسائية صامدات متشبثات بحقهن وحق كل أبناء وبنات منطقتهن في الحياة الكريمة، صمود جسدته المناضلة "بشرى اليحياوي" وهي ترفع شارة النصر إلى جانب ثلاثة من إخوانها معلنة عبر موقع التواصل الإجتماعي فايسبوك، أنها متجهة لتسليم نفسها في مخفر الشرطة، كما نجد أيضا هدى جلول أصغر مناضلة ذات الأربعة عشر عاما والتي تم التحقيق معها ليخلى سراحها بعد ذلك، ولا ننسى "وردة الأجوري" و"كريمة امحاولن" و"سارة خالي" و"سارة الزيتوني" وغيرهن من النساء المناضلات البارزات في حراك الريف.

الفنانة التشكيلية، أجنايني رشيدة في لقاء مع «العالم الأمازيغي»

الفن رسالة سامية وإنسانية نخاطب عبره مختلف الأجناس وكل الشعوب

رشيدة جنايني فنانة عصامية من مدينة سلا وعضوة في النقابة الحرة للفنانين التشكيليين فرع سلا.. منذ حداثة سنها وروح التشكيل تسكن جسدها وتغدي روحها، أحلامها لا تعرف الحدود وتسعى جاهدة لوضع لمسات فنية على حياتها في مزيج متناغم بين الماضي والحاضر..بين ثنايا لوحاتها التشكيلية تجد القيم الإنسانية الأساسية كحرية الإبداع والفكر مما جعلها تختار سبيل الفن التجريدي كإنطلاقة حقيقية لمسارها الفني وكترجمة لكل الأفكار والمشاعر التي تسكنها و تتحلى بها.. رشيدة تلقت تكوينا في مجال المعلوميات ونظمها، فمباشرة بعد حصولها على شهادة الباكالوريا ، عملت في مجال تخصصها بإحدى الشركات لصقل مكتسباتها.. لها مشاركات فنية متعددة كان أولها حملة تحسيسية وبيئية صرفة بمناسبة إنعقاد قمة المناخ بالمغرب برعاية الأمم المتحدة، هذا الحدث الذي سهر على تنظيمه مجلس مقاطعة حسان.بعد ذلك زينت لوحاتها فضاء دار الثقافة بسلا الجديدة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في إطار معرض فني جماعي ..إضافة إلى مشاركة جد متميزة بمناسبة اليوم العالمي للفن والذي أقيم على التوالي في كل من فضاء «اوطو هول» والضيعة الفنية بالرباط تحت إشراف المنظمة الدولية للفن .. آخر المشاركات كان بين ثنايا المكتبة الوطنية للمملكة المغربية بالرباط بمناسبة اليوم العالمي للموسيقى.. رشيدة جنايني فنانة تجمع بين الأخلاق العالية والحس الفني وتعمل بدون كلل ولا ملل من أجل تنمية قدراتها الفنية وإغناء رصيده الفكري والفني حتى تصعد بثبات في سلم الإحتراف الفني و إيصال رسالتها النبيلة و تحقيق حلم الطفولة.

قالت رشيدة في لقاء مع «العالم الأمازيغي» أنها تستلهم موهبتها أولا من مخيلتها وثانية من كل ما يعنى بالفن والكتب التي تعنى بالفن بالإضافة إلى الإحتكاك مع فنانين تشكيليين لهم باع طويل في الرسم امثال الفنان الكبير عثمان الشملالي الذي تقول بأنها ممتنة له زعبرت عن شكرها وامتنانها لما قدمه لها من عون و نصائح تعتز بها في مسيرتها الفنية.

وتضيف رشيدة بان جهودها في المجال الفني تكللت بالنجاح حيث عملت على إقامة معارض جماعية مع فنانين و فنانات مغاربة كان لها شرف كبير ان تشتغل معهم، حسب قولها.

وتؤكد اجنايني أن الفن رسالة سامية وإنسانية نخاطب عبره مختلف الأجناس وكل الشعوب لأن الفن لا لغة له، وتضيف «لوحاتي تعبر عن تيمة السلام والحب وكل الأحاسيس الجميلة والرائعة والتي احاول ان اترجمها إلى ألوان على لوحاتي لاكون بدلك قد عملت على تأكيد أن الفنان مرآة العصر الذي نعيش فيه والذي هو مليء بالتحديات في جميع المجالات عامة، وخاصة المراة المغربية التي يجب عليها ألا تكف عن محاولة الوقوف أمام هاته التحديات، وتعمل بجد لتجاوز كل العقبات لإيصال رسالتها التي تؤمن بها تجاه نفسها ومجتمعها، وحتمًا ستصل إلى القمة بكل قوة وعنفوان وثقة عالية..».

وأردفت قائلة «المتابع لأعمالي الفنية يجدها تدخل في اطار السريالية التجريدية و التي اجد فيها نفسي، مضيفة أن «الفنان المغربي فنان مبدع له إبداعات كبيرة و جيدة ومناضل يبحث في الجانب الفني ولا يهتم بالجانب المادي، ويطمح في إيصال الفن التشكيلي المغربي الى المرتبة التي تليق به، بغض النظر عن كل الصعوبات التي تواجهه».

وعن سؤالنا حول مشاركتها الفنية أوضحت المتحدثة أنه فعلا شاركت في عدة معارض فنية ومهرجانات وطنية ودولية، معتبرة اياه مناسبة للتواصل مع الفنانين المغاربة والأجانب والإطلاع على العديد من المدارس الفنية التشكيلية.

وعلاقة بمدى توفيقها بين حياتها الخاصة وعملها الفني قالت رشيدة اجنياني «ليس سهلا التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل الفني لكن باصرار وعزيمة فإني أحاول التوفيق بينهما بطريقة جيدة وهذا بتشجيع من زوجي وأبنائي و هو فعلا انسان متفهم لوضعيتي كفنانة و قد ساندني في مختلف مراحل حياتي الفنية» على حد قولها.

سعيد بلغربي : «السرد هو مستقبل الأدب الأمازيغي»

سعيد بلغربي، كاتب وباحث في الثقافة الأمازيغية، ولد بدار الكبداني بالريف (شمال المغرب)، عضو بالعديد من الجمعيات والمنظمات الثقافية، له مجموعة من الكتابات الإبداعات والدراسات الأدبية الأمازيغية، باللغتين الأمازيغية والعربية، نشر بعضها في منابر إعلامية مغربية وأجنبية. وله مجموعة من الإصدارات السردية. من كتبه : «الإعلام الإلكتروني الأمازيغي، مدخل إلى دراسة نظرية وتحليلية»، وله تحت الطبع كتاب «الحياة الأدبية في المجتمع الأمازيغي القديم». وصدر له في مجال الترجمة «Anfarar» (النهاية)، وهي مجموعة قصصية مترجمة عن الأدب الكردي.

وقد أنجزنا معه هذا الحوار للتعرف على العوالم السرية للكتاب بالأمازيغية، وكشف طرق تفاعلهم مع عذابات الكتابة ولذاتها.

* حدثنا عن منجزك الأدبي

** نشرت ثلاث مجاميع قصصية، هي: «ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ» (تأملات مبحوحة) سنة 2006. و« Asfidjet» (الفأل) سنة 2008. و«Tariwriwt n raxart» (زغرودة للموت) 2015. ونشرت سنة 2009 رواية عنوانها « Nunja tanecruft n izerfan » (نونجا حبيسة الأعراف).

** ما هي قصة انخراطك في الكتابة، كيف جئت إليها؟

القصة في مجملها ساهمت فيها أحداث بسيطة من الحياة اليومية، إلى جانب مجموعة من العوامل والإرهاصات الذاتية والنفسية التي ساهمت في تكوين البدايات الأولى لتجربتي الإبداعية، فمنذ طفولتي كانت تراودني رغبة ومتعة في القراءة تطورت بعدها إلى فعل الكتابة، كنت على اطلاع واسع على قصص ومجلات الأطفال والناشئة المستوردة حينها من الشرق الأوسط والتي كانت تباع بالريف بأثمنة رمزية ربما لغرض في نفس يعقوب.

وأنا يافع، كنت دائما حذرا مما كانت تنشره هذه المجلات، كنت أشعر بأن مواضيعها لا تمت بصلة إلى ذاتي وهويتي وبيئتي، حينها فكرت في أن أكتب شيئا يشبهني، أن أكتب بلغتي الأم وبطريقة مختلفة، حاولت أن أعبر عما في داخلي من أفكار ورؤى وتساؤلات، فأمسى فعل الكتابة عبر الوقت جزءا كبيرا من حياتي.

** ماذا عن ظروف كتابة ونشر نصك الأول؟

قبل أن أتعمد نشر نص من إبداعاتي؛ أتذكر أنني راسلت برنامجا ثقافيا يعنى بالشعر الأمازيغي بإذاعة تمازيغت، حدث هذا في بداية التسعينات من القرن الماضي، دهشة البدايات لها إحساس مميز؛ وخاصة عندما كان يخبرني أحد من الحلقة الصغيرة من الأصدقاء والأقارب بأنه استمع إلى قصيدة لي أذيعت عبر البرنامج المذكور. وفي نفس المرحلة كنت أكتب مجموعة من الخواطر والإرهاصات الناتجة عن الفتوة وعلاقتها بمواضيع مرحلية، فنشرت نصوصا كثيرة باللغة العربية والأمازيغية في جرائد محلية ووطنية.

** ما هو نصك الأقرب إلى نفسك؟

** كلها، بلا استثناء، حتى نصوصي التي وشمت بداياتي الأولى، على الرغم من رداءتها وقلة نضجها ربما، عندما أطلع عليها تشعرني بنوع من النوستالجيا، إنّها نوع من الجاذبية نحو مخاضات البدايات.

** ما هو مفهومك للأدب؟

** قد لا نستطيع الخروج عن المألوف في التعريف بالأدب كما سنه النحاة والرواد، لكن بالنسبة لي الأدب كحبة الأسبرين، عالم يشعرني بالهدوء والسكينة، كلما أحسست بضيق المكان أفتح كتابا أو أكتب نصا أتنفس من خلاله الصعداء، الأدب بالنسبة لي هو تلك الفسحة التي من خلالها أستطيع تحقيق نوع من المتعة.

** طرح سؤال «لماذا تكتب؟» على كثير من الكتاب، وكل منهم أجاب إجابة مختلفة. ماذا عنك، لماذا تكتب؟

** اعتبرتُ الكتابة في البداية كوسيلة للتعبير عن مجموعة من الأفكار وتداولها مع الآخرين، إلاّ أنه بعد الممارسة المستمرة تعلمت أن الكتابة رسالة ومسؤولية قبل أن تكون هواية، في هذا المضمار اهتمامي وشغفي بالثقافة الأمازيغية وانخراطي المبكر في الحركة الأمازيغية فرض علي التعامل الفعلي مع لغتي الأم عبر اكتشاف جمالياتها التي لا يمكن أن تتحقق إلاّ بواسطة ممارسة الكتابة الجدية بها. بحيث إن أخيلتي وتصوراتي نابعة من اللغة الأمازيغية، فعرفت أنه من بين أكثر الأمور إمتاعا وجاذبية الكتابة بهذه اللغة والمساهمة في إبراز مكوناتها الحاضنة لروح حضارة وثقافة وتراث إنساني عمره آلاف السنين.

** هل تمارس طقوسا، قبل وأثناء الكتابة؟

** ليست هناك حدود ثابتة تجعلني ألتزم بطقس معين، فالكتابة سلطتها أقوى من أن تجبرها على الترويض، أكتب كلما أحسست برغبة في ذلك، ربما أستغرق وقتا طويلا بدون أن أدون فيه ولو سطرا بتيما، وربما في يوم واحد تجود قريحتي بنص أو أكثر، ويحدث أن أستيقظ في آخرالليل لكتابة فكرة ما لأخلق منها نصا إبداعيا معينا.

لكن من الطقوس الأساسية التي أمارسها عبر تجربتي المتواضعة في ميدان الأدب الأمازيغي؛ أنني لا أتسرع في نشر ما أكتبه، أستأنس بالنص وأغازله وألحّمه وأداعبه مرات عديدة حتى تكتمل نسبيا صورته ثم أشاركه مع القراء.

** وهل تمارس نقدا على نصوصك؟ هل تنفصل عنها لتقرأها بوصفك ناقدا لا مبدعا؟

** النقد والإبداع وجهان للورقة ذاتها، فالمبدع لا بد أن يحمل في داخله ناقدا سريا أو ناقدا داخليا، مكلف فقط بضبط كتاباته ووضع قراءات تقويمية لها؛ من أجل أن يتجاوز مجموعة من النواقص التي قد تسيء إلى طبيعة نصوصه الإبداعية، لكن أن تنفصل عن نصوصك وتقرأها من الخارج وتحكم عليها وكأنها ليست من صلبك فهذا نوع من الغرور والأنانية التي قد تسيء إلى الكاتب وهو بطبيعة الحال انحراف عن المعايير والأسس التي تعتمدها الجهود النقدية الواسعة.

** ما هي الفترة الزمنية التي استغرقتها كتابة نصوصك، كل على حدة؟

** أغلب نصوصي كتبتها في أزمنة وفضاءات مختلفة، حصة الأسد من إبداعاتي الأمازيغية كتبتها في المهجر بإسبانيا، كنت أكتب لكي أتوارى عن الحقيقة التي وجدت فيها نفسي هنالك، مارست الهروب من ذلك الواقع عبر سفينة الكتابة فكنت دائما أشعر نفسي بأنها خارج أنياب الغربة وشراستها، لا أتذكر بالضبط السعة الزمنية المستغرقة، لكنها تتفاوت من نص لآخر. مثلا روايتي "Nunja tanecruft n izerfan" استغرقت في كتابتها أكثر من سنة، واستغرقت في تنقيحها الوقت نفسه.

** ماذا تقرأ حتى ترفع من القيمة الأدبية لكتاباتك؟

** اقرأ المجتمع في كل تجلياته، أتأمل وجوه الناس وتصرفاتهم، فقد تجد على صفحات هذه الوجوه ما لا تجده في الكتابات التقليدية، وفي المقابل أقرأ بنهم ثقافة الآخر، فيسر الوصول إلى المعلومة عبر التقنيات الإعلامية الحديثة والترجمة، مكنني من البحث عن الكيانات الثقافية المختلفة وخاصة الهامشية والمهملة منها، فاطلعت على الأدب الكردي والهندي والأدب الإفريقي العميق الهارب من ضوء المؤسسات والأدب اللاتيني المنبعث من الأزقة الضيقة.. هي كتابات تمنح لك صورة مميزة عن طبيعة الاختلاف في تصرفات البشر وأشكالهم، وتأخذك إلى المراتب التي وصل إليها الإبداع من تطور في النظرية والتجربة.

الدرس الذي تعلمته من هذا الأدب العميق هو تعلقي بأمازيغيتي، فالمبدع يكون أكثر صدقا كلما كان أكثر التصاقا والتحامًا بمنبعه ومجاله، وناتجًا من تفاصيل بيئته المألوفة، ويقدمها بشكل ونظرة محلية تستحق أن تكون كمنجز إبداعي أصيل.

** هل حصلت على أي تعويض مادي من كتبك؟ وهل يمكنك ذكر التفاصيل؟

** لحدود الساعة لم أحصل على أي تعويض مادي مقابل حرف واحد كتبته في حياتي، ولا أكتب من أجل التسويق أو الربح المادي، فالكتابة بالأمازيغية حاليا هي نوع من النضال الذي أمارسه الى جانب شبكة واسعة من الكتاب الذين يتقاسمون معي نفس الأهداف.

بالمقابل؛ المؤسسات الساهرة على الأمن الثقافي بالمغرب لم تنصف الكاتب والمبدع الأمازيغي، فهي مؤسسات لم تتحرر بعد من مبدأ انتماءات الزمالة والزبونية والولاءات للألوان الحزبية. حتى وإن تجرأت على طلب دعم لكتابك فستجد نفسك في دوامة من الانتظارات وأمام مساطير معقدة من الوثائق، ويبقى دعم الكتاب الأمازيغي آخر شيء مُفكر فيه في المغرب.

** لمن تقرأ من الكتاب الأمازيغ؟

قرأت جل الكتابات الأمازيغية المنشورة بأمازيغية الريف، الشعرية والنثرية منها، أقرأ كل نص يثيرني، كما أقرأ بمعزل عن انتماءات الكاتب الفكرية، وفي الحقيقة جل ما قرأته من نصوص أمازيغية كانت مذهلة بصرف النظر عن جودتها، فالأدب الأمازيغي لديه جاذبية خفية تجعل عشاقه يرتشفون منه بنهم فهو مرغوب ومحبوب لتميزه بمجموعة من الخصائص.

في نظري، لا يمكن لك أن تصبح كاتبا أو شاعرا أمازيغيا بدون أن تقرأ لأحمد الزياني أو لسعيد الموساوي أو لمحمد بوزكو ولمولود معمري...

** ما موقع المرأة في كتاباتك؟

** إن كانت الكتابات العالمية تصف المرأة بأنها نصف المجتمع فإن المرأة في المجتمع الأمازيغي هي كل المجتمع، المرأة قبل أن تكون جسدا متتجا للذة فإنها كانت ومازلت رمزا للاستمرارية والانتماء الهوياتي والحضاري وخاصة في الثقافة الأمازيغية التي منحت لهذا الكائن الجميل مكانة مرموقة يشهد لها التاريخ. شخصيا لا أكتب عن امراة معينة بذاتها، فحضور المرأة في كتاباتي يعود إلى هذا التأثير الرمزي، دائما أحاول أن أذيب رمزيتها في نصوصي، بحيث يصبح الحديث عن جدلية المرأة أو الانتماء إلى هذه المرأة هو في حد ذاته انتماء إلى هذه الأرض الأمازيغية وانتماء إلى هذا التاريخ الأمازيغي الذي يتخذ كما قلت المرأة عنصرها الدال على استمرارية وجودنا الحضاري .

** بمن تأثرت إبداعيا؟

* المبدع لا يمكنه أن يكتب من العدم أو بمعزل عن الآخرين، كما أنه من الصعب أن يحصر الإنسان تأثره بكتاب معينين، في بداياتي الأولى استأنست كثيرا بالحكايات الشعبية التي كانت ترويها لي والدتي وجدتي، ومن وحي القصص الأسطورية والدينية التي كان والدي يتفنن في روايتها لنا نحن أبناءه؛ وكنت معجبا بشخصيتها الخارقة، مما شكل لي محطة مهمة لبداية التخيل والتحكم في تجسيد كل ما أسمعه ذهنيا، ثم انتقلت إلى التعرف على أدباء آخرين وجدت كتبهم في خزانة والدي ككتب توفيق الحكيم وجبران خليل جبران هذا الأخير الذي تعلمت منه طريقة الاشتغال أدبيا على جماليات الحياة المتعددة كالحب والسلام والطبيعة .

ولا أنكر هنا إعجابي الشديد بطاقات إبداعية مهمة يمثلها ثلة من الشعراء والكتاب الأمازيغ الذين تأثرت نسبيا بكتاباتهم كأحمد أحلالوش، أحمد الزياني، محمد شكري، محمد خير الدين، وغيرهم.

** لماذا اخترت السرد جنسا في التعبير؟

من المعروف أن الشعر الأمازيغي قد طغى لونه على معظم الفنون الأدبية على مر العصور لخصوصيته المتميزة؛ مما منح له قدسية لا توصف، لكن هذه الجلالة أصبحت تتآكل مع انتقال الأدب الأمازيغي من طبيعته الشفهية إلى فعل الكتابة سواء الورقية أو الشبكية، إننا نعيش اليوم مرحلة بات فيها تطوير أساليبنا الإبداعية ممكنا وحتميا، والتصالح مع موروثنا الأدبي النثري أصبح ضروريا، فلا ننكر أن النثر شكل بدايات الموروث الإبداعي الأمازيغي القديم فيكفي أن نذكر أنفسنا بروايات التحولات لأبليوس وذاكرتنا الشعبية مليئة بالحكايات الرائعة. من هنا اخترت النثر سبيلا، إذ أنه باستطاعة النص النثري أن يعبر عن الأحاسيس الوجدانية وعن الانفعالات الإنسانية بشكل سليم وأن يكون أقدر على محاكاة الحياة شموليا، وأن يعطي بصمات أخرى أكثر من النص الشعري، وأنا واثق إذا قلت لك أن السرد هو مستقبل الأدب الأمازيغي.

** ماذا تعني لك المرأة؟

وطن دافئ
والجنس معبرا عنه في الإبداع: إفراغه من الرمزية يفقده بريقه.
والموت: تلك الوجبة الأخيرة التي في متناول الجميع.
والدين: السلام الروحي.
واللغة العربية: قصة تعايش مستمرة.

* حاوره مبارك أباعزي

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵜⵉⵜⵓⵜ ⴰⵖⵔⵎⵉ
ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان عن الترشح للمشاركة في «إقامة الفنان» الخاصة بالفن التشكيلي

في إطار الاهتمام الذي يوليه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للثقافة عامة و للفنون الأمازيغية خاصة، وإسهاماً منه في تكوين الفنانين الأمازيغيين وتأهيلهم، ستنظم المؤسسة «إقامة الفنان» الخاصة بالفن التشكيلي، من 17 إلى 22 يوليوز 2017، يؤطرها أحد أبرز الفنانين بالمغرب.

فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة أن يستوفوا الشروط التالية:
- أن تكون للمترشح أعمال في الفن التشكيلي؛
- أن يكون قد سبق وأن شارك في معارض فنية؛
- أن يكون بصدد إعداد أعمال أو لديه أعمال مستوحاة من الثقافة الأمازيغية أو ذات صلة بها.

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1) طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
2) ملف فني يتضمن بيان سيرة ونماذج من الأعمال الفنية للمترشح؛
3) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
4) صورة شمسية؛
5) رسالة تحفيز.

وستتولى لجنة الإنتقاء في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دراسة ملفات الترشح والإعلان عن الأسماء التي تم انتقاؤها.
وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.

فعلى الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة إيداع ملفاتهم لدى مكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 30 يونيو 2017، إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

أمثال أمازيغية

«ⵣⵍⵍⴰⵙ ⵖⵣⵍ ⵙⵙⵏ
ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵏⵣ ⵜⵜⴰⵎⵓⵔⵜ-
ⵙⵏⵣⵔ »

إِنَّاسْ إِنْ سي: « أذنقَّارْ ضْ ذِتَّقْرِيقْ» قصّة هذا المثل تقول:

يحكى عن قنفذ أنه خرج يوما من قريته وكان موسم الحرث على الأبواب، قاصدا حدادا هنالك بعيدا في سوق المدينة الرحب، لغرض شحذ سكين أو سكة محراثه وإصلاحه استعدادا لزرع أرضه. فغاب لوقت طويل استمر لأشهر عديدة.

و نحرص على القول هنا، أن هذا السكين يسمى باللغة الامازيغية الريفية ب « tayersa »» ثايارْسا «، الذي هو الجزء الاسفل من المحراث الذي يلمس الارض و يشق تربتها ويفلحها ، وهو مصنوع من حديد. ولما عاد، في يوم من الأيام، الى القرية من مقصده نحيف مهزولا يحمل البراغيث ضامر البطن، متضوِّر جوعا مصيبا غرضه في شحذ محراثه استعدادا للموسم الفلاحي، وجد نفسه قد تأخر في العودة كثيرا، وأن آوان الحرث الذي لا يسمح بالتأخر قد فاته، بل إنه في وقت الحصد ؛ لقد وجد الناس في القرية التي يسكنها يباشرون أشغال الحصاد بلا كلل ويفترشون حقولهم الفسيحة بالحُزم أو « ⵜⵙⵓⵎⴰⴹⴰⵙ » «ثصوماض» باللغة الامازيغية الريفية.

وعلى فكرة، فهذه الحزم يتم جمعها من الحقول ونقلها إلى البيدر على شكل أكوام تسمى بالأمازيغية الريفية. «رْمطـاثْ». وهذه الأخيرة حين تتراكم بعضها فوق بعض في البيدر تكوِّن ما يسمى بالأمازيغية الريفية «taffa » «ثْفَا» جمع « taffiwin » ثْفُوين.

وهكذا، اتخذ طريقه لوحده مرهقا تحت أشعة الشمس المحرقة، عائدا الى حوشه الصغير وهو يترائ له من بعيد مسيج بالصبار الناهض حولها بكثافة. وقد أعطت أكلها. وهي التي تسمنه وتغنيه من جوع. وهنالك أيضا، ينزوي في إحدى الاقاصي النائية بين الأحراش جحره الحصين الموغل في أعماق السكون، يتكوّر في جوفه صاحبنا خلال مواسم سباته.

وفي لحظة سهو وهو يتقدم على نياته بخطى بطيئة، تعثرت رِجله الأمامية بإحدى الحُزم التي كانت على حافة الطريق الذي كان يسلكها نحو جحره، فأفقدته التوازن آي !، فانكب على وجهه، على مرئ من الحصادين الذين كانوا في حقولهم منكبين في حصد الزرع.

وسرعان ما كدّرت عليه هذه العثرة صفو هدوء سيره، ذلك اليوم، وأفسدت عليه خياله وبددت أحلامه اليقظة الذي صار بعد ما جرى، حطاما. ولم يكتم القنفذ غيظه وهو يجهد نفسه بالنهوض، وكأنه استفاق من نومه، من هذه السقطة اللعينة، وصرخ بانفعال طالبا التعثر لمن سبّب له في هذه الكبوة التي ألمت به، والتي عملت فيه عملها وأوقعته أرضا. ليبرئ نفسه ربما، لأن غيره من المزارعين المثابرين في العمل تسرَّعوا! في نظره، وهو يردد بقلب منقبض هذه العبارة التي ستصبح فيما بعد أمثولة شعبية يتوارثه الخلف عن السلف: « Ad an aqqard di ttaqeriq »» أذنقارْضْ ذِتَّاقريقْ». ولفظة « أتّاقريقْ» ،هنا، تعني باللغة الأمازيغية الريفية : التسرُّع في فعل شيء. وهو على هذا الحال، تحسَّس القنفذ المصدوم براحتيه، في تلك اللحظة المؤلمة التي كان يحصد فيها الآلام التي يقاسيها، رأسه المحتك خفيفا بالأرض الذي يخفيه قب جلبابه المنتفش والمشوَّك وأحس بجبهته مجروحة ثم مسح أطرافه وجسمه المستدير الذي تمرَّغ في التراب، وهو يحاول نفض وإزالة الغبار الذي يعلوه و نزع بأطراف الاصابع ما عُلق به من قش ومن ذؤابات موات العشب التي كانت هناك على طول الممر المتعرج.

لحظتئذ، وهو يهم بالإبتعاد التفت شزرا إلى تلك الحزمة- الأحبولة التي وقع في شراكها. أشاح عنها ميمما شطر مكان بيته ثم ما لبث أن واصل مسيره تحت أشعة شمس نهار ساطع وهو يطوي الممرات القاحلة إلا ببعض الأزهار الذابلة بين حقول القمح الناضجة التي تمتد أمامه بلا حدود، وكأنه يريد أن يستدرك الزمن الضائع ولو بعد فوات الأوان لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. ومضى في أمان الله، مطأطئ الرأس كمن خسر معركة، متجها رأسا إلى المكان القفر الذي كان يريد أن يصل إليه.

ويقال أنه اليوم بوسع المحدق إلى جبين القنفذ أن يلحظ أثرا لجرح عتيق، من هذا الحدث، لم تمحوه الأيام الى يومنا هذا.

بقلم: عبد الكريم بن شيكار

BMCE AGENCE DIRECTE

Marocains Citoyens du Monde

Là où vous êtes, ouvrez **directement** votre compte sur Internet !

N'attendez pas d'être au Maroc pour créer votre compte bancaire !
Désormais, Grâce à **bmceagencedirecte.ma**, ouvrez votre compte où que vous soyez et à tout moment.
En plus, bénéficiez **gratuitement** d'un **package** complet de services durant la première année (carte bancaire, banque à distance, privilèges et réductions...)

212 520 393 030
bmceagencedirecte.ma
140 avenue Hassan II · Casablanca

BMCE BANK
NOTRE MONDE EST CAPITAL